

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

واقع تجسيد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

أوسيف عمار ياسين

من إعداد الطالبتين :

فرحات إيمان

زريبي وسام

الملخص :

حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من تجسيد سياسة نمو مستديم، فإنه يتطلب عليه القيام بتحديث وتطوير المنظومة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالاصلاحات و النظر لأهمية الاصلاح المالي واعتبارها من أهم جوانب الاصلاح الاقتصادي , حيث تقوم الدولة بتحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، لقد شهدت الجزائر اصلاحات مصرفية شاملة و ذلك لتحديث نظامها المصرفي من خلال ادخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ، حيث هدفت هذه الدراسة عموما الى تسليط الضوء على الصيرفة الالكترونية و واقع تطبيقها في الجزائر، كما تهدف ايضا الى تشخيص المعوقات الميدانية التي تحول دون توسع الصيرفة الالكترونية في الجزائر والتوصل الى المتطلبات اللازمة لنجاحها. وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التجربة الجزائرية في تجسيد الصيرفة الالكترونية متأخرة نسبيا عن الاهداف المسطرة لها، وان طريق توسعها يعترضه جملة من المعوقات الادارية والبشرية والفنية والامنية واخرى متعلقة بالمخاطر المرتبطة بممارسة الصيرفة الالكترونية ، كما توصلت هذه الدراسة ايضا الى ان توسع الصيرفة الالكترونية في الجزائر يقتضي توفير مجموعة من المتطلبات المتمثلة في البنية التحتية ونظام معلومات بنكي ، الى جانب الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بالاستعانة ببيوت الخبرة والاستشارة الدولية في مجال تدريب الإطارات البنكية على استخدام احدث النظم البنكية و إصدار قوانين وتشريعات تنظيمية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لأمن المعلومات البنكية.

الكلمات المفتاحية :

النظام المصرفي ، الصيرفة الإلكترونية ، أساليب الدفع الإلكتروني

Résumé :

Pour que l'économie nationale incarne une politique de croissance durable, il lui faut moderniser et développer le système bancaire, notamment en ce qui concerne les réformes et considérer l'importance de la réforme financière et la considérer comme l'un des aspects les plus importants de la réforme économique, au fur et à mesure que l'Etat libère le système financier des contraintes qui lui sont imposées, l'Algérie a connu des réformes bancaires globales afin de moderniser son système bancaire à travers l'introduction des technologies de l'information et de la communication, car cette étude vise de manière générale à faire la lumière sur la banque électronique réalité de son application en Algérie, et vise également à diagnostiquer les obstacles de terrain qui empêchent l'expansion de la monétique en Algérie et à atteindre les exigences nécessaires à sa réussite. Cette étude a conclu que l'expérience algérienne dans l'incarnation de la monétique est relativement tardive pour ses objectifs, et que la voie de son expansion se heurte à un certain nombre d'obstacles administratifs, humains, techniques, sécuritaires et autres liés aux risques liés aux Elle nécessite la mise à disposition d'un ensemble d'exigences représentées dans l'infrastructure et un système d'information bancaire, en plus de la mise à niveau de l'élément humain, en faisant appel à des maisons de conseil et d'expertise internationales dans le domaine de la formation des cadres bancaires pour utiliser les dernières systèmes bancaires, édicter des lois et des textes réglementaires, et prendre les mesures nécessaires pour la sécurité des informations bancaires.

Les mots clés :

système bancaire électronique † système bancaire † modes de paiement électronique

إهداء

الحمد لله تعالى على كرمه و توفيقه لي في اعداد هذه المذكرة المتواضعة اهدي ثمره هذا

العمل

: إلى اعز ما أملك في الوجود إلى ابر الناس بصحبتني الى ينبوع الحنان و الحب
والكرم الى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف "امي الغالية " الى من كان
سندا لي و تاجا ارفع به رأسي الى من علمني بأني خلقت للنجاح و ليس للفشل الى
من ثابر ليلا و نهارا حرا و بردا من احلي تربيتي "ابي العزيز
"الى اخي "عوني" حفظه الله و رعاها الى اختاي "ندى" و "احلام" انار الله درهما .
الى كل صديقاتي و رفيقات دربي .

و إلى من تقاسمت معها مشقة هذا العمل "وسام".

بدون أن أنسى الصديقة التي تعرفت عليها عبر مواقع

التواصل الاجتماعي ،ستبقين حديثي الأول و الدائم وستبقى ضحكتك الشيء
الوحيد الذي يفرحني الى الصديقة التي لن تتكرر ابدا شيماء طهرية . و الى من
وسعتهم مخيلتي و لم تسعهم مذكرتي .

ايمان

إهداء

الى من انار لي دربي و سهل لي سبل العلم و المعرفة و اجتهد في تربيتي و توجيهي

ابي الغالي "حميده".

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها و الاشارة بفضلها و التي كانت العين التي

تحرسني و اول قلب يخفق لنجاحي امي الغالية "فضيلة"

الى من سرنا سويا نشق هذا الطريق و ساندي و صار العمود الذي ارتكز عليه

زوجي و شريك حياتي

"علاء الدين مشيان".

إلى من شاركتني إنجاز هذا العمل وهي في بطني ابنتي الغالية "رونق"

وستشهد يوم تخرجي

إلى من هم سندي و غزوتي في الحياة اخوتي " جيهان, ايمن, يعقوب, غزلان , ايمان

, سيف الدين .

الى براعم العائلة " جوادالدين , أيسم ,امان الله , نور الهدى " و "مريم"

الى رفيقات الدرب التي جمعني بهم القدر و من تقاسمت معها مشقة هذا العمل

"ايمان"

الى كل اهلي و اقاربي و احص بالذكر امي "ريح" و "وفاء". و الى كل من قدم لي

يد المساعدة من قريب او بعيد.

وسام

شكر وعرfan

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أهله وصحبه أجمعين ، ومن تبعه
بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

أتقدم بجزيل الشكر والعرfan إلى الأستاذ الفاضل والقدير

"أوسيف عمار ياسين" على الإشراف على هذه المذكرة جزيل الشكر
ولتوجيهه الحسن في إنجاز هذا العمل .

كما نتقدم جزيل الشكر والعرfan لجميع الأساتذة والإداريين في جامعة
الشاذلي بن جديد الطارف وكل من ساعدنا في هذا العمل من قريب

أو بعيد

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
21	بنية النظام البنكي وشبكة التمويل بعد الاصلاح لعام 1971	01
30	النظام المصرفي وهيئات الرقابة طبق القانون المؤرخ في 19 اوت 1986	02
32	النظام المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية إصلاح 1988	03

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
92	كروولوجيا تطور الصيرفة الاللكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري	01
95	تطور نظام معاملات ARTS في الجزائر في الفترة (2007-2017)	02
97	تطور المعاملات المالية من خلال نظام ATCI في الجزائر للفترة (2007-2017)	03
102	مراحل تطور بطاقات الدفع في الجزائر	04
104	الموزع الآلي للأوراق DAB	05
105	الشباك الاوتوماتيكي GAB	06
106	الخدمات الإلكترونية المقدمة في أهم البنوك الجزائرية	07

فهرس المحتويات :

I	ملخص
II	résumé
III	إهداء
V	شكر وعرفان
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	فهرس المحتويات
01	المقدمة
09	الفصل الأول : النظام المصرفي الجزائري وأهم اصلاحاته
10	المبحث الأول : نشأة الجهاز المصرفي الجزائري وتطوره
10	المطلب الأول : بنية الجهاز المصرفي الجزائري اثناء مرحلة الاحتلال الفرنسي
13	المطلب الثاني : مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (بعد الاستقلال)
19	المطلب الثالث : النظام المصرفي من الاصلاح المالي الى إعادة الهيكلة (1971-1985)
24	المبحث الثاني : تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1986
24	المطلب الأول : اسباب ودوافع اقدم الجزائر على الاصلاحات الاقتصادية والمالية
27	المطلب الثاني : الإصلاحات الإقتصادية 1986-1988
33	المطلب الثالث : خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية وأهم العراقيل التي تواجهها
40	المبحث الثالث : الجهاز المصرفي المصرفي في ضوء إصلاحات قانون النقد والقرض (10-90)
40	المطلب الأول : النظرة الجديدة الإصلاح المصرفي والإصلاح عام 1990
44	المطلب الثاني : مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض
47	المطلب الثالث : هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري
51	الفصل الثاني : الصيرفة الإلكترونية
52	المبحث الأول : عموميات حول الصيرفة الإلكترونية
52	المطلب الأول : ماهية الصيرفة الإلكترونية

57	المطلب الثاني: قنوات الصيرفة الالكترونية وخدماتها
62	المطلب الثالث: مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية والتحديات التي تحول دون تطبيق نظام الصيرفة بالمصارف
65	المبحث الثاني : واقع البنوك الالكترونية وتحدياتها والبنية التحتية اللازمة لها
65	المطلب الأول : ماهية البنوك الالكترونية
68	المطلب الثاني: واقع البنوك الالكترونية
71	مطلب الثالث : مزايا البنوك الالكترونية و مخاطرها وتحدياتها
76	المبحث الثالث :اساليب الدفع الالكتروني
76	مطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع وخصائصها ودوافع ظهورها
79	المطلب الثاني : وسائل وأنظمة الدفع الالكتروني
86	مطلب الثالث: مزايا وعيوب الدفع الالكتروني وانعكاسها على الاداء البنكي
90	الفصل الثالث: واقع تجسيد الصيرفة الالكترونية في الجزائر
91	المبحث الأول : الإطار العام للصيرفة الالكترونية في الجزائر
91	المطلب الأول : تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر
93	المطلب الثاني: الهيئات التي تسيّر المعاملات الالكترونية في الجزائر وانظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر
99	المطلب الثالث: اهمية اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر
101	المبحث الثاني : واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر و الخدمات الالكترونية في اهم البنوك الجزائرية
101	مطلب الأول: استعمال وسائل الدفع الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في البنوك التجارية
104	المطلب الثاني : الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة
106	المطلب الثالث : الخدمات الإلكترونية المقدمة في اهم البنوك الجزائرية
108	المبحث الثالث : تشخيص واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وتحديات تطبيقها وسبل تفعيلها
108	المطلب الأول : تشخيص واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر
111	المطلب الثاني : تحديات تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر
112	المطلب الثالث : سبل تفعيل الصيرفة الالكترونية في الجزائر
115	الخاتمة
120	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة عامة

ان تطور النظام المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع لأي دولة ، فالجزائر على غرار الدول النامية شهدت اصلاحات مصرفية شاملة وذلك استعدادا للتحول لنظام اقتصاد السوق وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي ، حيث ادركت الجزائر في السنوات القليلة الماضية ضرورة تحديث نظامها المصرفي وذلك من خلال ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا من اجل الارتقاء به الى مستوى تلك التطورات وخلص هذا الادراك الى تبني عدة مشاريع في اطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها متضمنة بذلك الخطوات الاولى نحو تطبيق الصيرفة الالكترونية.

و تعد البنوك من المنشآت الحيوية ضمن اقتصاد أي بلد في العالم، بالنظر للدور الذي تقوم به في تمويل الاقتصاد إضافة إلى الوساطة المصرفية، ونظرا للأهمية التي تولى للصناعة المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كان لازما على القائمين عليها بتكيفها مع تطورات العصر الذي يتميز بالثورة المعلوماتية، فلقد كانت إسهامات العلماء والباحثين في مجال نظم المعلومات العالمية في أوائل القرن العشرين لها بصمة في إجراء اتصالات تفاعلية بين المنتج والمستهلك، وتعتبر الجمعية العالمية الالكترونية عام 1906م النواة الأولى التي نشطت في الميدان الإلكتروني، وبرزت الحاجة إلى تطوير التقنية الالكترونية في الاتصالات الحديثة، وأصبح العالم كقرية صغيرة من حيث انتقال الحاجات، الطلبات والرغبات في وقت وجيز، إذ رمت هذه التغيرات والتوجهات نحو التكنولوجيا ظلالها على العمليات المصرفية، وبالتالي ولد ما يسمى بالصيرفة الالكترونية وضرورة الإعتماد عليها كتوجه استراتيجي في العمل المصرفي يلبي حاجات ورغبات زبائن البنوك ويزيد من قدرتها التنافسية.

وقد تبنت الجزائر كغيرها من البلدان فكرة الصيرفة الالكترونية ، وهذا ما تجسد في بعض الخدمات المقدمة من طرف البنوك العاملة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ، وإن كان ولوج الجزائر الى مجال العمل المصرفي الإلكتروني لم يرق إلى مستوى الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول العربية، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف القائمين على القرار المصرفي في الجزائر لتدعيم البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى المصارف والتوجه نحو الصيرفة الالكترونية كسبيل يفرض نفسه لزيادة القدرة التنافسية للبنوك.

1- إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تجسيد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري؟

- ما المقصود بالصيرفة الإلكترونية وما دورها في تعزيز عمل المصارف؟

- ما مدى تأثير الصيرفة الإلكترونية على نظام المصرفي الجزائري؟

2 - الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة و معالجة إشكالية البحث كان من الضروري الإعتماد على مجموعة من الفرضيات

والمتمثلة فيما يلي:

-الفرضية الأولى :

" لعبت الإصلاحات الإقتصادية التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري دورا هاما في تعزيز دور القطاع الخاص وإعطائه حيز أوسع للمساهمة في إعطاء نقلة نوعية للنهوض بالإقتصاد الوطني "؛

-الفرضية الثانية:

" تعزز الصيرفة الإلكترونية الأساليب الحديثة في النشاط المصرفي وكذلك تسوية مختلف المعاملات بوسائل دفع حديثة وخدمات مميزة تخفض من الوقت والتكاليف وزيادة أداء الجهاز المصرفي "؛

-الفرضية الثالثة:

" تأخرت الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لاسيما في ميدان المعلومات والإتصال جعل إستعمال المصارف لهذه التكنولوجيا ضعيف مما أدى إلى ضعف في أداء الخدمات المصرفية " .

3- أسباب اختيار الموضوع:

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع ما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بالذات بحكم التخصص العلمي وأمل التخصص الوظيفي في المستقبل؛

- يعتبر موضوع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة المصرفية الجزائرية؛

- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة، لا سيما أمام التحديات التي يفرضها التطور التكنولوجي؛
- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية على المستوى العربي التي عالجت هذا الموضوع وخاصة فيما يخص جانب استقطاب البنوك الجزائرية والعربية لهذه الخدمات.

4- أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها كون أن:

- للصيرفة الالكترونية دور كبير في تأهيل المصارف للخوض في عالم العولمة، وضمان مقدرتها على المنافسة والحفاظ على قطاعيتها السوقية خصوصا المصارف الجزائرية؛
- إثراء رصيد مكتبة الجامعة بمواضيع جديدة وهامة في الخدمات المصرفية الإلكترونية ؛
- المساهمة في ترقية وتطوير العمل المصرفي الإلكتروني وأدائه.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

- المساهمة في اعطاء صورة حية عن واقع النظام المصرفي الجزائري ولاهم الاصلاحات التي شهدتها المنظومة المصرفية؛

- محاولة تسليط الضوء على العمل المصرفي الإلكتروني وآلياته ومدى مواكبته للتطورات الحالية؛
- معرفة مدى استجابة المصارف الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي وأهم العراقيل التي تواجهها؛
- اقتراح بعض الحلول التي من شأنها المساعدة على تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
- تسليط الضوء على اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية.

6- الدراسات السابقة :

- بورمة هشام (2009) _ النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية _ مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، هدفت الدراسة الى عرض أهم الاصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى ابراز ماهية العولمة المالية وانعكاساتها على النظام المصرفي الجزائري ، و الكشف عن التحديات والرهانات التي على النظام المصرفي والمالي مجابهتها من منطلق إدارته في إطار المنظومة المصرفية والمالية العالمية.

-زهير زواش (2011) _ دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد حلول لها، وكذلك محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي وصلت إليها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أنه لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر وذلك نظرا للبنية التحتية للنظام المصرفي المحلي لارتفاع التكاليف وعدم وجود ثقافة مصرفية لدى الجمهور.

-نادية عبد الرحيم (2011) _تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، هدفت الدراسة إلى الوقوف على ضرورة إهتمام المصارف العمومية بالخدمات المصرفية الحديثة ، و تطبيقها في أرض الواقع في أقصى سرعة ممكنة، خاصة وأن هذه الأخيرة ستواجه منافسة حادة من طرف مصارف القطاع الخاص والمصارف الاجنبية التي تنشط في إطار السوق المصرفية الجزائرية، وفوق كل ذلك اذ تم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC ، بالإضافة إلى محاولة الوقوف على حالة الخدمات المصرفية في النظام المصرفي الجزائري ، والدور الذي تقوم به في تمويل الاقتصاد ومدى استجابتها للتطورات الحاصلة في مجال الصناعات المصرفية.

-بعلي حسني مبارك (2012) _ إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة _مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ، هدفت الدراسة إلى بيان انعكاسات التطورات الاقتصادية الجديدة على النشاط المصرفي بشكل عام وعلى الجهاز المصرفي الجزائري بشكل خاص، بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات التي يجب ان تتبعها البنوك الجزائرية لرفع كفاءة أدائها ودعم قدرتها التنافسية في ظل التغيرات العالمية الجديدة

7- المنهج المستخدم :

من خلال هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض اهم الاصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري، وكذلك الى عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الالكترونية ، وأيضا من خلال التطرق إلى أهم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك الالكترونية في ظل المستجدات الحديثة والعوامل المساعدة في نجاح عمل البنوك الالكترونية ، والمنهج التحليلي تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي وذلك من خلال عرض وتحليل البيانات والمعلومات المقدمة من مختلف المصادر ، وكذلك الاعتماد فيه على مواقع البنوك للحصول على اهم الخدمات التي تقدمها البنوك الجزائرية.

8- حدود الدراسة :

الحدود المكائنية : بنك الجزائر ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، القرض شعبي ، البنك الخارجي الجزائري ، بنك السلام ، بنك الخليج الجزائر ، بنك ناتكسيس ، البنك العربي الجزائر ، فرنس بنك الجزائر .
الحدود الزمنية : تمت هذه الدراسة في سنة (2007-2021)

9- صعوبات الدراسة :

تمت مواجهة صعوبات عديدة عند اعداد هذا البحث، سواء المتعلقة بالجانب النظري أو التطبيقي، وهذه الصعوبات يمكن حصرها فيما يلي:
- قلة المراجع المتخصصة في مجال الصيرفة الالكترونية ، التي غالبا ما نجدها تذكر كعنصر صغير في المراجع التي تتناول موضوع التجارة الإلكترونية ؛
- ضيق الإطار الزمني الكافي لإنجاز مذكرة تدرس هذا المجال الواسع للصيرفة الالكترونية
- صعوبة في توفر احصائيات حديثة عرقلت عملية دراستنا.
- كذلك من الصعوبات التي واجهتنا جائحة كورونا التي عرقلت دراستنا ولم نقم بتقرير التريص اكتفينا بالحصول على المعلومات من مواقع البنوك بالاضافة الى احصائيات من مختلف المصادر.

10 - هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين بعد المقدمة، منها الفصل الأول والثاني نظري والفصل الثالث تطبيقي، واختتمت الدراسة بخاتمة، وكان التقسيم كالتالي:
الفصل الاول : يتناول الاطار العام لاهم الاصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري حيث يتم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الاول يتحدث على نشأة الجهاز المصرفي الجزائري وتطوره ، والمبحث الثاني يستعرض تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1986 - 1990) ، والمبحث الثالث يستعرض عن الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء اصلاحات قانون النقد والقرض (90-10)
الفصل الثاني : يتناول الإطار النظري والمفاهيمي للصيرفة الالكترونية حيث يتم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يقدم عموميات حول الصيرفة الالكترونية ، والمبحث الثاني يستعرض فيه واقع المصارف الالكترونية وتحدياتها والبنية التحتية اللازمة لها ، والمبحث الثالث يتحدث عن اساليب الدفع الالكتروني.
الفصل الثالث : خصص هذا الفصل لدراسة الجانب التطبيقي حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الاول يعرض الاطار العام للصيرفة الالكترونية في الجزائر ، والثاني يقدم واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر والخدمات الالكترونية

المقدمة في اهم البنوك الجزائرية، والمبحث الثالث يتحدث عن تشخيص واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وتحديات تطبيقها وسبل تفعيلها.

الفصل الأول

الفصل الأول : النظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته.

تمهيد :

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية ، وحب على كل دولة، أن تعني به خاصة لما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد . و لقد شهدت العشرية الأولى من الاستقلال منعرجا هاما في الجزائر التي كانت تحت الإحتلال الأجنبي حيث كان الاستقلال المصرفي تتويجا للإستقلال السياسي والاقتصادي ، فلجأت الجزائر إلى تأميم الجهاز المصرفي بكامله، وقد كانت البوادر الأولى لنشأة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وكانت تنحصر وظيفته أساسا في خدمة مصالح الاستعمار ،وبالتالي عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور وذلك بعد ان افتكت استقلالها لاجل السير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، فبادرت السلطات حينئذ بالقيام بإصلاح المنظومة المصرفية وذلك من اجل بناء نظام مصرفي وطني يتماشى مع السياسة الاقتصادية المنتهجة ،حيث فرض هذا التوجه على المصارف النشاط في وضعية لا تسمح لها بالتطور و والاستمرار، إلى ان جاء الإصلاح المصرفي البارز وهو إصلاح التسعينات من القرن العشرين من خلال قانون النقد والقرض (90-10) الذي كان مدخل جديد للتوجه نحو إقتصاد السوق، حيث أنشأت المصارف الخاصة الوطنية و الأجنبية، وعودت بنك الجزائر إلى المهام المنوطة بالمصارف المركزية في الدول المتقدمة، إلا ان بقايا المرحلة الانتقالية مازالت تؤثر على أداء الخدمة المصرفية في الجزائر رغم كل الجهود المبذولة، تطهير المصارف العمومية وإيجاد سوق نقدية وإيجاد إطار تشريع مناسب.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تاريخية حول ظروف نشأة المنظومة المصرفية الجزائرية وأهم الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري وصولا لأبرز إصلاح وهو قانون النقد والقرض وذلك من خلال :

المبحث الأول : نشأة الجهاز المصرفي الجزائري وتطوره

المبحث الثاني: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1986-1990)

المبحث الثالث : الجهاز المصرفي في ضوء إصلاحات قانون النقد و القرض (90_10)

المبحث الأول : نشأة الجهاز المصرفي الجزائري وتطوره :

شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا ملحوظا وذلك نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أوجدتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: بنية الجهاز المصرفي الجزائري اثناء مرحلة الإحتلال الفرنسي:

يتطرق هذا المطلب إلى الجهاز المصرفي أثناء مرحلة الإحتلال الفرنسي و للمؤسسات المالية الإقتصادية في هذه المرحلة

الفرع الأول : الجهاز المصرفي أثناء مرحلة الإحتلال الفرنسي

يعد الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإستقلال تابعا تبعية مطلقة لبنك فرنسا، حيث انه كان هدفه الأساسي و الوحيد خدمة الإقتصاد الإستعماري دون تلبية حاجيات و رغبات المواطن الجزائري أو تقديم تمويلات لمشاريع تعود بالنفع على هذا الأخير ، و كانت هذه المصارف المالية آنذاك تابعة للمؤسسات الأم المتواجدة في دولة فرنسا وما المؤسسات المالية المتواجدة في الدولة الجزائرية إلا فرع من فروع المؤسسات الأم الفرنسية، وقد كرس الإستعمار الفرنسي هذا النظام منذ أول دخول له للدولة الجزائرية في 1830 .

وقد بدأت مشاريع إنشاء المؤسسات المالية من طرف الإستعمار خلال العشرية الأولى من التواجد الفرنسي في

الجزائر، مثل بنك الإحتلال Banque de colonisation، البنك الجزائري Banque

Algérienne ، وأخيرا البنك الإستعماري الجزائري Banque d'Algérie coloniale ، ثم تم إنشاء فرع لبنك فرنسا حيث في سنة 1848 قام هذا الأخير بإصدار النقود و هي مهمة مخولة للبنوك المركزية وهي أهم وظيفة مخولة لها .

بعد قيام الثورة في فرنسا في 28 فيفري 1848 التي ادت إلى الكثير من النتائج، منها توقيف وإلغاء فرع بنك فرنسا نهائيا في 25 جانفي 1849.

بعد ذلك قامت الدولة الفرنسية الإستعمارية بتأسيس مؤسسة مصرفية جديدة سميت "بالصرف الوطني للخصم" le comptoir national d'escompte لكن دوره كان مقتصر على الائتمان فقط.

مع بداية 1851 ونتيجة للضغوطات من قبل المتعاملين الاقتصاديين و الزراعيين وأصحاب رؤوس الأموال ، ظهرت بوادر إنشاء مؤسسة مصرفية تتمتع بنفس صلاحيات "بنك فرنسا" وذلك للاستجابة للمتطلبات الناتجة عن النمو المتسارع في مختلف القطاعات الإقتصادية ، فقررت السلطة الفرنسية إنشاء "بنك الجزائر" La Banque

D'Algérie في 04-08-1851 برأس مال قدره 3 مليون فرنك فرنسي مقسم إلى 6000 سهم منها 2000 سهم تم تخصيصه للدولة الفرنسية و ذلك مقابل قرض تفاوضي قدره مليون فرنك. وتميز هذا البنك بخاصيتين الإصدار و منح الإئتمان في ذات الوقت في حين أن السلطة الفرنسية فرضت شروط صارمة في منح الفوائد ذلك في مجال التسيير، وقد تم إنشاء عدة مؤسسات مالية نذكر منها :

صندوق الودائع و الأمانات Caisse des dépôt et des consignations، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية Banque français des commerces extérieur وكذا هيكل رقابية منها: الرقابة الجزائرية للقرض و الجمعية المهنية المصرفية . . . الخ

وقد مر بنك الجزائر بظروف جد صعبة في الفترة الممتدة من 1880 إلى 1900 ذلك نتيجة إفراطه في منح القروض الزراعية مما أدى بالدولة الفرنسية إلى نقل مقره إلى باريس، بقي بنك الجزائر كمؤسسة مصرفية فرنسية، يمارس امتياز إصدار العملة النقدية في الجزائر حتى تاريخ 30 جوان سنة 1962، وبعد ذلك استقلت الدولة الجزائرية واستقل معها النظام المصرفي في 5 جويلية 1962.¹

الفرع الثاني : المؤسسات المالية والاقتصادية أثناء الاحتلال الفرنسي:

يتكون القطاع المصرفي الجزائري في هذه المرحلة أساسا من :²

بنك الجزائر :

تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 4 أوت سنة 1851 بحيث شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946، وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك.

وتم إنشاء المجلس الجزائري للقرض CAC بتاريخ 16 جانفي 1947 لكن هاتين الهيئتين لم تعمل، باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا و أن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك المتواجدة في فرنسا.

¹ -قدوة سلاوي_تطور النظام المصرفي في التشريع الجزائري_مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق_تخصص قانون اعمال_قسم الحقوق_كلية الحقوق والعلوم السياسية_جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي_الجزائر_سنة2018_2019_ص06_ص07.

² -بورمة هشام_النظام المصرفي الجزائري وامكانية الإدماج في العولمة المالية_مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير_تخصص ادارة مالية_شعبة علوم تسيير_كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير_مدرسة الدكتوراه اقتصاد ماناجمنت_جامعة20اوت1995م_سكيكدة_الجزائر_ص04.

البنوك التجارية:

إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهى:¹

- القرض العقاري للجزائر وتونس CFAT

- القرض الصناعي والتجاري CIC

- البنك الوطني للتجارة والصناعة BNCIA

- القرض الليوني CL

- الصندوق الجزائري للقرض والبنك CACB

- الشركة العامة SG

- شركة مرسيليا للقرض SMC

- بنك بركليز المحدود BBL

- قرض الشمال CN

بنوك الأعمال :

وتتضم هذه البنوك :²

- البنك الصناعي لشمال افريقيا BIAN

- وورمز WORMS

وتم دمج هاذين المصرفين في بنك واحد ، أصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط BIAM

- بنك باريس والأراضي المنخفضة BPPB

المؤسسات التعااضدية:

وتتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري, البنوك الشعبية

التي تتخصص في التجارة الصغيرة التي عرفت نفس التطور كما في فرنسا ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري

للبنوك الشعبية CABP من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية, أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية

¹- بورمة هشام_مرجع سابق ص05.

²- مرجع نفسه ص05.

للقرض الفلاحي التعاضدي CACAM التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقية¹.

المؤسسات العامة والشبه العامة:

وتخضع للخزينة، حيث تضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع والامانات CDC، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية BFCE، و الصندوق الوطني للمناقصات العامة. CNME اما المؤسسات المحلية فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) والتنمية بالجزائر CEDA والذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري، CAD ثم تحول الى البنك الجزائري للتنمية BAD والذي اسس في سنة 1959 و كلف بتعبئة الأموال العامّة لتغطية القروض الأساسية و تخصيصها لبرامج التنمية خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة².

الشبكة التقليدية:

وتتم تمويل القطاع التقليدي، ويوجد نوعان من هذه المؤسسات:

الأولى تتم تمويل القطاع الفلاحي والأخرى تتم تمويل القطاع الحرفي.

- القرض الفلاحي CA: مثل الشركات الفلاحية للاحتياط SPA على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة او المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات ولوازم البذور.

- القرض البلدي CM: وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة³.

المطلب الثاني: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (بعد الاستقلال):

لقد تميز الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني، ومن أهم وظائف ذلك الجهاز ما يلي⁴:

- اقتطاع الموارد من الأغلبية المسلمة، وإعادة توزيعها لصالح المعمرين؛

- القيام بتمويل الزراعة الإستعمارية؛

¹ - بورمة هشام_مرجع سابق ص06.

² - مرجع نفسه ص06.

³ - مرجع نفسه ص06.

⁴ - بوشرمة عبد الحميد_الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية_مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية_فرع تحليل اقتصادي_كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير_جامعة العربي بن مهيدي_ام البواقي_الجزائر سنة 2009/2010 ص94.

- تمويل النشاطات التجارية، لاسيما نشاط التصدير للخمور والحمضيات ، أي ما يقوم بانتاجه المزارعون.
أما بعد الاستقلال فقد ورثت الجزائر عن النظام الإستعماري جهاز مصر في يتجاوز 20 بنكا مملوكا لرأس المال الفرنسي ، وقائم على أساس لبييرالي لا يخدم التطلعات الجديدة ، المتمثلة في بناء مجتمع يسير على طريق الرفاهية ، و العدالة الاجتماعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نتج عن خروج فرنسا من الجزائر تغيرات كبيرة على الجهاز المصرفي اهمها :¹

- تغيرات قضائية تمثلت في تغير مقرات المصارف و توقفها عن العمل نهائيا ؛
- تغيرات إجرائية و إدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك ؛
- تغيرات مالية تمثلت أساسا في سحب الودائع ، و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من الممثلين ، مما أدى إلى تقليص شبكة المصارف ؛
- تغيرات سياسية و اقتصادية ، تمثلت في التوجيهات الجديدة للجزائر المستقلة ، و هذا من خلال التطوع لبناء الاشتراكية، و الانفتاح على العالم الخارجي ؛
- ونتيجة لذلك فقد واجهت الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً ، الأمر الذي أدى بالسلطات إلى تحدي تلك الصعاب وبذل المزيد من الجهود من أجل استرجاع سيادتها المالية و النقدية.

الفرع الأول :إنشاء البنك المركزي و الخزينة العمومية:

يعتبر إنشاء البنك المركزي والخزينة العمومية من الخطوات الأولى التي توضح رغبة السلطات في بسط سيطرتها على الجهاز المصرفي و استرجاع سيادتها المالية و النقدية .

1-البنك المركزي الجزائري:

لقد تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية ، لتحل محل بنك الجزائر ابتداء من 1 جانفي 1963 بمقتضى القانون 62_144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1963 ، حيث يعتبر كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وقد أوكلت للبنك مهمة احتكار الإصدار النقدي، تسيير الاحتياطات من العملة الصعبة، متابعة السيولة لدى البنوك التجارية ، وهو أيضا مسؤول عن تحديد معدل إعادة الخصم و كفاءات استعماله ، و رسم السياسة النقدية و الاقتراضية ، كما أنه يعتبر بنك الحكومة ، لانه يقوم بتقديم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسيقات للخزينة لإعادة خصم سنداتهما.

هذا على مستوى النصوص، التي حددت بدقة هذه المسؤوليات ، أما في الواقع فالبنك المركزي لم تكن له سلطة

¹ - بوشرفة عبد الحميد_مرجع سابق_ص94.

فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان ، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية و ليس تحت سلطة كبنك للبنوك ، كما أنه وضع كليه في خدمة الخزينة العمومية ، منحها تسبيقات غير منتهية، الشيء الذي قلل من دور البنك المركزي ، في الاقتصاد الوطني آنذاك ، ونتج عن ذلك الكثير من اللامبالاة ، في الإصدار النقدي دون مقابل ، وبأوامر من الخزينة العمومية، مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية وظهور التضخم. ويرأس البنك محافظ ومدير عام، يتم تعيينهما من قبل رئيس الجمهورية ، وباقتراح من وزير المالية ، ويقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك، هذا المجلس يتكون من المحافظ، رئيس المجلس، والمدير العام، وعشرة إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين والمختصين يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات بمرسوم رئاسي.¹

2- الخزينة العامة :

لقد تم إنشاء الخزينة العمومية ، بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962 ، وقد أسندت لها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة ، وباعتبارها وسيطا ماليا وأداة في يد السلطات فهي تقوم بـ:²

- منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي ، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي .
- تسيير ميزانية الدولة، وتنفيذ العمليات المتعلقة بالائرادات والنفقات .
- منح الضمانات للمؤسسة العمومية في حالة لجوءها للإقتراض ، الأمر الذي يجعلها تتحمل خطورة إعسار تسديد القروض.

- الإشراف على مؤسسة الإصدار بهدف الإستفادة من أي تسبيق يخول لها تمويل رصيد عملياتها عن طريق الاصدار النقدي ، كذلك فإنه بإمكان الخزينة العمومية أن تطلب قروضا خارجية ، وتضمن قروضا خارجية تقوم المؤسسات العمومية بطلبها.

الفرع الثاني : انشاء البنوك التجارية :

بعد إنشاء البنك المركزي والخزينة العمومية، تم إقامة وإنشاء مجموعة من البنوك نذكرها حسب تواريخ تأسيسها كما يلي :³

1-الصندوق الجزائري للتنمية C.A. D :

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 7 ماي 1963 ، وأول ما ظهر به

¹ - بوشرفة عبد الحميد_مرجع سابق_ص95.

² - مرجع نفسه_ص95-96.

³ - مرجع نفسه_ص96.

هو اسم الصندوق الجزائري للتنمية ، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ولكن في سنة 1972 تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية، وضع هذا البنك تحت تصرف وزارة المالية ، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات ، و تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني ، وتشمل الصناعة بما فيها قطاع المناجم والطاقة ، وقطاع السياحة والنقل والتوزيع، و المناطق الصناعية ، والدواوين الزراعية ، وقطاع الصيد و مؤسسات الإنجاز.

كما يقوم بإعداد دراسات للمشاريع المعروضة من طرف المؤسسات العمومية بهدف التمويل، ثم يحدد البرامج الاستثمارية وخطط التمويل بالتنسيق مع البنوك التجارية، هذا بالإضافة إلى تعبئة الادخار متوسط وطويل الاجل. وفي الواقع فان البنك الجزائري للتنمية لم يتمكن من القيام بدور مهم في مجال تعبئة الادخار متوسط وطويل الاجل، إذ كانت الموارد التي يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة ، وحاليا فان هذا البنك يقوم بتسيير بعض القروض الخارجية لحساب الدولة، و يشارك أيضا في التطهير المالي للمؤسسات العمومية . وقد ورث هذا البنك عند تأسيسه خمسة(5) مؤسسات ، للاتمان متوسط و طويل الأجل كانت تنشط أثناء الفترة الإستعمارية و هذه المؤسسات هي:

— القرض العقاري .

—القرض الوطني .

— صندوق الودائع والإرثان .

— صندوق صفقات الدولة.

— صندوق تجهيز و تنمية الجزائر.

2-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP :

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 ، بموجب القانون 64-227 ، و يتمثل دوره في جمع المدخرات الصغيرة و توزيع القروض على البناء والجماعات المحلية ، وتمويل بعض العمليات ذات المنفعة الوطنية، و بالموازاة مع المهام الأساسية الموكلة إلى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، فقد تم تكريسه بموجب مقرر في 19 فيفري 1971 من وزارة المالية كبنك للسكن ، وقد تم تعزيز هذا التكريس بالتعليمة الصادرة عن مديرية الخزينة لوزارة المالية في 27 أبريل 1971 ،والتي تلزم الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بالمشاركة في تمويل مختلف برامج السكن الجماعي. وفي إطار سياسته الاقتراضية في مجال السكن فإن الصندوق يقوم بمنح قروض إما لبناء مسكن ، أو شراء سكن جديد ، أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية فلاحية ، وتجدر الإشارة

هنا بأن الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط كان يصنف ضمن البنوك العمومية ذات الطابع الخاص ، إلى أن تم اعتماده بصفة بنك بموجب المقرر 27-01 الصادر في 6 أفريل 1987.¹

الفرع الثالث : تأميم البنوك الأجنبية :

لقد تم اتخاذ قرار تأميم البنوك الأجنبية في عام 1966 ، أسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة ، وتكريس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية، و من بين الأسباب التي جعلت الدولة تقوم بعمليات التأميم هو رفض البنوك الأجنبية القيام بتمويل عمليات الاستثمار ، و اقتصرها على تمويل التجارة الخارجية ، و تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع بملاءة جيدة ، مما اضطر بالخزينة العمومية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني ، بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار ، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة بين 1963 - 1967. إن قرار تأميم البنوك الأجنبية يعتبر بداية لإعادة تشكيل الجهاز المصرفي ، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك عمومية تتمثل في:²

1-البنك الوطني الجزائري: B.N.A

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر 66-178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 ، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية:

- القرض العقاري الجزائري التونسي .
 - القرض الصناعي والتجاري .
 - البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا .
 - بنك باريس وهولندا ؛
 - مكتب معسكر للخصم ؛
- ومن أهم العمليات التي أسندت للبنك إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية التي يقوم بها البنك كبنك تجاري كما يلي:

- القيام بتنفيذ مخططات الدولة في مجال الائتمان قصير وطويل الأجل ؛
- منح الائتمان للقطاع الزراعي المسير ذاتيا وكذلك القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص ؛

¹-بوشرمة عبد الحميد_مرجع سابق_ص97.

²- مرجع نفسه_ص97-99.

- تمويل القطاع التجاري خاصة في مجال الاستيراد .

ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة ، أما في الوقت الحالي فقد اتسع نشاط البنك ليشمل العديد من المنتجات المصرفية ، حيث بلغ عدد فروعها 195 فرعا سنة 2003 بعدما كانت لا تتجاوز 53 فرعا سنة 1966 .

2- القرض الشعبي الجزائري : C.P.A :

أنشئ بموجب الأمر 67-75 الصادر في 14 ماي 1967 برأس مال قدره 14 مليون دينار جزائري ، ليحل محل العديد من المصارف الشعبية التي كانت متواجدة في الجزائر نذكرها فيما يلي :

- القرض الشعبي للجزائر ، وهران ، قسنطينة وعنابة؛

- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ؛

ثم بعد ذلك اندجمت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي :

- شركة مرسيليا للقرض ؛

- المؤسسة الفرنسية للقرض ؛

- البنك المختلط الجزائر - مصر .

يعتبر القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر ، فبالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية ، فقد أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي ، وخاصة قطاع السياحة و الأشغال العمومية والرعي والصيد البحري، كما يقوم بتحويل الصناعات المحلية والتقليدية والمهن الحرة ، وذلك تبعا لمبدأ التخصص البنكي . هذا وقد كلف أيضا بالعمل كوسيط للعمليات المالية لإدارة الحكومة (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد، وتقديم القروض والسلفيات للإدارات المحلية.

3- بنك الجزائر الخارجي :

تأسس بموجب المرسوم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري.

وبهذا فهو يعتبر ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي ، وقد ورث 5 بنوك أجنبية هي :

- القرض الليوني ؛

- المؤسسة العامة ؛

- قرض الشمال؛

- البنك الصناعي للجزائر و المتوسط ؛

- بنك باركليز .

و قد أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية ، حيث يقوم بتقديم القروض الموجهة للاستيراد من جهة، وتأمين المصدرين من جهة ثانية ، و قد ترسمت العمليات التي يقوم بها ابتداء من سنة 1970، لتشمل حسابات الشركات الكبرى مثل سوناطراك ، و شركات الصناعات الكيماوية و النقل البحري ، حيث تكفل بمنحها مختلف القروض ، و ذلك عكس ما كان منصوص عليه فيما يتعلق بالتخصص البنكي ، إذ أن هذا التخصص لم يكن في الواقع الا تخصص نظريا ، فالقرض الشعبي كان يمول القطاع الفلاحي في الأماكن التي لا يتواجد فيها البنك الوطني الجزائري.

و إذا كانت لفكرة التخصص البنكي ما يبررها في تلك المرحلة فلها من السلبيات جوانب عديدة ، إذ تعطي للبنوك امتياز الاحتكار في جوانب عديدة و عمليات بنكية متنوعة ، و بالتالي تؤدي إلى غياب المنافسة بين البنوك وعدم الاستعمال الجيد للموارد المالية.

لقد تميزت هذه المرحلة باسترجاع الجزائر لسيادتها المالية و النقدية و ذلك عن طريق إنشاء البنك المركزي و الخزينة العمومية ، و كذلك القيام بعمليات تأميم للبنوك التجارية ، و لكن القرار الأكثر دلالة و الذي يؤكد التوجه الاستقلالي للبلاد في المجال المالي هو انشاء الدينار كعملة وطنية سنة 1964 .

إن الهدف من وراء إنشاء و تكوين جهاز مصرفي وطني ، هو البحث عن كيفية ضمان استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام شح الموارد المالية ، وعدم قيام القطاع الأجنبي بدور التمويل من جهة ثانية ، إلا أن أهم ما ميز نظام التمويل في هذه المرحلة هو تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية ، سواء بين الخزينة العمومية و البنوك التجارية من جهة ، أو من الخزينة و البنك المركزي من جهة ثانية.

المطلب الثالث : النظام المصرفي من الإصلاح المالي إلى إعادة الهيكلة (1971_ 1985)

يتناول هذا المطلب الإصلاح المالي والمصرفي سنة 1971 ومرحلة إعادة هيكلة البنوك من (1982-1985)

الفرع الأول : الإصلاح المالي والمصرفي 1971 :

تبلور هذا الإصلاح في شكله القانوني سنة 1971 ، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970 -

1973) ، حيث أدخلت تعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة، خاصة أمام

عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وكان هذا الإصلاح يهدف إلى تخفيف الضغط على

الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أن هذا الإصلاح وطد فكرة تخصص البنوك (التوطين المصرفي)، إذ يستطيع

البنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد، فيقوم هذا الأخير بمراقبة نشاطها وتسيير حساباتها.

كما انبثق على هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما :¹

1 - مجلس القرض

تأسس مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 وحسب المادة الأولى ينص على ((يحدث تحت سلطة وزير المالية، مجلس قرض يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض)).

وقد كلف هذا المجلس بالأدوار التالية:²

- حسب المادة الرابعة : ((المساعدة على تعزيز علاقة القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد)).

- حسب المادة الخامسة: ((تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود والقرض)).

- حسب المادة الثامنة : ((الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود، والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج الاقتصاد الوطني))

والملاحظ أن هذه المهام لم تتحقق وسبب ذلك أن مجلس القرض لم يباشر مهامه على الإطلاق.

2 - اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية

أنشئت هذه اللجنة بموجب الأمر 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 وتنص المادة التاسعة منه على:

((تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية))، وأسندت لها المهام التالية:³

- حسب المادة العاشرة : ((تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية والمجالات المرتبطة بهذه المهنة...)).

- حسب المادة الحادية عشر: ((تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسة المالية وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمنشآت الاقتصادية...)).

- حسب المادة الثانية عشر : ((دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها ودرس التدابير الكفيلة بتطوير استعمال اللغة الوطنية...)).

¹ - صوفان العيد_ دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برامج التخصصية_دراسة التجربة الجزائرية_مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير_فرع ادارة مالية_قسم علوم التسيير_كلية العلوم الاقتصادية جامعة_قسنطينة_الجزائر_سنة2010-2011ص05.

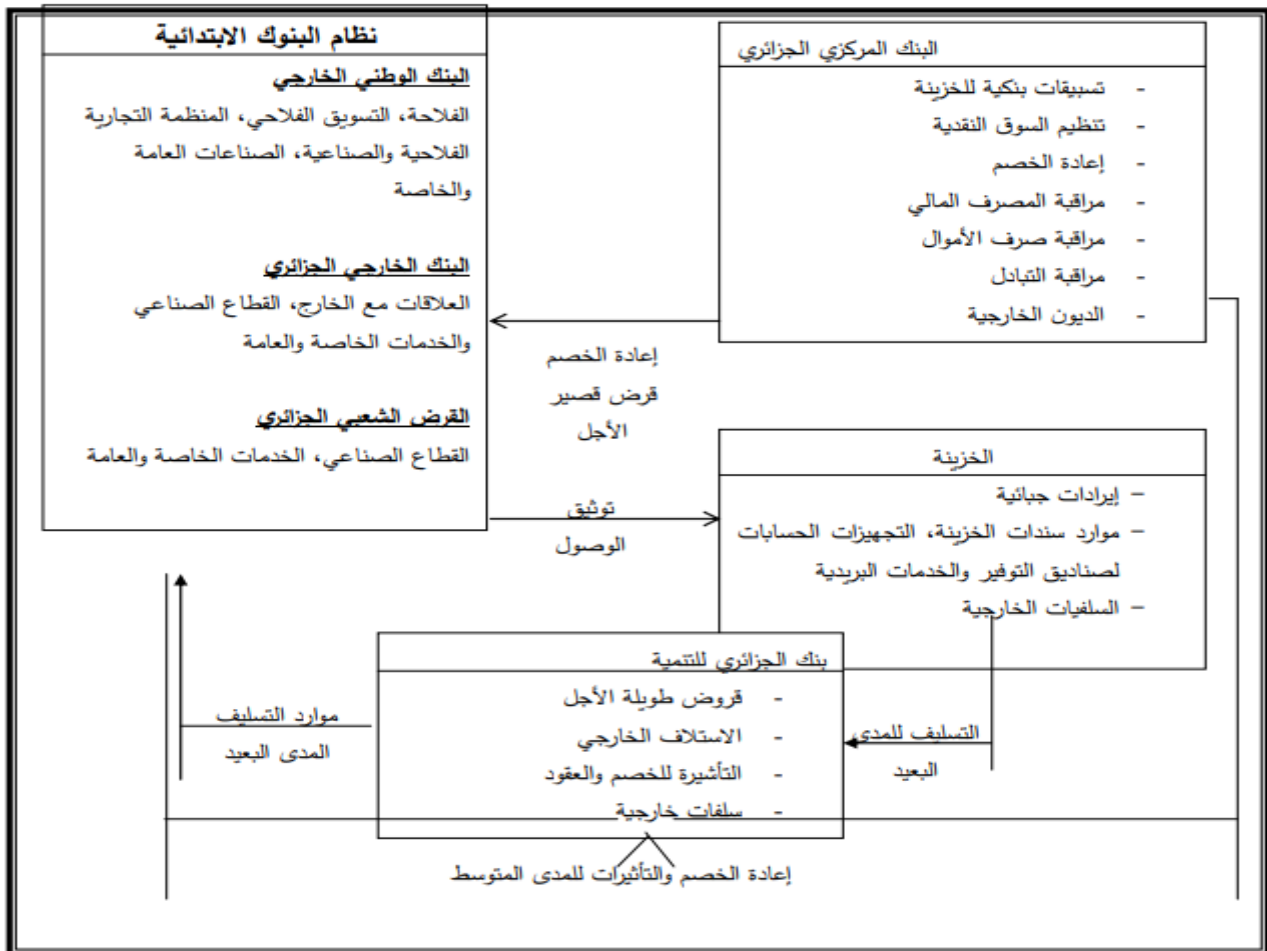
² - صوفان العيد-مرجع سابق-ص05.

³ - مرجع نفسه-ص06.

- حسب المادة الثالثة عشر: ((دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية....)).
والملاحظ أيضا على مهام اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية ، انه لم يتحقق منها شيء وذلك أن هذه اللجنة لم تباشر عملها على الإطلاق.

ما يمكن الخروج به هو أن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية ومجلس القرض، أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لموارد الدولة في تمويل الاستثمارات المبرجة في المخططين الرباعي الأول (1970 - 1973) والرباعي الثاني (1974-1977).

شكل رقم (1) : بنية النظام البنكي وشبكة التمويل بعد الاصلاح لعام 1971



المصدر: لعرباوي امين_ حرير ياسين_ الاصلاحات البنكية في الجزائر واقع وافاق _ مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر_ تخصص مالية_ كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية_ جامعة ابو بكر بلقايد _ تلمسان_ الجزائر_ سنة 2015-2016 ص10

فرع الثاني : مرحلة اعادة هيكلة البنوك 1982-1985 :

ان اعادة هيكلة البنوك التي قامت بها السلطات انطلاقا من سنة 1982 لمجموع مؤسسات القطاع العام (صناعة، النقل، التجارة، السياحة، البناء والاشغال العمومية... الخ) نتج عنها مصرفان وهما كالتالي: ¹

1 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

تاسس هذا البنك بمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 واخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، والتي كانت موطنة لدى هذا الاخير سابقا، وتنص المادة الاولى من قانون تاسيسه على انه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، كما تنص المادة الرابعة على ان مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف اشكالها والمساهمة في :

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة ؛
- تطوير الاعمال الفلاحية التقليدية الزراعية الصناعية الخاصة لتمويل:
- هياكل الانتاج الفلاحي واعماله.
- الهياكل والاعمال المرتبطة بما يسبق انتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.
- هياكل الاعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.
- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي و اعمالها.

2- بنك التنمية المحلية BDL :

تاسس هذا البنك بمرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 افريل 1985، وهو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية اعادة هيكلة المنظومة المصرفية، كما ورث هذا البنك قسما من اسهم مملوكة للصندوق الشعبي الجزائري. ويقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات :

- نشاط مصرفي تقليدي ونشاط مصرفي متخصص على النحو الاتي :
- يتلخص نشاطه المصرفي فيما يلي :
- جمع المدخرات الوطنية.
- منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص.

¹ - بورمة هشام _مرجع سابق_ص15.

• القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية.

- اما نشاطه المتخصص فيمكن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية، حيث يقوم بتمويل المؤسسات الشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات، كما يعمل على انجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية.

ويلاحظ قد تغير مع تغيير هذين المصرفين نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدائه ، وكان اجراء تأسيس بنوك جديدة تتكفل بتمويل قطاعات معينة يهدف الى ترسيخ تخصص البنوك. وفي هذا الاطار تم إسناد لكل بنك مهام محددة يقوم بها، فاسند للبنك الاول مهام تمويل القطاع الفلاحي و ترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، اما الثاني فكانت مهمته تكمن في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماعات المحلية.

المبحث الثاني : تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1986-1990

لقد بادرت السلطات لتدارك الوضع الى القيام باصلاحات اقتصادية سنة 1986 ، لاعطاء نفس جديد للنظام الاقتصادي و لعدم كفاية هذه الاصلاحات ، توجب القيام باصلاحات اخرى تضمن استقلالية البنوك كمؤسسات عمومية اقتصادية وذلك سنة 1988 .

المطلب الاول : اسباب ودوافع اقدم الجزائر على الاصلاحات الاقتصادية والمالية

يتطرق هذا المطلب لأهم الأسباب والدوافع الداخلية التي أدت إلى إقدام الجزائر على الإصلاحات المالية والإقتصادية بالإضافة لأهم الدوافع والأسباب الخارجية .

الفرع الأول : اسباب ودوافع داخلية

ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي¹ :

- اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات، احد اشكال النموذج في ظل النظام الاشتراكي، حيث اعتمدت الجزائر على الصناعة واهملت الزراعة ، وانتهجت التخطيط، واهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام واهملت القطاع الخاص.
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية تطبيق بعض مبادئ النمط الراسمالي ، إلا انها توقفت بسبب تراجع الاستثمارات الناتجة عن انخفاض حاد في موارد الدولة، التي كانت تعتمد كلية على المحروقات نتيجة تراجع اسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية ، وظهرت هذه المساوئ من خلال تدني إنتاج المردود الزراعي، والتبعية اتجاه الواردات الغذائية، والاعتماد على المشاريع الكبرى التي تمتد الى فترات طويلة حتى يتم الاستغلال الكامل لمردوديتها، هذا العجز ولد اختلالات كبيرة في سوق السلع والخدمات وسوق الصرف، اذ ان الطلب الكلي يتم تمويله بمساعدات ضمنية للاستهلاك والتوسع النقدي، فانعكست زيادة السيولة و ندرة في السلع على سعر الصرف بظهور فجوة كبيرة بين سعر الصرف والسوق الراسمالي والسوق الموازي.
- ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية، كالمواد الغذائية والترفيهية، كاستيراد السيارات السياحية والتجهيزات المنزلية في اطار سياسة (من اجل حياة افضل) وهو ما ادى بالضرورة الى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.

¹-بورمة هشام _مرجع سابق_ص17-18.

-ترتكز سياسة التمويل الكلية في تمويل الاستثمارات المخططة في القطاع المصرفي، وفقا لنمط التسيير المركزي الذي جعل وظيفته تقتصر على خدمة الخزينة ، الامر الذي ادى الى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، بسبب اللجوء الى تسيقات واعتمادات من البنك المركزي بشكل مستمر دون قيود او شروط لتغطية عجز الخزينة.

-عدم الفعالية وكفاءة القطاع العمومي احد الاسباب الاساسية لمحاولات الاصلاح المالي والتحرير الداخلي بحيث ادخلت الجزائر اصلاحات مهمة بداية باستقلال المؤسسات ، بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية ، ويقصد بذلك ان تتصرف المؤسسة حسب نظرتها في ما يتعلق بكل امورها ونشاطاتها المختلفة ، وبالاسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج ايجابية ومن بينها :

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.
- اعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص لزيادة المنافسة بين وحدات القطاع الخاص بعضها وبعض وبينها وبين ما تبقى من وحدات القطاع العام، وهو ما يحفز على تحسين اداء جميع الوحدات الانتاجية.
- تخفيض الانفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وهو ما يترتب عليه انخفاض في ميزانية الحكومة والتخفيض من الضغوط التضخمية.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع انتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر وفتح فرص جديدة امام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة او جديدة، واعادة تدوير رؤوس الاموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص.

الفرع الثاني : اسباب ودوافع خارجية

يمكن حصر اهمها في ما يلي ¹ :

-التغيرات العالمية في اسعار البترول : حيث ان اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95 ٪، احدث ازمة حقيقية عندما انخفضت اسعار المحروقات سنة 1986 وانخفاض سعر صرف الدولار ، لقد كان القرار الاقتصادي الجزائري مرتبط بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية والاسواق المالية والنقدية ، ورهينة لتغيرات وتطورات اسعار المحروقات في الاسواق العالمية بسبب اعتمادها وارتباطها الكلي في تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر اخرى.

¹ - بورمة هشام _مرجع سابق_ص19_20.

-المديونية الخارجية : وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية ، حيث فتحت الاسواق المالية والنقدية الاجنبية لاقرض السلطات الجزائرية، بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية في المخطط الرباعي الاول 1974 - 1970 ، والمخطط الرباعي الثاني 1977-1974، خاصة وان نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد اموال ضخمة، الامر الذي دفع بالسلطات الجزائرية الى اللجوء الى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية اضافة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة .

- التغيرات الخارجية المتمثلة في انهيار النظام الاشتراكي في دول اوربا الشرقية، واتباع هذه الدول نمط اقتصادي لبرالي كان لازما على السلطات الجزائرية ان تساير التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية لتحديث اصلاحات اكثر عمقا وشمولية على المستوى الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي ، ولقد لعبت مؤسسة النقد الدولي والولايات المتحدة الامريكية دورا فعالا في استدراج هذه الدول الى نظام اقتصادي عالمي قائم على مفاهيم واسس تختلف عن المفاهيم السابقة في اطار ما يسمى بالعمولة الاقتصادية .

-اعادة النظر للبلدان المتقدمة باولوياتها السياسية والاقتصادية نحو دعم الانظمة الجديدة في روسيا وبلدان اوربا الشرقية، لتمكينها من تنفيذ برامج اصلاحات الاقتصادية الواسعة باتجاه اقتصاد السوق الحر هو محاولة دمج هذه البلدان مع الاقتصاد العالمي الجديد الذي اصبحت الولايات المتحدة الامريكية تهيمن على مسيرته، الامر الذي ادى بالبلدان النامية ومنها الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات الى اللجوء لمؤسسة النقد طالبة منه المساعدة للخروج من ورطتها، ومن ثم تدخلت هذه المؤسسات الدولية فريضة شروط مجحفه لتقديم المساعدة و تسهيل عملية اعادة جدولة هذه الديون و مما ساعد على ذلك ايضا استمرار الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة وتبنيها لسياسات تخفيض الانفاق الحكومي من اجل تقليص العجز في الميزانية الحكومية.

وامام هذه الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية الصعبة التي واجهتها الجزائر المتمثلة في زيادة حدة الازمة الاقتصادية انفجر الوضع الاجتماعي من جهة ، وزيادة موجة التحرر الاقتصادي والتحويلات التي طرأت على العلاقات الدولية متأثره بالمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الفاعلين والمؤثرين في العالم من جهة اخرى ، لم تكن امام السلطات الجزائرية الا التوجه لمؤسسة النقد الدولية ، في نهاية 1989 مستنقدة بسياستها توجيهاتها في اطار اتفاقية التمويل المدعومة والتي جرت في سرية تامة حيث تم الدخول في موافقة منظمة التجارة العالمية OMC في ما بعد.

المطلب الثاني : .الإصلاحات الاقتصادية 1986-1988.

تم التطرق في هذا المطلب إلى الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك 1986، بالإضافة إلى تكيف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية الصادرة 1988

الفرع الأول : الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك 1986

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية سنة 1986 صعوبات مالية، نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط و انخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف مختلف المخططات التنموية، فكان لازما على السلطات الإسراع في إدخال إصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، و من بين القطاعات التي شملها الإصلاح الجهاز المصرفي من خلال القانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي. كما تم الشروع في توصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان الجهاز المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها ، إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذ جميع التدابير الضرورية وذلك للتقليل من خطر عدم استرداد القرض. ويمكن إنجاز اهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في مايلي :

- تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الإستثمارات، و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك ؛
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية و دوره كبنك للبنوك ؛
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين وظائف البنك المركزي كقرض أخير، و بين نشاطات البنوك التجارية، الامر الذي سمح بإقامة جهاز مصرفي على مستويين، أي تم تحديد بوضوح مهام و دور البنك المركزي و البنوك التجارية ، كما تقتضيه قواعد و مبادئ الجهاز المصرفي ذو مستويين .
- استعادة المصارف و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار، وتوزيع القروض، في إطار المخطط الوطني للقرض ، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها، و أصبح بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان ، دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية اسرتهاجه ، و الحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد .
- و قد جاء القانون البنكي 86 - 12 بعدة تغييرات على مستوى هيكل الجهاز المصرفي، إذ فرق بين البنك المركزي، و بين البنوك التجارية و المتخصصة، كما تم إنشاء المخطط الوطني للقرض.

1_ المخطط الوطني للقرض :

يدخل المخطط الوطني للقرض ضمن المخطط الوطني للتنمية ،بحيث يحدد الأهداف الواجب بلوغها، في جميع مصادر النقد، و الأولويات و القواعد في توزيع القروض، و بمقتضى المادة 26 من القانون 86 - 12 فان المخطط الوطني للقرض يعمل على تحديد ما يلي :¹

- حجم و طبيعة القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض ؛
- حجم القروض الخارجية المجددة و التي يمكن رصدها ؛
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد ؛
- كيفية و نمط تسيير مديونية الدولة .

2 - المجلس الوطني للقرض :

من أجل تطبيق القانون و تنفيذ المخطط الوطني للقرض ، أنشأ المشرع " المجلس الوطني للقرض "، يقوم هذا المجلس بعدة مهام في توجيه السياسة النقدية و المالية و ذلك من خلال :²

- إعداد توجيهات السياسة النقدية و القرض في إطار الخطة الوطنية للقرض ؛
- مراجعة و مراقبة تحليل الشروط الخاصة بتسيير و تطوير المؤسسات المالية ؛
- إقتراح النصوص التشريعية الخاصة بالجهاز المالي و النقدي ؛
- متابعة وضع و إعادة التصحيح المادي للخطة الوطنية للقرض ؛
- إقتراح الشروط المتعلقة بمؤسسات القرض .

3- لجنة مراقبة عمليات البنوك:

يرأس اللجنة محافظ البنك المركزي ، و يتمثل دورها في مراقبة عمليات الجهاز المصرفي و المالي، أي مختلف العمليات التي يقوم بها كل من البنك المركزي و البنوك التجارية، كما تسهر على ضمان تطبيق مختلف التنظيمات و التشريعات القانونية تبعا لما هو محول لها.³

¹-بوشرفة عبد الحميد_مرجع سابق_ص104.

²- مرجع نفسه_ص104.

³- مرجع نفسه_ص104.

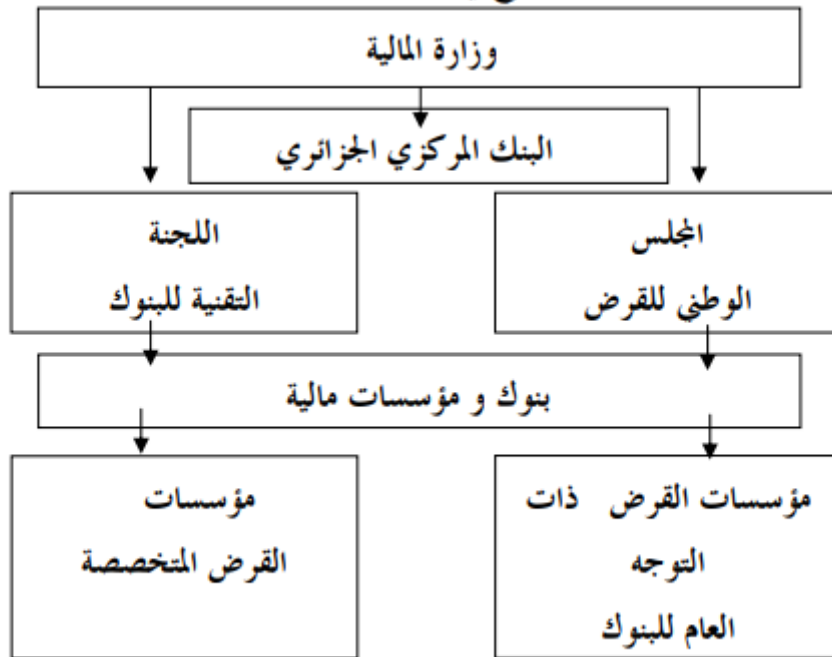
4- إعادة صياغة مهام البنك المركزي:

أعاد قانون البنوك و القرض للبنك المركزي ، دوره الحيوي في الجهاز المصرفي ، ووظائفه التقليدية، بصفته بنك الإصدار و بنك البنوك ، ووكيلا ماليا للدولة ، إلى جانب إدارة السياسة النقدية و تسيير أداها ، و قد أصبح يقوم بالمهام التالية :¹

- متابعة و تنفيذ المخطط الوطني للقرض ؛
 - تسييري و توطين احتياطي الصرف ؛
 - مراقبة و توزيع القروض في الاقتصاد ؛
 - إحتكار الإصدار النقدي ؛
 - القيام بالعمليات الخارجية على الذهب ؛ و منح رخصة التصدير و الاستراد ؛
 - القيام بوضع الأدوات اللازمة لتسيير السياسة النقدية ، بما فيها تحديد سقف إعادة الخصم ؛
 - منح تسبيقات للخزينة العمومية، على أن لا يفوق ذلك الحد الأقصى المحدد في المخطط الوطني للقرض .
- إن أهم ما جاء به قانون 86-12 هو أنه أعاد إحياء دور البنك المركزي من خلال انفراده بأداء وظائفه الأساسية ، بعدما كان سابقا يلعب دورا ثانويا فقط ، وفي المقابل تم تقليص دور الخزينة و انسحابها من عمليات تمويل الاقتصاد ، و حصر مسؤوليتها في تمويل الاستثمارات خاصة بالبنية الأساسية و القطاعات الاستراتيجية فقط ، و بالتالي فتح المجال للبنوك التجارية للقيام بدور تمويل الاقتصاد ، حيث في ظل هذا القانون استعادت هذه الاخيرة وظيفة القيام بتعبئة المدخرات ، و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.

¹ - بوشرمة عبد الحميد_مرجع سابق_ص105.

شكل رقم(2) : النظام المصرفي وهيئات الرقابة طبق القانون المؤرخ في 19 اوت 1986



المصدر : بورمة هشام _مرجع سابق_ ص 24

الفرع الثاني : تكيف النظام المصرفي مع قوانين الاصلاحات الاقتصادية الصادرة 1988

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 86-12، إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية ابتداء من سنة 1988، وذلك بصدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12_01_1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العامة، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية وفي منح القروض وبذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح و المردودية.

و بما أن البنوك هي مؤسسات مالية عمومية معنية بهذا القانون، حيث تفاعلت مع الإجراءات التي جاء بها، لذلك شكلت المصادقة على القانونين 01-88 و 06-88 بالنسبة للبنوك العامة مرحلة هامة في تطورها، وانتقالها إلى الاستقلالية بمنحها القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة، وعليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتبعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية.¹

لقد كان قانون 06-88 يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال:²

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها.
- تحديد سقف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني.
- السماح للبنوك العامة بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القرض.
- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي.
- إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.
- عرفت البنوك على غرار المؤسسات الاقتصادية تحولات هامة كرسست استقلاليتها المالية و أصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية، لها رأسمال خاص موزعا على مختلف صناديق المساهمة التي تأسست بموجب القانون 03-88 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة، وفي هذا الإطار عرفت البنوك العمومية تحولات هامة مست جوانبها الإدارية والتنظيمية، حيث أصبحت عبارة عن شركات مساهمة تتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لأحكام القانون التجاري و التزامها بتوجيهات البنك المركزي .

و على الرغم من الإصلاحات المشار إليها إلا أنه يمكن القول أن البنوك العمومية لم ترقى إلى الدور الجديد المنوط بها، بسبب الإجراءات والقوانين المقيدة لأنشطتها والتي لم تمكنها من القيام بدورها الكامل في عملية الوساطة المالية، بحيث أصبحت التسهيلات الائتمانية تمنح بموجب قرارات إدارية مما ترتب عليه زيادة أعباء القروض المشكوك في تحصيلها، مما أدى إلى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العامة، بل لجأت إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع، هذه الوضعية الصعبة التي مرت بها المنظومة المصرفية خلال

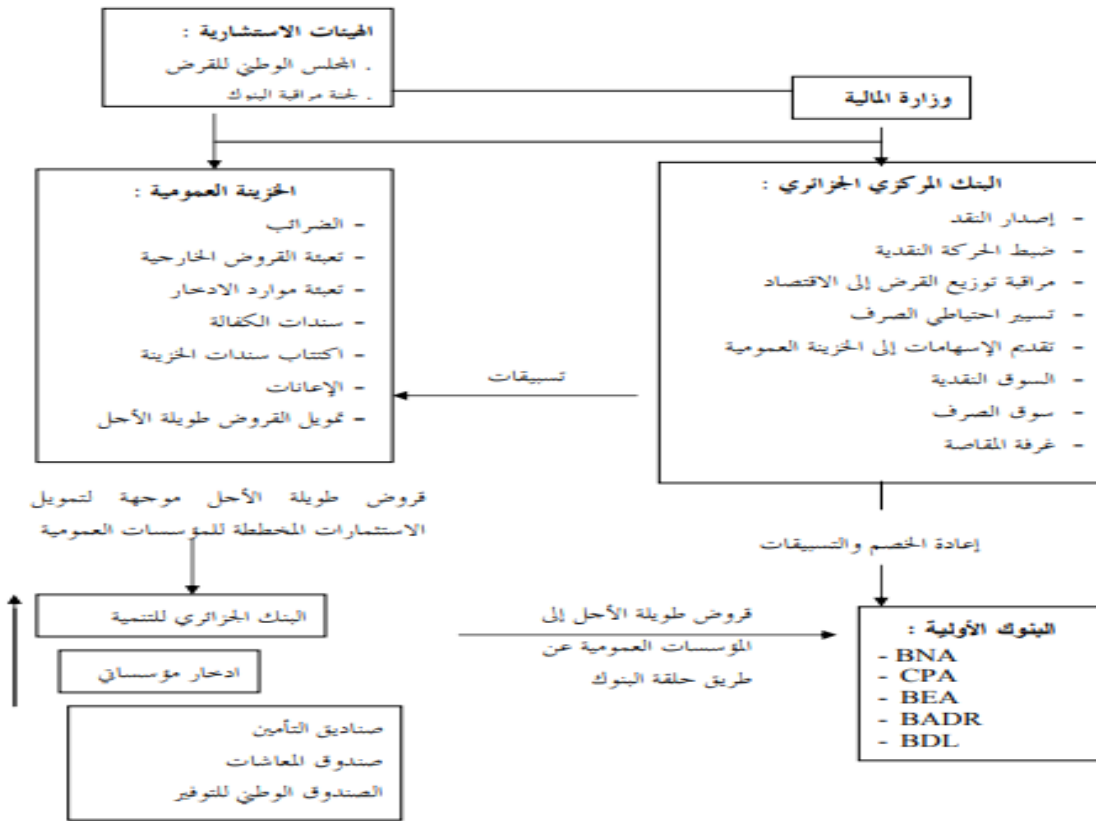
¹ - بعلي حسني مبارك_امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة_ مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع ادارة مالية_ قسم علوم التسيير_كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير_جامعة منتوري

قسنطينة_الجزائر_ص69

² - مرجع نفسه_ص70.

هذه الفترة جعلت السلطات المعنية تتدخل لإصلاح جذري للمنظومة المصرفية يتمشى واقتصاد السوق, من خلال اصدار قانون النقد و القرض والذي تزامن مع إعداد اتفاقات التثبيت مع صندوق النقد الدولي. يمكن تلخيص الجهاز المصرفي حتى سنة 1988 وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (3) : النظام المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية إصلاح 1988



مصدر : صوفان العيد_ دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برامج الخصخصة_دراسة التجربة الجزائرية_مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل

شهادة الماجستير في علوم التسيير_ فرع ادارة مالية_ قسم علوم التسيير_ كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة_ الجزائر_ سنة 2010-2011_ ص 10

المطلب الثالث : خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية و أهم العراقيل التي تواجهها

هذا المطلب يعرض خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية وأهم العراقيل التي تواجهها .

فرع الأول: خصائص النظام المصرفي:

يمكن تلخيص خصائص النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية :¹

- أنه جهاز مملوك للدولة ملكية عامة؛
- يهتم بتنفيذ ما تمليه الدولة عليه وفقا لسياستها التنموية؛
- أنه جهاز قائم على تركيز عدد محدود من البنوك تتولى العمليات المصرفية؛
- جهاز قائم على التخصص ويقصد الائتمان القصير والمتوسط، الائتمان الطويل للتجارة الخارجية؛
- جهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني؛
- جهاز متقدم بالقياس مع أمثاله في البلدان النامية وحديثة الإستقلال؛
- تعاضم دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي، فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل الذي يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القرض وبذلك يهشم دور النظام البنكي وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار وتوزيع القرض ورسم السياسات الاقراضية ؛
- توزيع القرض من طرف البنك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة، وهذا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض، ونتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك وهو التوازن المالي الداخلي للبلاد.
- خضوع الإستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد، فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، وإنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية.
- النظام البنكي هو نظام ذو مستوى واحد.

¹ - لعرباوي امين_ حرير ياسين_ الاصلاحات البنكية في الجزائر واقع وفاق_ مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر_ تخصص مالية_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية_ جامعة ابو بكر بلقايد_ تلمسان_ الجزائر_ سنة 2015_ 2016 ص28.

الفرع الثاني : عراقيل المنظومة المصرفية الجزائرية

هناك العديد من المعوقات التي لم تسمح للمنظومة المصرفية الجزائرية من التطور والعصرنة من بينها مايلي :¹
أولاً- فقدان الاحترافية:

يقصد بالاحترافية هي الخضوع الدائم النسبي للسلطات اتجاه البنوك في اتخاذ قرارات منح القروض للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى ذلك العلاقة غير العادية والتميزة مع القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، فبالنسبة للخضوع الدائم للسلطات اتجاه البنوك يعني أن هذه الأخيرة ما زالت أداة في يد الدولة بحيث يوجه التدفق المالي للمؤسسات العمومية حتى يسمح بتخصيص الموارد للاستثمارات، ولا يوفر البنك إلا جزءاً من هذه الموارد من خلال تقديم قروض على المدى المتوسط ويصبح البنك أمين الصندوق تتمثل مهمته الرئيسية في توفير حاجات تمويل التنمية الاقتصادية؛

ثانياً- التركيز في نصيب البنوك العمومية الجزائرية:

يتمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول المصرفية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يجد من المنافسة لأنه مثل هذه الحالات يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة المصرفية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.²

ثالثاً- صغر حجم البنوك الجزائرية:

بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها الصناعة المصرفية العربية بما فيها الجزائرية فيما يتعلق بزيادة رؤوس الأموال لهذه البنوك، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلة صغر الحجم مقارنة بالبنوك الدولية الأخرى على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصول رؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة بالبنوك الدولية الأخرى.³

¹- معمرى نارجس تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل3_دراسة حالة بنك التنمية المحلية_ اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD تخصص نقود وبنوك _قسم العلوم الاقتصادية_ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة اكلي محند اولحاج_البويرة_الجزائر سنة 2019 -2020ص39.

²- مرجع نفسه _ص 40.

³- مرجع نفسه _ص 40.

رابعاً- مشكلة القروض المتعثرة:

أمام السياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الائتمان على وجه الخصوص، وبفعل التسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية تفاقمت الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية في الجزائر وانبثقت عنها ظاهرة القروض المتعثرة حيث تشير البيانات المتوفرة لسنة 1997 بأن القروض المتعثرة تمثل حوالي 50% من إجمالي القروض القائمة، مما أدى كل ذلك إلى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان البنوك التجارية المقدرة على تسيير واسترجاع تلك القروض.¹

خامساً- ضعف الكثافة المصرفية في الجزائر:

من مؤشرات تطور الجهاز المصرفي هو كثرة انتشار البنوك وفروعها داخل البلد، غير أن هذا غير موجود في الجزائر، مما يجعل عدد الجمهور المتعامل معها قليلاً طالما أن شبكة البنوك أيضاً قليلة، ويحسب مؤشر تطور الجهاز المصرفي من ناحية انتشاره بنسبة عدد فروع البنوك لكل من مساحة الدول بالكيلومتر المربع وكذلك نسبتها إلى عدد السكان الذين يتعامل معهم.²

سادساً- ضيق السوق المالي والنقدي الأولي والثانوي:

يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته بأقل تكلفة ممكنة، وفي هذا الصدد نشير أن بورصة الجزائر لازالت حديثة وفتية، وتتسم بقلّة التعاملات مما حرم البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية.³

سابعاً- ضعف استخدام التكنولوجيا:

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية حتى يكون قادراً على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات بين البنوك، ويعزز المنافسة الدولية التي تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة

¹ - معمري نارجس_مرجع سابق_ص 40.

² - مرجع نفسه_ص 41.

³ - مرجع نفسه_ص 41.

وفق معايير موحدة وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.¹

الفرع الثالث : أسس إعادة هيكلة المنظومة المصرفية:

وتتمثل في :

1-رهانات إعادة هيكلة المنظومة المصرفية:

إن تعبئة التكنولوجيات الحالية والمهارات اللازمة للتحكم فيها، والتنظيم الإجتماعي والإنتاجي الكفيل بثمينها، يفترض إقامة شراكة مع المؤسسات الأجنبية التي أثبتت قدرتها على التنافس الدولي، كما تقتضي ذلك مراعاة المسيرين لعدة مقاييس جديدة لتشغيل جهاز اتخاذ القرارات في ظل اقتصاد السوق، وكذا تنظيمها يتماشى مع الأسلوب الجديد للتسيير.

إن رؤوس الأموال الأجنبية لا تهتم بالقدرات الوطنية في مجال الصناعة سواء عمومية كانت أو خاصة إلا إذا كانت الوحدات الإنتاجية المحلية في نفس الوقت مركزا للتصدير نحو الأسواق المجاورة إذا ما أمكن ذلك، وبعبارة أخرى لا يمكن الشروع في إعادة هيكلة ناجعة في غياب دعم للقدرات الصناعية من طرف الشركاء الأجانب من خلال :

- استثمار رؤوس الأموال لمنع الوقوع في فخ استئدانة جديدة وكذا من أجل إسهام الشركاء؛

- نقل المهارات إذ بدونها لا يمكن أبدا التحكم في التكنولوجيا كما كان الحال سابقا؛

- التنظيم والتسيير، وهما مجالان أظهرت فيهما المؤسسة العمومية عجزا فادحا.

وإن لم تتوفر الشروط التي ينبغي استيفاؤها، ستبقى المؤسسة العمومية في وضعيتها الحالية التي يترتب عنها عواقب

مالية وخيمة أو ستخضع لعملية إعادة هيكلة من الأسفل²، لأن استمرار المؤسسة العمومية في وضعيتها الحالية

يولد تكلفة اقتصادية واجتماعية لا يمكن تحملها على الإطلاق، وقد ينجر عن ذلك التوقف عن الدفع الذي

يؤدي إلى الإفلاس أو التصفية القضائية، ويعني ذلك أنه كلما يصعب تامين قدراتها البشرية وإمكانياتها المالية في

إطار شراكة منقضة، ينحصر الخيار بين زوال المؤسسة العمومية أو التهاون النقدي، مما يخلق عواقب وخيمة

كالبطالة، ضعف مستويات المعيشة، ارتفاع مستوى الأسعار، ...

وقصد مواجهة هذه الأوضاع يجب أن يكون البنك قادرا على التحكم في الأخطار التي ينطوي عليها نشاطه،

ويتعين عليه توضيح عناصر سياسية اقتصادية حقيقية انطلاقا من:

¹ - معمري نارجس_مرجع سابق_ص 41.

² -العرباوي امين و حرير ياسين_مرجع سابق_ص 29

-دراسة الموارد والوسائل والمحيط العام؛

-تحديد الكفاءات والعوامل الكفيلة بضمان النجاح؛

-إعداد الإستراتيجيات الممكن اعتمادها واختيار إحداها.

ويستلزم هذا الخيار أهدافا وبرنامج عمل يتمحور حول النشاطات ذات الأولوية، حيث أن تطبيق البرنامج يقتضي تحقيق تطور لبلوغ مستوى محدد للإنتاج، وكذا التحكم في الأخطار فيما يخص الخسائر المحتملة وبالتالي الإحتياطات التي يتعين تشكيلها.

وانطلاقا من ذلك يمكن إعداد سياسة في مجال أسعار الفائدة تهدف إلى ضمان مردودية معينة، وتدرج تكاليف الإنتاج وهوامش الربح النهائية.

وأما فيما يخص الاخطار البنكية، يجب أن تتوفر البنوك على جهاز مركزي للتحكم في الأخطار بكل استقلالية تفعيل دور مركز الأخطار على مستوى بنك الجزائر ، بحيث لا تجر عمليات التكييف إلا في حالة تغير المعطيات السائدة في السوق.¹

2- أشكال إعادة هيكلة البنوك:

يعتبر القطاع المصرفي نشاطا محليا حتى وإن اكتسى هذا النشاط طابعا دوليا مميذا، وبعبارة أخرى يمكن ألا يخضع هذا النشاط كما هو الشأن بالنسبة للنشاطات الأخرى للمنافسة الأجنبية ولا تزال مشاركة البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية جد محدودة لكي تنافس القطاع العمومي، إن المستثمرين الأجانب لا يمكنهم التعامل مع النظام المصرفي عديم الفعالية ولا يمكن تسيير النشاطات تسييرا صارما في ظل الظرف السائد الذي تمت الإشارة إليه سابقا ويمكن تقسيم رأس المال الأجنبي إلى قسمين كما يلي :²

1-رؤوس الأموال الرامية لتحقيق الأرباح: وهي تولى أهمية كبيرة للسيولة المالية ويوظف هذا

الرأس مال المتغير في الأسواق المالية وبالتالي لا تهمه السوق الجزائرية.

2-رؤوس الأموال الصناعية، وتخضع لإستراتيجية المواقع والأسواق، وهو رأس المال الذي

تحتاجه الجزائر ولا يمكن تعبئته ما لم يتم توفير الشروط لممارسة النشاط مع تقدير حظوظ النجاح بدقة.

¹ - العريابوي امين و حرير ياسين _مرجع سابق _ ص 30.

² - مرجع نفسه _ ص 30.

إضافة إلى ذلك تكتسي الإصلاحات مصداقية حقيقية لدى الشركاء المحتملين، إلا إذا تخلص القطاع المصرفي من الإختلالات التي يعاني منها، إن إشكالية فتح رؤوس أموال البنوك تثير المخاوف بشكل خاص (مشكلة ديون البنوك للمؤسسات العمومية) سواء تم فتح رؤوس الأموال للقطاع الوطني الخاص أو المستثمرين الأجانب.

3- شروط التشغيل العادي للبنوك:

إن الشرط الأول للتشغيل العادي يتمثل في تسوية الاوضاع القانونية للمؤسسات المصرفية، وبعدها ينبغي توفير الشروط لحمايتها، دون أي تدخل جديد من الدولة، ولكن لا يتحقق ذلك إلا إذا اظطلعت فعلا السلطات المختصة لصلاحياتها الخاصة، والحاصل أنه ينبغي تطبيق التدابير القانونية المناسبة لأن احترام القوانين لا يكلف، ومن الضروري أن تصبح المنظومة المصرفية أداة أساسية لتحسين أداء الإقتصاد في مجاملة، وضمن سياق عادل وتنافسي بين المؤسسات المالية وبالتالي كل المتعاملين.

4- الشروط الخارجية للتشغيل العادي للبنوك:

ينبغي إزالة العراقيل الخارجية التي تعيق سير المنظومة، وهي ترتبط بعلاقات البنوك مع:¹

-الدولة باعتبارها سلطة ومستثمرا وفاعلا اقتصاديا؛

-بنك الجزائر باعتباره سلطة تتكلف بالتنظيم والمراقبة.

أ-علاقات البنك مع الدولة وممثلي السلطة:

تقع البنوك العمومية في صلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الإقتصادي في آن واحد، وينبغي إذن على الدولة أن تظطلع بدور مالك البنك ومالك زبائنه وتسعى الدولة لإقامة اقتصاد السوق رسميا، ويفترض ذلك أن تخضع الأملاك والخدمات وكذا العمل والأموال في أسواقها الخاضعة لقوانين العرض والطلب، وأن يبقى التحكم مسؤولية المتعاملين المعنيين، وتؤدي انحرافات المنظومة إلى ظهور عجز دائم على مستوى المؤسسات والبنوك، مما يستوجب تطهيرها باستمرار تأثيراتها بفعل الحرية التي تمارسها الدولة كسلطة معالجة مستحقاتها إزاء البنوك.

ب-علاقة البنك بجهاز الإصدار:

إن انعدام السيولة لدى البنوك المرتبطة أساسا باستدانة الدولة، هي الظاهرة الأكثر انعكاسا للأوضاع المالية الحالية وتعود إلى ثلاثة عوامل:

¹ - العباوي امين و حرير ياسين _مرجع سابق _ ص 31.

- ضآلة الموارد التي يتم جمعها بفعل النقائص المشار إليها والخاصة بنوعية الخدمات المقدمة وغياب استعمال المعلوماتية وبالتالي التحفظ من استعمال الصك؛
 - عدم التحكم في الاستعمالات الموجهة للمؤسسات العمومية التي تمتص غالبية الموارد؛
 - اللجوء للاحتياطات الإلزامية بشكل متناقض في سياق عدم التحكم في استعملاتها، وعدم تحديدها بسبب تجميد أصول البنوك لسندات الخزينة.
- ونظرا لعجزها عن تجاوز هذه العقبات التي لا يمكن أن تتحكم فيها، ولكونها لا تلب إلا جزء ضئيل من حاجاتها المالية في السوق المشتركة بين البنوك التي تجلب أموال المؤسسات اضطرت بعض البنوك إلى اللجوء بشكل مكثف لطلب الدعم من بنك الجزائر، وهذا دون مراعاة تكلفة إعادة التمويل.
- ج- اختلال النظام المصرفي:
- لقد سطر قانون النقد والقرض برنامجا طموحا لإصلاح الوساطة المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، كما أن العديد من البنوك العمومية شرعت في عملية الإصلاح المالي، وهذا من خلال الجهاز المشترك بين البنك والمؤسسة، في عملية رد الإعتبار للمؤسسات الإقتصادية العمومية، لا تتوفر على الشروط الضرورية للحصول على الإعتقاد.¹

¹ - العباوي امين و حرير ياسين _مرجع سابق _ ص 31-32.

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي في ضوء إصلاحات قانون النقد والقرض

ان التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات اظهرت محدوديتها، وعلى هذا الاساس أصبح إصلاح هذا النظام حتما سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

المطلب الأول : النظرة الجديدة للإصلاح المصرفي والاصلاح عام 1990

يدرس هذا المطلب مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض (90-10) ، وكذلك يدرس هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض (90-10)

الفرع الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 10-90

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات و تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض و الذي يعتبر نصا تشريعا يؤكد على المكانة الحقيقية التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى أن هذا القانون قد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه لتكييفه مع الاحتياجات التي يملها السوق والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

فبعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك و القرض أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية، و بعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات.¹

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الإقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم، حيث وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الإئتمان في ظل استقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة

¹ - العباوي امين و حرير ياسين _مرجع سابق - ص 72.

العامّة تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، و إلغاء الاكتاب الإجابري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

و من أهم النقاط و التدابير التي تضمنها قانون النقد والقرض كآآتي:¹

أ- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و إدارته و مراقبته.

ب- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، و تشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.

ج- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، و فتحه أمام البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

الفرع الثاني : هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض (90-10)

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك، ولأول مرة منذ قرارات التأميم، تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالها في الجزائر، كما تم أيضا وبموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة، وسوف نحاول التطرق في هيكلته إلى ما يلي:²

أولا: بنك الجزائر (البنك المركزي)

تأسس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون التنظيمي رقم 62-144 الصادر في 13 ديسمبر 1963م، وبهذا جاء البنك المركزي لتمارس الجزائر من خلاله سيادتها، من حيث قيامه بمهامه خاصة منها إصدار عملتها، والقيام بتمويل الاقتصاد الوطني باعتباره المقرض الأخير.

¹ - بعلي حسني مبارك - مرجع سابق - ص 73.

² - منتديات ستار تايمز_إصلاحات النظام المصرفي الجزائري تاريخ الاصلاح 29 افريل 2021 على الساعة 20:22 <https://www.startimes.com/?t=16808777>

ثم جاء قانون 1986م الخاص بنظام البنوك والقرض، والذي بموجبه استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.

ومع صدور إصلاحات عام 1988م تم تدعيم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية على المستوى الكلي بعدها جاء قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، والذي عرف بنك الجزائر في مادته الحادية عشرة على أنه : " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "، وأصبح البنك المركزي منذ صدور هذا القانون يسمى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر، وإعطائه كل الصلاحيات المتعلقة بمراقبة البنوك الأولية واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وتنفيذها.

يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا (1) ، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة بعدما كان عبارة عن مؤسسة عمومية، كما يتكفل بالسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتوفير أفضل الشروط لتنظيم سوق الصرف والاقتصاد ككل(2).

وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ويستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا (3) ، ويسير بنك الجزائر جهازين هما : المحافظ ومجلس النقد والقرض.

1: المحافظ ونوابه

يقوم المحافظ بإدارة وتسيير ومراقبة البنك المركزي ويعاونه في ذلك ثلاثة نواب (4) ، ويعين هذا المحافظ ونوابه بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية (5)، لمدة ست سنوات وخمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، وتنتهي مهام المحافظ ونوابه بمرسوم كذلك في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح (6) ، وهو ما يؤكد استقلالية البنك المركزي، كذلك لا يخضعون لقواعد الوظيفة العمومية وهو ما يعني أن بنك الجزائر مستقل عن السلم الإداري والمراقبة الممارسة من طرف السلطة المركزية على نشاط وممارسات المحافظ ونوابه.

ويقوم المحافظ بتحديد مهام وصلاحيات كل واحد من نوابه ومهمتهم مساعدة المحافظ في نشاطاته (7) ، ويمكن له كذلك أن يستعين بمستشارين فنيين من خارج دوائر البنك المركزي وأن يعين من بينهم وكلاء خاصين، لتلبية متطلبات العمل لمدة معينة ولأعمال محددة (8) ، ويقوم المحافظ بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأجنبية والهيئات المالية الدولية، وينظم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامها، كما يمكن أن تستشير الحكومة في المسائل التي تخص النقد والقرض مباشرة أو التي قد تكون لها انعكاسات على

الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها (9) ، ويعتبر المحافظ السلطة الحقيقية التي تتخذ قرارات تنفيذ العمليات في إطار سياسة نقدية يقبلها القانون باستقلالية عن الحكومة.

- (1)، (2) ، (3) المواد 13، 55 و16 على التوالي من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.
 (4)، (5)، (6) المواد 19، 20 و22 على التوالي من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.
 (7)، (8)، (9) المواد 29، 31 و28 على التوالي من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.
 2 / مجلس النقد والقرض:

يتكون مجلس النقد والقرض من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء (1)، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت من يرأس الجلسة.
 ويعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض تحولا نوعيا ومعلما بارزا في الإصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون النقد والقرض، إذ أحدث تغييرا كبيرا على مستوى هيكل إدارة البنك المركزي نظرا للمهام التي أسندت إليه والسلطات الواسعة التي أكتسبها، فأصبح يمثل مجلس إدارة البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون حيث يجوز له أن يشكل من أعضائه لجانا إستشارية ويحق له أن يستشير أية مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ضرورة لذلك، كما أن صلاحياته تتعلق أساسا بالمبادئ التالية: صلاحيات بوصف المجلس مجلس إدارة بنك الجزائر، وصلاحيات بوصفه سلطة نقدية، صلاحيات بوصف المجلس مجلس إدارة بنك الجزائر:

لقد حددت هذه الصلاحيات بحسب المواد 42، 43، 44 و45 من القانون وهي ما يلي:

- حق الاطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.
 - إصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي والتدخل فيها.
 - يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر.
 - تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة لبنك الجزائر.
 - إجراء المصالحات والمعاملات يكون بترخيص منه.
 - يقوم بتوزيع الأرباح ويوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه.
- المادة رقم 32 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 .
 صلاحيات المجلس بوصفه سلطة نقدية:

- يمارس مجلس النقد والقرض في ظل التعديل الجديد صلاحيات هامة وذات تأثير مباشر على النظام المصرفي باعتباره يصدر أنظمة ويراعي تنفيذها تتعلق هذه الأنظمة والصلاحيات بما يلي (1):
- تنظيم إصدار النقود و تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها.
 - أسس وشروط عمليات بنك الجزائر، لاسيما فيما يخص الخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة.
 - شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، و كذا شروط إقامة شبكاتها لاسيما تحديد الحد الأدنى من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية، وكيفية إبرائه.
 - يضع شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر ويمنح التراخيص لها.
 - يضع المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في ما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام، وذلك من أجل حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية.
 - تنظيم سوق الصرف ومراقبته.

المطلب الثاني: مبادئ و أهداف قانون النقد و القرض

يتم التطرق في هذا المطلب لأهم مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض (90-10)

الفرع الاول : مبادئ قانون النقد والقرض :

يعتبر القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعا لدعم الإصلاحات الإقتصادية ، كما أنه من بين القوانين الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للإنتقال نحو اقتصاد السوق، إذ حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأدائه، ويقوم قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ وتمثل فيما يلي :¹

- 1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية.
- 2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** بعد تبني قانون النقد والقرض لهذا المبدأ، أصبحت الخزينة مقيدة في لجوءها إلى عملية الإصدار النقدي، أي منع تداخل صلاحيات الخزينة مع صلاحيات البنك المركزي ،

¹ - بورمة هشام _مرجع سابق_ص39.

فالخزينة في السابق كانت تلعب دورا أساسيا في الحصول على التمويل اللازم وذلك باللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي، مما خلق كما أشارنا تداخلا بين الصلاحيات وبين الأهداف.

3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الرئيسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، في حين كان دور الجهاز المصرفي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات الأمر الذي ترتب عنه غموض على مستوى نظام التمويل، لكن بصدور قانون 90-10 أبعثت الخزينة عن منح القروض للإقتصاد، ليبقى دورها هو تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، ومن ثمة أصبح منح الائتمان لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: إن السلطة النقدية في النظام السابق كانت موزعة على عدة مستويات، فوزارة المالية تتحرك على أساس السلطة النقدية، والخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأن السلطة النقدية، والبنك المركزي يمثل سلطة نقدية لإحتكاره عملية الإصدار النقدي، ولكن بصدور قانون النقد والقرض ألغي هذا التعدد، وبرزت سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وهي مجلس النقد والقرض وجعلها:

-وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية.

- مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

- موجودة في الدائرة النقدية ليضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف .

5- وضع نظام بنكي على مستويين : لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه ان يوظف مركزه كإخر ملجأ للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، أيضا فإنه نتيجة لترأس البنك المركزي للنظام النقدي أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة الأهداف النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

الفرع الثاني : أهداف قانون النقد والقرض:

جاء هذا القانون للإنتقال من نمط التسيير المركزي إلى قواعد وآليات اقتصاد السوق وكان يرمي إلى تحقيق

نوعين من الأهداف وتتمثل فيما يلي :¹

– الاهداف الاقتصادية تتمثل في:

– إيقاف التسيير الاداري في القطاع المالي، أي البدء للمؤسسات المالية والبنكية أن تقوم بالعمليات المحددة في القواعد الاحترازية.

– تشجيع الإستثمار الاجنبي فحسب المادة 183 من قانون النقد والقرض ((العمل على تشجيع الاستثمار بين المتعاملين الوطنيين و الاجانب للقضاء على البطالة ونقل التكنولوجيا...)). المادة 171 رسمت الأليات التجارية للقطاع البنكي منها إلغاء التمييز بين المتعامل الخاص والعمومي والمساواة بينهما فيما يخص الحصول على المنتجات البنكية.

– انفتاح الوظيفة البنكية على رأس المال الاجنبي أو الوطني للقضاء على احتكار القطاع العمومي. المادة 174 وضعت ضمانات فيما يخص طرق نقل وتحويل رؤوس الاموال والمداحيل، والفوائد للمستثمرين الاجانب.

2- الاهداف النقدية والمالية وتتمثل فيما يلي :

استعادة البنك المركزي لدوره كسلطة نقدية وذلك من خلال:

– المادة 04: ((له حق امتياز إصدار الاوراق النقدية)).

– المادة 12: ((التسمية الجديدة له بنك الجزائر)).

– المادة 44: ((يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته ومحافظ ويساعده في ذلك ثلاث نواب ومجلس النقد والقرض ومراقبان...)).

– المادة 58: ((يصدر البنك المركزي مجانا الاوراق النقدية، كما يساوي في إصدار النقد الكتابي ويراقبه

ويسهر على ذلك.....)). إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

¹ – بورمة هشام _مرجع سابق_ص31.

المطلب الثالث : - هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي الجزائري

إن قانون النقد والقرض زود السلطة النقدية بآليات وهيئات للرقابة وذلك حتى يتسنى للنظام المصرفي ممارسة أعماله في نوع من الانسجام مع القوانين الصادرة في هذا الإطار ويتعلق الأمر ب:¹

الفرع الأول : مركزية المخاطر

هي لجنة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي، حيث تكلف بجمع كل المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة وهي معلومات تتعلق بأسماء المستفيدين من القروض، طبيعة وسقف القروض، الضمانات المقدمة مقابل هذه القروض بعد تحديد كل مخاطر القرض، وكل هذا منصوص عليه في المادة 160 من قانون النقد والقرض، وعليه لا تمنح القروض من البنوك التجارية إلا بعد حصولها على كل المعلومات الخاصة عن المستفيد من القرض من مركزية المخاطر ليتمكن من إعادة تمويل خزينته كما صدر قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطرة عن بنك الجزائر تمثل في اللائحة 92-01 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 22 مارس 1992 وذلك بغية تحقيق الأدوار التالية :

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.

- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية.

- نشر هذه المخاطر أو منحها للبنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة السرية في ذلك.

الفرع الثاني : لجنة الرقابة المصرفية

لقد تطرق قانون النقد والقرض إلى الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ويتضح ذلك في المادة 134 منه)) تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة...)).

كما حدد هذا القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة المتواجدة بينها وبين بنك الجزائر وبقية الهيئات المصرفية الجزائرية، إذ تتألف اللجنة من المحافظ ونائبه وأربعة أعضاء يعينون لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد بموجب مرسوم يصدره الوزير الأول، وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا، وعضوان يتم اختيارهما حسب كفاءتهما المصرفية والمالية يقترحهما وزير المالية وهذا حسب المادة 144 .

وتمارس اللجنة أعمالها الرقابية على أساس تفقد الوثائق المستندية، وكذلك عن طريق الزيارات الميدانية للبنوك والمؤسسات المالية، ويمكن أن تمتد صلاحيات هذه اللجنة إلى طلب الإيضاحات من أي شخص له علاقة

¹ - صوفان العيد_مرجع سابق_ص17.

بموضوع الرقابة دون أن يكون ذلك مبررا للتحفظ من قبل البنك أو المؤسسة المالية بدافع السر المهني ونتيجة لممارسة العمليات الرقابية فإن هذه اللجنة تتخذ جملة من الإجراءات والتدابير كالعقوبات التأديبية والمالية.

الفرع الثالث : مركزية عوارض الدفع

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوسطاء الماليين الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع وتلخص في :

-تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقة كل الحوادث المتعلقة بمشاكل الدفع أو تسديد القروض.

-نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبلغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى معنية.

الفرع الرابع : جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون.

خلاصة الفصل:

ان واقع النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحالي يثير عدة تساؤلات، و هذا نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي كممول أساسي للإقتصاد الوطني، فغالبا ما اعتبرت البنوك الجزائرية عائقا أمام التنمية التي تشهدها البلاد على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري.

ولقد مرة النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته لعدة اصلاحات أفرزتها البيئة الداخلية والخارجية ، فبعد أن كان الهدف من اصلاحات 1970 و 1971 بناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الإقتصادية أن ذلك ، جاءت الإصلاحات النقدية والمصرفية لعام 1986 من أجل معالجة مشاكل أخرى ومنها استقلالية المصارف والبنك المصرفي وتفتح التوجه نحو إقتصاد السوق، ثم بعد ذلك جاء قانون النقد والقرض (90-10) ليغير بنية النظام المصرفي الجزائري ويجعله نظام يتلاءم مع إقتصاد السوق .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الصيرفة الإلكترونية .

تمهيد

أحدثت تكنولوجيا المعلومات في البنوك تأثير كبير على الخدمات البنكية وتطورها، و تمثل الصيرفة الإلكترونية أحد الظواهر التجارية النقدية المتطورة بالنظر إلى ما أفضت إليه من تعديل عميق في تنظيم الأسواق والتوزيع والتبادل الإلكتروني، حيث تقدم إمكانيات وآفاق جديدة للاتصال والتفاعل مع الزبائن والبنوك على حد سواء، وعلى اعتبار أن تطبيقات الصيرفة الإلكترونية تزداد يوماً بعد يوم دقة وتعقيداً في مكوناتها واستعمالاتها، وتتوسع في غير اتجاهه، لتأدية أكبر عدد من الخدمات في ظل سوق مفتوحة على تنافس حاد على كل المستويات، الأمر الذي أدى إلى رواج خدمات الصيرفة الإلكترونية وسط تعاظم الاعتماد على الشبكات المفتوحة والتقنيات المتطورة على نحو واسع، حيث شهدت طرق السداد والتعاملات المالية عبر الخط هي الأخرى تطوراً كبيراً لتتحول من مجرد تنفيذ أعمال عبر الخط من خلال برمجيات وشبكات بين البنك والزيون إلى وجود كامل على الشبكة للأعمال البنكية.

ويتطرق هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : عموميات حول الصيرفة الإلكترونية .

المبحث الثاني : واقع المصارف الإلكترونية وتحدياتها والبنية التحتية اللازمة لها .

المبحث الثالث : أساليب الدفع الإلكتروني.

المبحث الأول : عموميات حول الصيرفة الإلكترونية

أدى تبني تكنولوجيا المعلومات في البنوك إلى التأثير على الخدمات البنكية وتطويرها تماشياً مع التطورات السريعة الحاصلة في المجال البنكي ، وذلك ما أدى إلى ظهور مصطلح الصيرفة الإلكترونية .

حيث ان ظهور الصيرفة الإلكترونية أدى إلى إبتكار أساليب جديدة في تقديم الخدمة المصرفية وهذا من أجل تسهيل نشاط المصارف وزيادة السرعة في الأداء بما يتناسب مع التطور المتسارع في الصناعة المصرفية.

المطلب الأول : ما هي الصيرفة الإلكترونية

يدرس هذا المطلب مفهوم الصيرفة الإلكترونية بالإضافة إلى نشأتها.

الفرع الأول : مفهوم الصيرفة الإلكترونية ونشأتها

1_ مفهوم الصيرفة الإلكترونية :

هناك عدة تعاريف نذكر منها:¹

- يقصد بمصطلح الصيرفة الإلكترونية "كافة العمليات أو النشاطات المصرفية التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الرقمية مثل: الهاتف، الحاسب، الصراف الآلي ، الانترنت ، التلفزيون الرقمي و غيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية ، وكذلك العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الإلكترونية، و أيضا المؤسسات التي تتعاطى تحويل النقدية الكترونياً".

- الصيرفة الإلكترونية هي "استخدام الحواسيب الشخصية والاشترك في الانترنت للتعامل، والتبادل الفوري للمعلومات التي ترتبط في شكل شبكة تظم المؤسسات المالية والأسواق المالية والشركات والمستثمرين المتعاملين الاقتصاديين ، ويؤخذ ذلك شكل برنامج ابتكاري للتواصل بين المشتركين عن طريق البريد الإلكتروني".

- و هناك تعريف آخر للصيرفة الإلكترونية على أنها : "هي التي تجري فيها المعاملات المصرفية الكترونياً في شكل آلات الصرف الأوتوماتيكية و المعاملات الإلكترونية ، و مؤخراً انتقلت هذه العمليات المصرفية إلى شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقدم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل العملاء و المصارف من أي مكان كإمكانية الحصول عليها بسرعة ، و متاحة على مدار الأربع و العشرين ساعة ، أين ما كان العميل".

وقد عرف بنك التسوية الدولية الصيرفة الإلكترونية بأنها "تقديم الخدمات المصرفية عن بعد أو عن الخط أو من خلال قنوات إلكترونية ، سواء المقيمين أو غير المقيمين داخل البلد أو خارج البلد".

¹ - طالبة. د- هالة عبدلي _ الصيرفة الإلكترونية إلي لضمان جودة الخدمات المصرفية _ مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية - العدد الأول: جوان 2017 _ جامعة خنشلة _ الجزائر _ ص 385 ص 386

- من خلال التعريف السابقة نستخلص أن : " الصيرفة الإلكترونية تمثل تقديم خدمات مصرفية متنوعة ، باستعمال تكنولوجيا المعلومات الاتصال ، و ذلك باستخدام أدوات إلكترونية مختلفة كأجهزة الصراف الآلي ، و الحواسيب الشخصية وغيرها ، و التي تتيح للعملاء الاستفادة منها في أي وقت و مكان و بسرعة فائقة و تكلفة اقل.

2_ نشأة الصيرفة الإلكترونية :

تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى ¹ :

بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات فكان في القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي و بطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع, ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار البطاقة Bank Americard عام 1986 تتحول شبكة Visa العالمية ، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء Bleu Cart من طرف ستة مصارف فرنسية.

وفي عام (1986) شرعت اتصالات فرنسا France Télécom في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة للبطاقة الذكية Carte à mémoire لتصبح عام (1992) أصبحت كل البطاقات المصرفية بطاقات دفع أو سحب بطاقات برغوثية Carte à puce تحمل بيانات شخصية لحاملها تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها ، وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجري عليها.

إن التغيير الذي حدث في التسعينات القرن العشرين بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة منها ثورة الانترنت ، أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة ، المصارف الافتراضية لبنوك الانترنت تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي.

¹ -د. عائشة موزاوي _ الصيرفة الإلكترونية بين التنظيم والتقييم _ مجلة البديل الاقتصادي - العدد : (01) - (2020) _ جامعة يحي فارس بالمدينة _ الجزائر _ ص 87 - ص 88

الفرع الثاني : خصائص الصيرفة الإلكترونية

للصيرفة الإلكترونية عدة خصائص نذكر منها¹:

غالباً ما تنجز الخدمات المصرفية وتحقق للمستفيد على النحو ملازم لإنتاج ، أي أنها الخدمة التي تنتج وتستهدف في نفس الوقت، وأن انعدام ظاهرة التخزين للخدمة لمجابهة الطلبات المستقبلية مسألة واردة، بالإضافة إلى أنه عند ابتكار خدمات جديدة فإن التكلفة والنوعية تظهران بشكل واضح في مثل هذه الحالة .

التنوع وعدم التجانس : تتصف الخدمات المصرفية بتنوعها وعدم تجانسها مما يجعلها خدمات غير معيارية، ومن الصعب إخضاعها للقياس ما دامت تستند في أدائها على اعتبارات الخبرة ، والمهارة والنوعية في تقديمها وبالتالي فإن النوع الظاهر في الخدمة يأخذ مكانة واضحة في مثل هذه الحالة .

التمايز (المدى السريع) : تعمل المؤسسات المصرفية على تقديم مدى واسع للخدمات والمنتجات لتلبية الحاجات المصرفية المتنوعة من قبل عملاء مختلفين ، وفي مناطق مختلفة حيث تقدم خدمة لعميل صناعي مثالا وفي الجهة الأخرى تقدم خدمة للعميل العادي.

التشتت الجغرافي: إن امتلاك شبكة فروع في أي مصرف ذي حجم ومجال واسع وبشكل متتابع للتزويد بالمنافع وتلبية الحاجات المحلية الوطنية وحتى العالمية يجعل من الخدمات والترويج ذات تطبيق واسع.

الموازنة بين النمو والمخاطرة : عندما تكون المنتجات المصرفية ذات درجة معينة من المخاطر يصبح من الضروري أن تكون هناك رقابة لإيجاد التوازن والحذر من ارتفاع المخاطرة .

تقلبات الطلب: قد يحدث تقلب في أصناف معينة من الخدمة لأسباب طارئة أو ظروف موسمية ، مثل: الطلب على القروض الموجهة للمشاريع السياحية الموسمية أو بطاقة الائتمان أو مواسم زراعية معينة مما يخلق ضغطا كبيرا على التسويق في المصارف .

• المسؤولية الائتمانية : من أهم المؤسسات التي يعني بها أي مصرف هي حماية ودائع ومكاسب عملائهم، وهذا مهم ليس فقط في المصارف وإنما في أغلب المؤسسات المالية الأخرى .

• كثافة العمل : يبقى قطاع الخدمات المصرفية ذو كفاءة عمل عالية الأمر يرفع من تكلفة الإنتاج ويؤثر في سعر المنتجات .

¹ - الزاوي خيرة، نوري منير _مساهمة الصيرفة الإلكترونية في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية _مجلة العلوم الإدارية والمالية - العدد :

(02 خاص)-(2020) _جامعة حسيبة بن بوعلي _الشلف _ الجزائر _ص 106- ص 107

بالإضافة إلى¹:

— التقليل من التكلفة : من أهم مزايا الصيرفة الإلكترونية أنها توفر في النفقات فهي تعد بديلا عن تخفيض جزء كبير من رأس مال لإقامة علاقات مستمرة بين البنك و العميل.
عدم امكانية تحديد الهوية : حيث لا يرى طرفا التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر وهو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التامين للتعرف على الهوية الكترونيا .

تتسم الصيرفة الإلكترونية بالطبيعة الدولية ، أي أن الخدمات المصرفية الإلكترونية مقبولة من جميع الدول ، حيث يتم استخدامها لتسوية الحساب في المعاملان التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم .
— إنها خدمة تقوم على تعاقد بدون مرتكزات أو مستندات مادية، الأمر الذي يثير مسألة كيفية إثبات التزامات الأطراف المتعاقدين ، لاسيما في ظل القوانين التي لا زالت تركز على أولوية الإثبات بالكتابة وبالوثائق الخطية.

الفرع الثالث : دوافع الاهتمام بالصيرفة الإلكترونية

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية كان نتيجة ظهور عدة عناصر منها²:

- ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ، ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة، اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.
- التجارة الإلكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة الانترنت ، والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها، مما جعل التطوير الواعي الاستراتيجيات وأساليب عمل البنوك ضرورة خدمية ، و ليس ترفا أو هدرا لأموال .
- وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع المستوى الكفاءة التشغيلية، لتقديم أفضل خدمة لعملائها ، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطالبون خدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية، مستفيدين من المنافسة المتزايدة بين المؤسسات.

¹ - د. عائشة موزاوي_مرجع سابق_ص 8

² - ط د هالة عبدلي _ مرجع سابق_ص 386

الفرع الرابع : أهمية وأهداف الصيرفة الإلكترونية

1_ أهمية الصيرفة الإلكترونية :

- يعود استخدام الصيرفة الإلكترونية المتعلقة بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت بفوائد كثيرة أهمها¹ : -
- تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف لإجراء بعض المعاملات المصرفية المختلفة ، دون الحاجة للانتقال إلى المصرف ، وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصرف في المناطق البعيدة، لأن تكلفة إنشاء موقع يحتاج إلى مباني وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة.
- إن دخول المصارف العالمية شبكة الانترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة ، يلزم بالضرورة دخول المصارف العربية ومن بينها الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن عرض المصارف الأجنبية لخدماتها وقيام العملاء وفقا لذلك بالمقارنة بين خدمات جميع المصارف لاختيار ما يناسبهم.
- تعزيز رأس مال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات.
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف وجعله متواصلا على مدار الوقت.
- اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية.
- قيام علاقات مباشرة بين المشتري والبائع.
- توفير المزيد من فرص العمل والاستثمار .
- إن استخدام الانترنت في المصارف بشكل نافذة إعلامية وتعزيز الشفافية.

2- أهداف الصيرفة الإلكترونية:

الغرض من الصيرفة الإلكترونية هو تحقيق الأهداف التالية²:

- إيجاد آلية لتوفير المعلومات للعملاء خارج البنك وخارج نطاق العمل الرسمية، وذلك من خلال تكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت.
- توفير تقنيات متعددة تناسب كل فئات العملاء والزبائن كاستخدام الحاسب الآلي الهاتف التلفزة الرقمية وشبكة الانترنت.

¹ - د. عائشة موزاوي_ مرجع سابق_ ص 89 - ص 90

² - زهير زواش_ دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية - دراسة حالة الجزائر_ (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية)_شعبة علوم اقتصادية _ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير _ جامعة العربي بن مهيدي _ أم البواقي _ الجزائر _ سنة 2010-2011 _ ص 62

- تسهيل عملية الدفع من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة والمتمثلة أساساً في الدفع بالبطاقات المصرفية، الشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية.
- تحقيق راحة المتعاملين من خلال تقريب الخدمة إليهم (الخدمات المنزلية).
- التصدي للمنافسة الناتجة عن التطورات العالمية خاصة بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وانتشار الاقتصاد الرقمي).

المطلب الثاني : قنوات الصيرفة الإلكترونية وخدماتها و البنية التحتية اللازمة لها

أدى ظهور الصيرفة الإلكترونية وتطورها إلى ظهور عدة قنوات للعمل البنكي الإلكتروني، ومن أهمها الخدمات التي تقدمها عبر القنوات التوزيعية الإلكترونية المختلفة مثل أجهزة الصراف الآلي والهواتف المصرفية وغيرها ، والتي من خلالها تتيح خدمات مصرفية للعميل بشكل كامل من بداية اختيار الخدمة من طرف العميل مروراً بإجراءات إتمامها وانتهاء أدائها بشكل إلكتروني.

الفرع الأول : قنوات الصيرفة الإلكترونية

لقد تطورت وسائل وأدوات العمل البنكي الإلكتروني بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فظهرت عدة قنوات للعمل البنكي الإلكتروني من أهمها ما يلي¹:

- الصيرفة عبر الصراف الآلي: تعد أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعاً واستخداماً في مجال الخدمة البنكية، وهو جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون أي تدخل للعنصر البشري، وذلك بمساعدة برامج معدة سلفاً تلبي الاحتياجات البنكية للعملاء على مدار الساعة، باستخدام بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر من البنك، تحمل عادة هذه البطاقة اسم العميل ورقم حسابه ورمز الفرع، وعليها شريط ممغنط ذو لون بني داكن يحمل نفس المعلومات السابقة، ولكل بطاقة رقم سري يعرفه حاملها فقط، وتعتمد آلية عمل آلات الصرف الذاتي على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك و آلة الصرف الذاتي المتواجدة في أماكن جغرافية، بحيث يمكن استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي PIN و رقم الحساب ثم إدخال رمز الخدمة، لتقوم بعد ذلك بإعطاء استجابة فورية تتمثل إما في السحب النقدي، الإيداع النقدي، كشف الحساب، بيان الأرصدة، وبتيح استخدام الصراف الآلي الاستفادة من العديد من المزايا بالنسبة للبنك والعميل على حد سواء.
- الصيرفة عبر الهاتف النقال: بدأت البنوك استخدام الهواتف النقال في المجال البنكي من خلال إرسال رسائل

¹ - علي محبوب، علي سنوسس _ واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر كنموذج _مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية _ العدد : (02) - (2020) _مجبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر _ص13-ص14

قصيرة تبين الحركات التي تمت على الحساب حيث يستقبلها العميل بشكل منتظم على هاتفه النقال ويطلق على نشاط البنك من خلاله بالصيرفة الخلوية، وقد تم في سنوات ربط الانترنت بالهاتف النقال WAP حيث يشترط البنك لعرض هذه الخدمة وجود بطاقة فيزا الالكترونية لمن يريد ربطها بالإنترنت، أما في الوقت الحالي ومع ظهور الجيل الجديد للهواتف النقالة والتي أصبحت تتميز بنفس خصائص الحاسب الآلي إلا أنها بحجم مصغر وبسعة أقل، فبمجرد توفر خدمة التغطية بالشبكة يمكن للعميل الحصول على أي خدمة بنكية يريد، فقد أصبح يعتمد من قبل العملاء دون شروط حيث يتم من خلاله معرفة الرصيد، التحويل من حساب إلى حساب وكذا القيام بعمليات الدفع المختلفة، وقد عرف هذا النوع من الصيرفة تطورا واسعا من حيث عدد المستخدمين عبر العالم.

- خدمة الرسائل القصيرة: هي خدمة تتيح للعميل استقبال رسائل قصيرة SMS للعديد من الخدمات البنكية والحركات التي تمت على حساباته، إضافة إلى معلومات ترويجية عن البنك بحيث يستقبلها بشكل منتظم على هاتفه الخلوي في أي مكان وفي أي وقت، ويشترط لتقديم هذه الخدمة وجود بطاقة فيزا لمن يود الاشتراك عن طريق الانترنت ومن أهم أنواع الرسائل نجد رسائل تحويل الراتب، التحويلات بين الحسابات، الإيداع النقدي، السحب النقدي... إلخ.

- البنوك المنزلية: طبق هذا النظام لأول مرة سنة 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن استخدامه على النطاق التجاري الواسع لم يتحقق إلا بعد انتشار أجهزة الحاسبات الشخصية، ويعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات حتى يتم ربط الحاسب الآلي للبنك بالحاسب الشخصي الموجود بمنزل العملاء من خلال وسائط الاتصال كشبكة الخطوط الهاتفية، ويعمل هذا الحاسب الشخصي كمحطة طرفية يتم عن طريقها تقديم الخدمات البنكية عرض أرصدة لعميل، بيان الشيكات المحصلة وتحت التحصيل، إرسال تعليمات للبنك كتجديد الودائع، تحويل مبلغ من حساب لآخر، طلب دفتر الشيكات...، ويتم تداول البيانات بين حاسب البنك وحاسب العميل عن طريق تحويلها من شكلها الرقمي إلى إشارات يمكن نقلها إلكترونيا إلى حاسب العميل وتستخدم في ذلك المحولات modems والتي تقوم أيضا بالعملية العكسية.

- خدمات نقاط البيع: تمنح عملاء البنوك مرونة كبيرة لتسديد قيمة مشتريات إلكترونيا كبديل للنقود الورقية أو الشيكات وخاصة إذا كانت المبالغ المطلوبة كبيرة، حيث يتم استخدام جهاز للدفع الآلي متصل بشبكة إلكترونية مع البنوك، يتم من خلاله التحويل الإلكتروني للنقود من حساب العميل إلى حساب التاجر باستخدام بطاقة العميل البنكية، والتي يستخدمها العميل عند دفع قيمة الخدمات والبضائع التي يحصل عليها لدى محلات البيع بالتجزئة.

- الصيرفة عبر شبكة الانترنت: تسمح هذه الخدمة لعملاء المؤسسات البنكية بالقيام بالمعاملات المالية من خلال الدخول إلى الصفحة الالكترونية التي تشغيلها المؤسسة البنكية عبر الإنترنت حيث تسمح هذه الخدمة المرحة الآمنة للعملاء الذين لديهم بطاقات السحب الآلي من الدخول لمعلومات البنكية من أي مكان وعلى مدار الساعة، ومن أهم هذه المعاملات نجد:

التحقق من أرصدة الحسابات، فتح حسابات جديدة، تحويل الأموال بين الحسابات ودفع الفواتير إلكترونيا، تسديد فواتير بطاقات الائتمان، شراء أو بيع الاستثمارات، إرسال رسائل الكترونية للاستفسار عن أية معلومات مثل أسعار الفوائد على الودائع والقروض وغيرها.

-الصيرفة عبر التلفزيون: يعتبر التلفزيون من الوسائل الناجحة في الإعلام الجماهيري ولذلك تم تطوير نظام التلفزيون ليتيح المراسلة بين المشترك ومقدمي خدمة الإرسال وهو ما اصطلح عليه بالتلفزيون التخطي، إذ بدأ التلفزيون التخطي في الانتشار في الدول المتقدمة وبدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم خدمات بالمشاركة مع المؤسسات المالية، نظرا للسعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومة عبر الصور¹.

الفرع الثاني : خدمات الصيرفة الالكترونية

يمكن تصنيف الخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت إلى الفئات الثلاثة الآتية²:

1. الخدمات المعلوماتية (Informational services): ويقوم المصرف هنا بعرض وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة ضمن موقع الكتروني عنكبوتي Web Site (على الانترنت ، وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدنية نسبيا، بسبب عدم وجود قناة اتصال الكتروني عبر الانترنت تمكن أحدا من الدخول إلى شبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف.
2. الخدمات الاتصالية: (Communicational Services): وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر أعلى، حيث انه يسمح بنوع من اتصال الحدود بشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف، والمثال على هذه الخدمات طلب كشف حساب، وتقديم طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية، وغيرها.
3. الخدمات التنفيذية (Executive services): وهذا النوع من الخدمات يسمح لعميل المصرف تنفيذ الخدمة

¹ - د. اوصغير الويزة _ خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري _مجلة. اقتصاديات المال والأعمال JFBE _ العدد السابع - سبتمبر 2018 _ ص 371

² - فريد راغب النجار _ الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي _ مؤسسة شباب الجامعة _ الاسكندرية _ مصر _ 2004 _ ص 275

المصرفية عبر الانترنت ، حيث يمكن العميل من إجراء عمليات التحويل النقدي من الحساب، ودفع الفواتير، وإجراء عمليات تنفيذية على حسابه، وغيرها، ويعتبر هذا النوع هو الأكثر خطورة على الإطلاق ، حيث أنه يمكن عميل المصرف من الدخول إلى أنظمة المعلومات الداخلية وتنفيذ العمليات المطلوبة.

كما توجد خدمات أخرى تتمثل في:

- تتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم البنكية و المعلومات العامة حول المنتجات والخدمات المصرفية من خلال جهاز حاسوب شخصي أو أي جهاز ذكي آخر يعد قناة للتوزيع الإلكتروني ؛
- الحصول على المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية بمائل تماما المنتجات والخدمات من خلال قنوات التوزيع التقليدية الأخرى للبنك كأمثلة على هذه المنتجات والخدمات نذكر:

• إدارة النقدية؛

• الاستفسار عن الرصيد ونقل الأموال ؛

• النشاط الاستثماري ، تقديم السندات والدفع وغيرها من الخدمات.

الفرع الثالث : البنية التحتية اللازمة للصيرفة الإلكترونية:

تعمل المؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات المزودة لخدمة الانترنت معا لتطوير البنية التحتية لنظام المدفوعات عبر الانترنت التي تخدم التجارة الإلكترونية و تضمن لها العمل في ظل بيئة سليمة آمنة ويتوقع العديد من الخبراء المصرفيين حول العالم نموا سريعا للتبادل التجاري.

و يجب توفر مجموعة من العناصر و المتطلبات لخلق الثقة العامة لدى الجمهور بالجهاز المصرفي و ذلك قبل

الانخراط بالعمل المصرفي عبر الانترنت وهذه المتطلبات هي ¹:

1- البنية التحتية للاتصالات للدولة ومختلف القطاعات:

إن البنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات و تقنية المعلومات التحتية

للدولة ومختلف القطاعات وذلك لأن البنوك الإلكترونية تحيا في بيئة التجارة الإلكترونية والعامل الرئيسي لضمان

نجاحها، وضمان دخول آمن لعصر الاقتصاد المعرفة يتمثل في الاتصالات، كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات

السوق الاتصالي وتحديد السياسات التسعيرية لمقابل خدمات الربط بالانترنت.

2 - تقنية المعلومات:

وتتمثل في الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية و الوظائف الاحترافية، و تمثل الوجود والاستمرارية

¹ - د. اوصغير الويزة _مرجع سابق_ ص 372-373

والمنافسة، و يجب توفر استراتيجيات التلاؤم مع المتطلبات و سلامة البرامج، النظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة فعالة ومنظمة و ضمان الاستخدام الأمثل لوسائل التقنية .

و تتمثل عناصر إستراتيجية البناء التحتي للاتصالات و تقنية المعلومات فيما يلي:

- تحديد أولويات و إغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة؛
- التوجه إلى تحقيق هدف الدخول للأسواق العالمية مع احتياجات التطوير التقنية للشركات الخاصة؛
- السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية لضمان المنافسة في سوق الاتصالات و ضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع؛
- تنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير و مواصفات الخدمة المميزة، و في مقدمتها معايير أمن و سلامة تبادل المعلومات وسريتها و خصوصية المشتركين؛
- توفير الإطار القانوني الواضح الذي يحدد الالتزامات لأطراف العلاقة؛
- تحديد نطاق التدخل الحكومي و تحديد أولويات الدعم و ما يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة.

3-عنصر الأمان:

إن الخدمات التنفيذية من أخطر الخدمات المصرفية عبر الانترنت، حيث يمكن لأي كان القيام بالهجوم الالكتروني و الدخول إلى أنظمة البنك الداخلية، مشكلا بذلك خطرا يهدد موجودات و أنظمة البنك الداخلية و قد يكون هذا المهاجم من الأفراد الغير مخولين لدخول إلى أنظمة وشبكة المعلومات الداخلية للبنك و قد يكون من الأفراد المخولين للدخول للاستفادة من خدمات البنك إلا أنه يقوم بعمليات غير مصرح له القيام لها.

ولحماية شبكة و أنظمة البنك الداخلية من عمليات الهجوم الالكتروني، تقوم البنوك المتعاملة عبر الانترنت باستخدام تقنيات و أساليب متعددة لتوفير عنصر الأمان والمثثلة أساسا في: استخدام تكنولوجيا الجدران النارية، طرق الحماية و الرقابة الاخرى.

المطلب الثالث مزايا ومخاطر الصيرفة الإلكترونية والتحديات التي تحول دون تطبيقها :

أضفت الصيرفة الإلكترونية العديد من المزايا التي سهلت المعاملات بين البنك والعميل ، إلا أنها لا تخلو من بعض المخاطر والتحديات التي تعرقل حسن سيرورتها .

الفرع الأول: مزايا الصيرفة الإلكترونية

حققت الصيرفة الإلكترونية العديد من المزايا نذكر منها ما يلي¹ :

- 1 - تحقيق ميزة تنافسية: إن الصيرفة الإلكترونية تحقق ميزة تنافسية، تمكن البنك من التعامل مع الأسواق المستهدفة وعناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسيه في الأجل الطويل.
 - 2- تحقيق الربحية: يساهم استخدام الصيرفة الإلكترونية في تحقيق معدلات ربحية أعلى ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة الخدمات المصرفية المؤداة من خلال الانترنت على الخدمات المؤداة بواسطة البنوك التقليدية، ارتفاع ربحية قطاع عملاء الخدمة المصرفية الإلكترونية مقارنة بعملاء الخدمات المصرفية التقليدية.
 - 3 - توفير فرص تسويقية جديدة: نظام توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية يتيح من خلال برامج البحث إمكانية أكبر للعملاء لإجراء العمليات الإلكترونية.
 - 4- تحسين جودة الخدمات المصرفية: إن الصيرفة الإلكترونية تتيح للمعاملات المصرفية بين البنك والعميل أن تتم بصورة مبرجة وسريعة، تنخفض فيها احتمالات خطأ الأداء إلى حدوده الدنيا.
- كما ان قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت يعود فوائد الكثيرة التي تعود على البنوك أهمها²:

- 1 - تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة بدون الحاجة للانتقال إلى البنك وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة لأن تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الإنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد له بما يحتاجه من مباني وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة. فممارسة البنك، عبر موقعه عبر الإنترنت، تسويق خدماته البنكية وبعض المعاملات المالية تساعد على امتلاك ميزة تنافسية وتدعيم علاقاته مع عملائه مما يؤدي لزيادة ارتباطهم به والارتقاء على مستوى المعاملات التجارية؛
- 2- إن دخول البنوك العالمية شبكة الإنترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة يلزم بضرورة دخول البنوك العربية

¹ - ط.د. كريمة بن شنيبة - أ. عبد القادر مطاي _مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الإلكترونية بالجزائر AL-RIYAD _

- لهذه الخدمة لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن عرض البنوك الأجنبية لخدماتها وقيام العملاء وفقا لذلك بالمقارنة بين خدمات جميع البنوك لاختيار ما يناسبهم؛
- 3 - تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات؛
- 4 - إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي لتيسير التعامل بين البنوك وجعله متوصلا على مدار الوقت؛
- 5 - اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية؛
- 6 - قيام علاقات مباشرة بين المشتري والبائع؛
- 7 - توفير المزيد من فرص العمل والاستثمار؛
- 8 - يشكل استخدام الإنترنت في البنوك نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف هذه البنوك وترويج خدماتها والإعلام بنشأة البنك وتطوره ومؤشراته المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

الفرع الأول : عيوب استخدام الصيرفة الإلكترونية :

للصيرفة الإلكترونية عيوب منها¹:

- 1- عدم توفّي الامان والسرية على استخدام القنوات الالكترونية .
- 2 - صعوبة الاستخدام (مثل صعوبة اللغة او عدم توفر النشرات الارشادية).
- 3- قلت الثقة في استخدام الصيرفة الالكترونية والقناعة بالتعامل مع الفروع المباشرة .
- 4 - عدم توفر المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة (مثل عدم المعرفة في استخدام الانترنت .
- 5- استخدام الصيرف الالكترونية ينطوي على تلاعب من قبل البنوك (مثل فرض عمولات او رسوم اضافية).
- 6 - عدم توفر الاجهزة اللازمة لأستخدام القنوات الالكترونية (مثل عدم توفر حاسوب) .
- 7 - عدم المعرفة بهذه الخدمات الالكترونية .
- 8 - زيادة الكلفة المترتبة على استخدام القنوات الالكترونية بما فيها الاعباء المالية الاضافية (مثل الاشتراك في الانترنت ، اجراء مكالمة هاتفية) .
- 9- وجود اعطال فنية تحول دون استخدام الصيرفة الالكترونية وقت الحاجة .
- 10 - عدم المعرفة بفوائد القنوات الالكترونية .

¹ - أ.د. اديب قاسم شندي _ الصيرفة الالكترونية وانماطها وخيارات القبول والرفض _ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة _ العدد (27)(2011) _ جامعة واسط _ ص 15

- 11 - وجود قيود على الخدمة (مثل تحديد سقف اعلى للسحب النقدي) .
- 12 - ضعف تسويق الخدمات المصرفية من قبل البنك .
- 13- وجود خدمات مصرفية لايمكن تقديمها من خلال القنوات الالكترونية (مثل الاعتماد المستندي ،الكفالة).

الفرع الثالث : التحديات التي تحول دون تطبيق نظام الصيرفة الالكترونية بالمصارف

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف المصارف لنقل العديد من التقنيات المصرفية الحديثة و الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية ، إلا ان هناك العديد من التحديات و الصعوبات التي يمكن إدراجها في النقاط التالية¹:

- ضعف البنية التحتية اللازمة القائمة مثل هذه المشاريع : كالنقص في الشبكة العالية للمعلومات ، و كذلك نقصها و ضعفها ما بين البنوك .
- نقص التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية، و خصوصا المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية غياب البحث و التطوير لتوظيف هذه التقنية .
- يرجع ذلك لعدم إقبال الأفراد على التعامل المصارف عبر الانترنت أيضا إلى نقص الاعلام والاتصال .

¹-هالة عبيدي _مرجع سابق_ص 392

المبحث الثاني : واقع البنوك الالكترونية وتحدياتها

عرف النظام المصرفي خلال السنوات الأخيرة توسعا كبيرا في استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال النشاط البنكي، ومن أبرز مظاهرها ظهور البنوك الإلكترونية وانتشارها بشكل لافت، حيث تعد هذه البنوك اتجاهًا حديثًا ومغايرًا للبنوك التقليدية، لما تحقّقه من مزايا عدة أهمها تسهيل الخدمات المصرفية على اختلافها، وتتم هذه الخدمات دون قيد الزمان والمكان، فالبنوك الإلكترونية لها مواقع إلكترونية تقدم خدمات أو تسوية المعاملات أو إتمام الصفقات على مواقع إلكترونية، وهو ما يمثل أكبر تحدي في ميدان البنوك الإلكترونية، حيث تظهر المنافسة قوية بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية، والمؤسسات الكبيرة والصغيرة.

المطلب الأول : ماهية البنوك الالكترونية

شهدت الساحة المصرفية خلال الفترة الأخيرة توسع كبير في التكنولوجيا المصرفية ، من أبرز مظاهرها إنتشار المصارف الإلكترونية التي أحدثت تغير كبير لما تحقّقه من مزايا عديدة .

الفرع الأول: نشأة البنوك وتطورها

خلال منتصف التسعينات ظهر اول بنك الكتروني في الولايات المتحدة الامريكية يميز بين نوعين من البنوك هما :
-البنوك الافتراضية (بنوك الانترنت) تحقق ارباح تصل الى ستة اضعاف البنك العادي.
-البنوك الارضية : هي بنوك تمارس خدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الالكترونية.
وعموما يرجع ظهور انتشار البنوك الالكترونية الى عاملين اساسيين :
-تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية اما في مجال التجارة او مجال الاستثمار والناجحة عن عملة الأسواق.

-تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ، او ما يعرف " بالصدمة التكنولوجية " والتي كانت كثير من الاحيان استجابة للعامل الاول.¹

فرع الثاني : مفهوم البنوك الالكترونية وانواعها

1_ تعريف البنوك الالكترونية :

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Banking Electronic) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مطلع التسعينات كمفهوم لخدمات المالية عن بعد أو البنوك

¹ - أ. ريان عثمان _واقع البنوك الالكترونية في العالم العربي_ المجلة الدولية الأداء الاقتصادي _العدد الثالث جوان 2019_ مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الدولية _جامعة احمد بوقرة _بومرداس _الجزائر ص12

الإلكترونية عن بعد (tBanking Electronic Remoe) أو بنوك الويب (Banking Web) او مصرف المنزلي (Banking Home) او المصرف على الخط (Banking Online) أو الخدمات المالية الذاتية (Self)، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالمصرف (Banking Service) عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر، وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة "الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان"¹.

وعرف بنك التسويات الدولية (BIS) البنوك الإلكترونية على أنها: "تقدم خدمات مصرفية عن بعد أو عبر الخط أو من خلال قنوات الكترونية سواء للمقيمين داخل البلاد أو خارجها"².

وكتعريف شامل للبنوك الإلكترونية هي بنوك تنشأ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل غيرها دون انتقال العميل إليها. يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المصارف الإلكترونية وهي³:

I - الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

-الموقع التفاعلي(الاتصالي): بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

-الموقع التبادلي: وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارة وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

فرع الثالث : الشروط الأساسية لعمل البنوك الإلكترونية

لكي تؤدي البنوك الإلكترونية خدماتها للعملاء يجب توفر عدة شروط تمكنها من ممارسة العمل المصرفي عبر شبكة

¹ - نادية عبد الرحيم _ تطورات الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر _ (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع نقود وبنوك) _ قسم العلوم الاقتصادية _ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _ جامعة الجزائر 3 _ الجزائر _ سنة 2010-2011 _ ص 74

² - Bank for international statements :Basil commit on Banking supervision, management and supervision of cross Borden electronic banking activities, July (2003)

³ - ط.د. كريمة بن شنيبة _ أ. عبد القادر مطاي _ مرجع سابق _ ص 102

الانترنت¹.

1- توفير البنية التحتية و التقنية

ويعتبر هذا الشرط من أهم متطلبات عمل البنوك الإلكترونية، والتي تتضمن عنصرين هما :

أولاً :عنصر الإتصالات فالبنى التحتية للبنوك ليست ولا يمكن أن تكن معزولة عن بنى الإتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، ذلك لأن البنوك الإلكترونية تحيا في بيئة الأعمال الإلكترونية و التجارة الإلكترونية

فأداء البنوك الإلكترونية لخدماتها إنما يتأثر بالأداء التكنولوجي ذاته، وهذا الأخير بدوره إنما يستند على في قيامه على شبكة الإتصالات، وبالتالي فإنه كلما زادت العقبات التي يمكن ان تعوق المتعاملين مع شبكة الإتصالات كلما أثر ذلك في على فاعلية التعامل مع البنوك الإلكترونية سلبا. ومن بين هذه العقبات مثلا تداخل الخطوط على نحو يتعذر معه توافر السرعة في التعامل بين العميل و الشبكة، أو إرتفاع التكلفة المقررة لربط الشبكة بالإتصالات.

ثانياً: عنصر تقنية المعلومات، من حيث الأجهزة والبرمجيات و الحلول و الكفاءات البشرية المدربة و الوظائف الإحترافية، وهذه دعامة الوجود والإستمرارية و المنافسة، ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيس، بل إستراتيجيات اللداء مع المتطلبات وسلامة البرامج و النظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الإستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية ، وحتى إن توفرت البنى التحتية العامة فهي غير كافية لوحدها دون بنى تحتية خاصة بالمنشآت المصرفية، وهو إتجاه تعمل عليه البنوك مجدية .

2-التطوير و الإستمرارية: ويتقدم عنصر التطوير و الإستمرارية على العديد من عناصر متطلبات البنوك الإلكترونية وتميزها، فالجمود وعدم الحركية وإنتظار الآخرين لا يتفق مع إلتقاط فرص التميز، فلا يكفي تطوير البنى التحتية بدون تطوير ذاتي لها من طرف البنك. ويلاحظ أن البنوك العربية لا تتجه نحو الفكر الريادي في إقتحام الجديد، بل تنتظر أداء الآخرين، وربما يكون المبرر الخشية على أموال المساهمين وإجتياز المخاطر، وهو أمر ضروري لكنه لا يعني أنه مانع من الريادية ، وبنفس القدر لا تعني الريادية في إقتحام الجديد التسرع في التخطيط للتعامل مع الجديد.

وتعرف الريادة بأنها مجموعة من الخصائص المتعلقة ببدأ الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها وتحمل المخاطر و الإبداع

¹ - قدة حبيبة _مداخلة بعنوان :اليات وظوابط البنوك الالكترونية_ محور المداخلة :تطور السياسات العمومية لعصرنة المرافق العامة_ كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة قاصدي مرباح في 18-11-2018

في إدارتها، كما عرفت بأنها نشاطات تتضمن خلق منتج جديد أو عمليات جديدة أو الدخول في أسواق جديدة فالنمطية في نشاطّ المصارف تقف كحاجز يمنع تلبية إحتياجات العملاء المتجددة والمتنامية، وأصبح من الضروري تمييز الخدمة المصرفية بالبحث عن أساليب وقواعد جديدة ومبتكرة تُسائر التغير في الإحتياجات المالية للعملاء، ما جعل البنوك في هذه المرحلة تقوم بدراسات تسويقية عن سلوك العملاء وحاجاتهم المالية غير المشبعة ثمّ تقديم خدمات جديدة مميزة.

3- الرقابة و التفاعل مع المتغيرات " الفنية، الإدارية والمالية : وهذا التفاعل لا ينحصر في التعامل مع الجديد فقط او مع البنى التقنية لوحدها ، وإنما يكون مع الأفكار و النظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي و المالي والخدمي ، وهاته الأفكار تكون وليدة تفكير إبداعي وليس وليد تفكير نمطي . كما يكون التفاعل من خلال الكفاءة المعتمدة على فهم إحتياجات الأداء و التواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية و التسويقية و القانونية والإستشارية والمعرفة المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.

المطلب الثاني : واقع البنوك الالكترونية

إن قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها عبر الإنترنت يحقق العديد من المزايا، حيث يتناول هذا المطلب خصائص البنوك الإلكترونية وأهميتها وأهدافها .

الفرع الأول : خصائص البنوك الالكترونية

تتماز البنوك الإلكترونية بميزات عن المصارف التقليدية ويمكن الوقوف على ستة خصائص اساسية وهي كالآتي ¹ :

- 1- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات، حيث ان كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية تتم الكترونيا دون استخدام اي ورق.
- 2 - فتح المجال امام المصارف صغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالميا بإستخدام شبكة الانترنت دون الحاجة الى التفرع خارجيا، وزيادة الاستثمار والموارد البشرية وغيرها.
- 3- القدرة على ادارة العمليات المصرفية للمصارف عبر شبكة الانترنت بكفاءة، من اي موقع جغرافي، وبالتالي يستطيع المصرف ان يختار افضل الاماكن على مستوى العالم، من حيث النظم الاقتصادية المشجعة او الاوضاع السياسية المستقرة، او المعاملة الضريبية الافضل، يمارس اعماله في بيئة مناسبة وينشرها في جميع انحاء العالم.

¹ - نادية عبد الرحيم مرجع سابق ص 78-79

4- عدم امكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الالكترونية كل منهما الاخر، وهو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التامين للتعرف على الهوية الكترونيا.

5- امكان تسليم بعض المنتجات الكترونيا، مثل المنتجات الرقمية ككشوف الحساب والرصيد وغيرها.

6- سرعة تغير القواعد الحاكمة وذلك لمواكبة التطور السريع في مجالات المعاملات الالكترونية، مما يحتاج إلى سرعة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور السريع.

فرع الثاني : اهمية البنوك الالكترونية و اهدافها

1_ اهمية البنوك الالكترونية

إن قيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر شبكة المعلومات الدولية يحقق فوائد كثيرة من منها¹:

- تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف يجعل تكلفة إنشاء موقع للمصرف عبر شبكة المعلومات الدولية لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للمصرف وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق المصرف لخدماته من موقعه على شبكة المعلومات الدولية يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية .

- إن توجه المصارف العالمية نحو شبكة المعلومات الدولية وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم المصارف الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات المصارف لاختيار الأنسب، وبذلك تكون شبكة المعلومات الدولية عامل منافسة قوي في جذب العملاء .

- تساهم شبكة المعلومات الدولية في التعريف بالمصارف والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة .

- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسهيل التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية .

- استخدام شبكة المعلومات الدولية تساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال المصارف .

ونجاح الصيرفة الالكترونية لا بد من وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل، ووضع

¹ - أ. علي قابوسة _ المصارف الالكترونية: الفرص والتحديات - حالة الجزائر _ قسم الاقتصاد _ المركز الجامعي بالوادي الجزائر

إستراتيجية علي مستوي المصرف المركزي ثم اعدد خطة لتدريب الموارد البشرية التي تعمل علي تنظيم الإداري بين الأطراف المتعاقدة.

2: اهداف البنوك الالكترونية

يندرج عمل البنوك الالكترونية تحت هدف اسمي وهو تقديم العديد من الخدمات المصرفية للزبائن عنوانها الخدمة الشاملة والاسرع والاقل تكلفة، وهو الامر الذي يضمن من جهة تنمية الشعور لدى العملاء بإنتمائهم للبنك والمحافظة على الولاء لضمان الربحية التي يجنبها البنك من نشاط ومن جهة ثانية تحقيق معدلات افضل في المنافسة والاستمرار بالسوق علاوة على ذلك هناك اهداف اخرى¹:

- تحول البنك الى موقع إلكتروني يقدم خدمات واستشارات للنشاطات المصرفية والمالية و التجارية و فتح افاق عمل والاستثمارات وادارتها.
- تعزيز حصة البنك في السوق المصرفي.
- توسيع نشاط البنك داخل وخارج البلاد.
- اتاحة المعلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.
- حصول العملاء على خدمات مصرفية وغير مصرفية في اي وقت واي مكان.

الفرع الثالث : الية عمل البنوك الالكترونية

وان اختلفت البنوك الالكترونية في تكوينها و طريقة إنشائها عن البنوك التقليدية وحتى في طريقة تقديمها للخدمات المصرفية للعملاء ، إلا أن هذا الاختلاف لا يؤثر على طبيعة العمليات المصرفية التي يمكنها من تقديمها للعملاء فاختلف التكوين و الشكل القانوني و طريقة التعامل معها عن البنوك التقليدية لا يؤثر على كم العمليات المصرفية و نوعيتها التي تستطيع البنوك التقليدية تقديمها للعملاء .

حيث أن البنوك الالكترونية تستطيع تقديم كافة أنواع العمليات المصرفية للعملاء دون أن يكون لطبيعتها الالكترونية أي أثر على الخدمات المصرفية التي تقدمها ، بل على العكس عملت الطبيعة الالكترونية للبنوك الالكترونية على زيادة كفاءة العمليات المصرفية التي تقدمها للعملاء عن البنوك التقليدية أساس سهولة التعامل وسرعة إنجاز الأعمال .

كما تقوم البنوك الالكترونية بتقديم فضلا عن الخدمات المصرفية التي كانت تقدمها البنوك التقليدية خدمات

¹ - أ.ريان عثمان _مرجع سابق_ ص15

مصرفية جديدة ومستحدثة لا يمكن للبنوك التقليدية أن تقدمها، نظرا لما تتميز به تلك الخدمات و إلا فقدت أهميتها وهو ما تتميز به البنوك الإلكترونية في المصرفية من سرعة ومرونة شديدة في الأداء واعملها عن البنوك التقليدية.

وفيما يتعلق بأوقات عمل البنوك الإلكترونية ، فان من ميزات هذه الأخيرة أنها تقدم خدماتها لعملائها طوال الوقت دون التقيد بأوقات عمل معينة كالتى تعرفها البنوك التقليدية ، حيث لا توجد أي معوقات من أي نوع لأي من الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية فهي تقدم كافة خدماتها في كافة أيام الأسبوع طوال ساعات اليوم .

تتلخص آلية عمل البنك الإلكتروني في قيام العميل بالاتصال بالبنك من أي مكان عن طريق الانترنت فيرد عليه البنك ممثلا في جهاز للرد الآلي يستعلم من العميل عن رقمه السري المخصص له من البنك فيدخله العميل ، وبهذا الإجراء يكون العميل قد دخل فعلا البنك الإلكتروني فيكون له حينئذ أن يطلب ما يشاء من الخدمات التي يقدمها هذا البنك الإلكتروني و تتم كافة الإجراءات التي يريد في ثوان معدودة، فيجد العميل نفسه و قد أنهى ما يريد من البنك في دقائق إذ أن العميل متى أدخل الرقم السري الخاص به تظهر على شاشة الكمبيوتر أمام الموظف المختص كافة البيانات الخاصة بهذا العميل و يكون له أن يأمر بإجراء أي من تلك الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه فتتم في لحظات¹.

المطلب الثالث : مزايا البنوك الإلكترونية ومخاطرها وتحدياتها

يدرس هذا المطلب المزايا التي تقدمها البنوك الإلكترونية، بالإضافة إلى مخاطرها وتحديات التي تواجهها

الفرع الأول : مزايا البنوك الإلكترونية

هناك مزايا عديدة للبنوك الإلكترونية تتمثل أهمها فيما يلي²:

- سرعة العمليات المصرفية: حيث يتم تلقي الأوامر وتنفيذها وتبادل المستندات بصورة سريعة، فقد لا تستغرق العملية كلها بضع دقائق مما يوفر الوقت، بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية.
- تواجد الدائم: فطالما أن التعامل يتم مع البنك من خلال وسيط الكتروني فلا يلزم إذن التقيد بمواعيد محددة للعمل بل سيتم العمل على مدار 24 ساعة وفي أي وقت.

¹ - هداية بوعزة _انفتاح القطاع المصرفي على حرية المنافسة واثره في بروز البنوك الإلكترونية_ حوليات جامعة 1 _العدد: (04)- (2020)

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران 2 _الجزائر_ ص 218 - ص 219

² - زهير زواش _مرجع سابق _ ص 66-ص 67

- قلة التكاليف: فالبنك الإلكتروني لا يلزم له مقر، وإنما يمكنه التواجد من خلال موقع شبكة الانترنت، وإذا كان للبنك مقر مادي فلا يلزم إنشاء فروع له في دول العالم إذ يكفي تواجده على شبكة الانترنت لكي يتم التواصل مع عملائه في كافة أنحاء العالم.
- زيادة رضا العملاء: سرعة عملية التحويل الإلكتروني بالنسبة للعملاء الذين يقومون بالاتصال بالبنك دون أن يكلفهم ذلك الانتقال إلى مقره.
- زيادة القدرة التنافسية: بين البنوك والمؤسسات المالية وتدعيم المؤسسات المالية الصغيرة للقيام بدور فعال على شبكة الانترنت إن كانت تقوم به في المجال التقليدي.
- تقليل الأعمال الورقية: تقليل الاعتماد على النماذج الورقية، والشيكات التقليدية وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.
- تنظيم الدفعات: يكفل الاتفاق على وقت الاقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عمليات الدفع، دون أي ريبة في إمكانية السداد في الوقت المحدد.
- تسيير العمل: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تسيير العمل وفعاليتها.
- بالنسبة للاقتصاد الوطني: زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية ومن ثم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني، نستطيع تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الانترنت في التعامل المصرفي معها حيث تساعد هذه الرسوم في تطوير الخدمة المصرفية عبر الانترنت والتي تعاد دورتها في اقتصاد البلد من خلال استثمار البنوك والشركات المحلية التي تطور خدمات الانترنت في هذا المجال.

الفرع الثاني : مخاطر البنك الإلكتروني

- ولكن، ورغم هذه المزايا العديدة ، إلا أن مصرف الإلكتروني بما فيه من تكنولوجيا له مخاطر شأنه في ذلك شأن أي تكنولوجيا جديدة لا بد أن يكون لها بعض المخاطر، ويحذر الخبراء الاقتصاديون من الأخطار المحتملة من جراء التعامل بنظام البنك الإلكتروني ومنها¹:
- اتساع الهوة في علاقة المصرف بالعميل وما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية، وتعرض المصارف لعمليات نصب.
- صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة ، حيث إن نظام البنك الإلكتروني يتيح للعميل أن يقوم بتحويل

¹ - نادية عبد الرحيم _مرجع سابق_ ص 82 - ص 83

- أمواله وبأي مبالغ بضغطة على زر الكمبيوتر أو التليفون خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس ، مما يجعل الدولة عرضة للتأثر بأزمات السيولة سواء بالزيادة أم بالنقصان.
- ظهور المخاطر التنظيمية، فنظرا لأن الشبكة تقدم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطرا في أن تحاول المصارف التهرب من الإشراف و التنظيم، مما يضع البنوك المركزية في وضع يصعب عليها فيه فرض رقابتها الكاملة على هذه المصارف.
- ظهور المخاطر القانونية، حيث تنطوي المعاملات المصرفية الإلكترونية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية، كعدم معرفتها الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه.
- من الشائع وطبقا لمصطلحات الإنترنت يطلق على المهاجمين لقب المدمرين (هاكرز) ، حيث انه من المفترض وحسب ما هو معروف عن هؤلاء أنهم يسعون إلى تدمير الشبكة المعلوماتية حيث أن بعض مواقع التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت لهجمات عديدة نظرا للثغرات في برامج لم يتم تحديثها .
- كما أن التنصت الإلكتروني هو الآخر محتمل جدا من قبل أولئك الأشخاص نتيجة انه يمكن الحصول على بعض البيانات والمعلومات الإلكترونية المتسربة من جهاز الكمبيوتر، والبعض الآخر من توصيلات الشبكة تم كشفها وتجميعها لتصبح بيانات ومعلومات ذات فائدة، هذه الاختراقات قد تكون خارجية كما قد تكون داخلية، كموظفي المصرف، والتي كان لها أثر سلبي على تطور نمو العمليات الإلكترونية المصرفية، و بالتالي على التجارة الإلكترونية بشكل عام.
- مخاطر السمعة، فوجود سمعة سيئة للمصرف من ناحية عدم توفر الوسائل الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها المصرف و الخاصة بعملائه، أو وقوعه في بعض عمليات الاختراق لنظمه الإلكترونية، مما يؤثر كثيرا على عدد عملائه ويقلص نشاطات المصرف إلى أقصى حد مما يقلل من أرباحه.
- المخاطر الأخرى، وهي المخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، كمخاطر الائتمان، السيولة، سعر الفائدة... الخ.

الفرع الثالث : التحديات التي تواجهها البنوك الالكترونية

يفرض البنك الالكتروني عدة تحديات سواء كانت قانونية أو تقنية أو متعلقة بأمن التعاملات المالية، و لا بد له من مواجهة هذه التحديات حتى يستطيع البنك الالكتروني القيام بدوره كما ينبغي.

وتتمثل هذه التحديات في ما يلي¹ :

أ- التحديات القانونية: تفرض التحديات القانونية على البنوك الالكترونية مشكلة الإثبات البنكي بالوسائل الالكترونية، هذه الحقيقة تطرح مشكلات الإثبات بالوسائل التقنية إلا و هي مشكلة مقبولة هذه الوسائل من القطاعات المتعلقة بالأنشطة التجارية و المالية سواء الأفراد أو الزبائن أو مؤسسات و القاعدة الأساسية التي يمكن الانطلاق منه لتحقيق هذه المقبولة، هي مدى الاطمئنان لسلامة الوسائل الالكترونية في التعاقد و الإثبات و هذا يعتمد بشكل رئيسي على ثلاث عناصر أساسية و هي :

- التكتيك المستخدم ومحتوي التقنية و القدرة على تبسيط الفكرة؛

- مدى كفاءة نظام التراسل الالكتروني؛

- الثقافة و التأهيل للتعامل مع مشكلات التراسل الالكتروني؛

إن تحقيق درجة قبول مميزة لوسائل التعاقد الالكترونية يتطلب برنامجا توعويا شاملا، للمتعاملين ومؤسسات الأعمال و الجهات القضائية و القانونية، ليست فقط للدفع نحو قبول وسائل التعاقد الالكتروني و لكن لإيجاد ثقافة عامة تمثل الأساس للتعاطي مع كافة إفرازات عصر المعلومات و الاستجابة لتطور السريع .

ب- تحديات الأعمال المرتبطة و المعايير الإشرافية: عرفنا أن البنوك الالكترونية ليست مجرد موقع الكتروني يتعامل فيه البنك مع عميله، إنما بيئة من العلاقات المتعددة جزء منها مرتبط بالزبون وجزء آخر مرتبط بجهات الأعمال، فلا بد من معرفة بيئة الأعمال الالكترونية التي تسمح للبنك الالكتروني ممارسة عمله فيها بكل أمان و ثقة . أما من جانب المعايير التي تضع البنك ضمن بيئة التلاؤم مع التشريعات و تعليمات الإشراف فهي تظل محتوى تعليمات جهات الإشراف في حقل البنوك الالكترونية، إما أنها غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم ، و في كل وقت يمكن أن تكون ثمة معايير لا تجد الهيئات المشرفة على النظام البنكي المالي مهينة بشكل للتكيف معها.

ج - أمن المعاملات و المعلومات البنكية الالكترونية : تمثل امن المعاملات و المعلومات البنكية الالكترونية وامن البنوك الالكترونية و كذلك التجارة الالكترونية جزء من امن المعلومات ونظم التقنية العالية عموما، و تشير الدراسات حول امن المعلومات و ما شهده هذا الحقل من تطورات على مدى الثلاثين عاما المنصرمة أن

¹ - أمنة بلقاسمي-إدارة مخاطر وعمليات البنوك الالكترونية وفق لجنة بازل الثانية_ (مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية _ تخصص مالية وبنوك _شعبة العلوم الاقتصادية _ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير _ جامعة ام البواقي _الجزائر سنة 2013 - 2014 ص 8 - ص 9 - ص10

مستويات و متطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنية المعلومات تتمثل فيما يلي :

- الوعي بمسائل الأمن لكافة الأداء الوظيفي؛

- الحماية المادية للتجهيزات التقنية؛

- الحماية الأدائية (استراتيجيات رقابة العمل و الموظفين)؛

- الحماية التقنية من المخاطر الخارجية؛

د- تحديات وسائل الدفع الإلكترونية: إن ظهور البنوك الإلكترونية مرتبط بتطور وسائل الدفع الإلكترونية و في

مقدمتها بطاقات الائتمان بمختلف أنواعها، مما تطرح ضرورة إيجاد إطار قانوني ينظمها و يتناسب مع تطورها.

هـ- تحديات الأنظمة الضريبية: إن الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو مكان بالنسبة للنشاط المالي والبنكي،

و هذا ما يعني احتمال عدم الكشف على مقر النشاط المالي والبنكي، لذلك لا بد من نظام جبائي يستجيب

لهذه التحديات مع أساليب جديدة في التحصيل وتحديد الوعاء الضريبي معتمدة على ما وفرته التكنولوجيات

الحديثة.

رغم كل هذه التحديات إلى أن البنوك الإلكترونية واقع يفرض نفسه، لذلك لا بد من مواجهة هذه التحديات.

المبحث الثالث : أساليب الدفع الإلكتروني

لقد حدث تطور هام في أسلوب العمل المصرفي حيث قطع أشواطاً أتسمت بالسرعة لهذا النشاط ، حيث عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل الدفع الإلكترونية حديثة، تعددت وتنوعت حسب الغرض من استعمالها والتي أصبحت تتعامل بما البنوك وبالتالي سرعت من وتيرة المعاملات المصرفية، بشكل فعال وبتكاليف منخفضة مختصرة للوقت.

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية عن الصورة أو الوسيلة الإلكترونية للدفع التي نستعملها في حياتنا اليومية و الفرق الجوهرى بين سابقتها هي أن كل عملياتها وتسييرها يكون إلكترونياً ولا وجود للأوراق النقدية أو للأوراق التجارية في تسوية الالتزامات بين الدائن و المدين.

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها ودوافع ظهورها

يعرض هذا المطلب مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى خصائصها والدوافع التي أدت إلى ظهورها .

الفرع الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية:

يمكن تلخيص مفهوم وسائل الدفع فيما يلي¹ :

تمثل وسائل الدفع الإلكترونية أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع إلكترونية.

ومصطلح إلكتروني: يعني تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترومغناطيسية، في تبادل المعلومات وتخزينها.

تتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، البنك الذي أصدر وسيلة الدفع، البنك الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع) وشبكة البطاقات.

من جهة أخرى، يعرفها البنك المركزي الأوروبي: "بأنها كل عملية دفع صدرت و عولجت بطريقة الكترونية"، وهذا يعني أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة). وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الإئتمان.

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بالخصائص الآتية² :

¹ -زهير زواش _مرجع سابق_ ص 17

² -مرجع نفسه_ ص 18- ص 19

- يتّسم نظام الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية.
- يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:
- الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية معاملات أخرى بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.
- الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كشيك لتسوية أي معاملات مالية.
- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأفراد وتوفير الثقة فيما بينهم وتتولى البنوك بصفة أساسية عبء القيام بهذه المهمة بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض.
- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:
- النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.
- النوع الثاني: شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

الفرع الثالث : دوافع ظهور الدفع الالكتروني

إن ظهور وسائل دفع إلكترونية قائمة أساسا على انسياب المعلومات إلكترونيا ، ما هو الا نتيجة للتطورات في وسائل الدفع التقليدية، ويعود ظهور نظام الدفع الالكتروني إلى عوامل مختلفة، تتمثل أهمها فيما يلي:¹

1 -تطورات تكنولوجيا المعلومات: نتيجة للتطورات في تكنولوجيا المعلومات التي تمثل كل أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل المعلومات وتخزينها بشكل إلكتروني ، من خلال وسائل الإتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات ، أخذت هذه التكنولوجيا المتقدمة ترتبط بمجالات وأنشطة الإقتصاد . وتعتبر البنوك من أهم القطاعات التي تأثرت بثورة المعلوماتية والاتصالات والتي شكلت عاملا مساعدا لتنمية العمل البنكي، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية واشتدادها محليا وعالميا وهو ما دفع بضرورة تحسين الخدمات البنكية واستخدام خدمات الدفع الالكترونية.

2 -التوجه نحو التجارة الالكترونية : منذ تسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق والمعاملات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية ، كونها عبارة عن تبادل سلع وخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الانترنت ، استوجب تطوير طرق وسائل الدفع الالكتروني خاصة وان التجارة الالكترونية تقوم على أربعة عناصر أساسية هي: البائعون، المشترون، شبكة ، ووسائل الدفع الالكتروني ، لذا استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع إلكترونية تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية.

3 -إنشاء شبكة الانترنت : تعتبر الانترنت أكبر شبكة حواسيب في العالم تتشكل من مجموعة من الشبكات الجزئية تجرى فيها المعلومات من وإلى أي مكان في العالم بحرية تامة، وتسمح بتحرير المعلومات بطريقة سهلة واقتصادية من وإلى أي مكان. ويعد نموها وانتشار استعمالها في أنحاء العالم في الدول النامية والمتقدمة من بين العوامل الأساسية المساعدة على تطوير وسائل الدفع الالكتروني.

4 -ظهور الصيرفة الالكترونية : نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات و نمو انتشار شبكة الانترنت، ظهور ما يعرف بالبنوك الالكترونية مصطلحات متعددة ، التي تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت، سواء كان في المنزل أو في المكتب أو في أي مكان وزمان يرغب بهما فهي بنوك افتراضية لا

¹ -سميرة بريح _دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية - دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تفتت - وبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي خلال الفترة الممتدة 2008-2014_(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي _ميدان العلوم الاقتصادية _تخصص بنوك) _قسم العلوم الاقتصادية _كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي _الجزائر _سنة 2014-2015 _ص 48

تستوجب انتقال العميل إليها، وهو ما ينجم عنه ظهور خدمات مصرفية إلكترونية جديدة تستوجب استعمال وسائل دفع إلكترونية.

المطلب الثاني : وسائل و أنظمة الدفع الإلكتروني

تبنّت جل البنوك الإلكترونية نظم المعلومات لتسريع تنميتها وذلك من خلال إقامة أنظمة إلكترونية مناسبة، وفي ما يلي أهم وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني .

الفرع الأول: البطاقات البنكية

تعتبر البطاقات البنكية من أكثر وسائل الدفع الإلكترونية تداولاً نظراً للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات خاصة مع تطوير عنصر الأمان فيها فضلاً عن السهولة التي تتيحها في المعاملات المصرفية الإلكترونية.

1- البطاقات البنكية: هي "عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية بأبعاد قياسية معينة مدون عليها بيانات مرئية وغير مرئية تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلاً من حمل النقود"، التي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف، وتكون مصنوعة مادة يصعب العبث بها يذكر عليها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه"، حيث يتم صرف هذه الأموال من البنوك من خلال ماكينات الصرف الآلية المنتشرة.¹

أهم الخصائص التي تتميز بها البطاقة الائتمانية، وهي كالتالي :²

- بطاقة الائتمان تقوم على وجود علاقة ثلاثية الأطراف: وهي علاقة المصدر (البنك) بحامل البطاقة، وعلاقة حامل البطاقة بالتاجر، وأخيراً علاقة التاجر بالمصدر (البنك)، إذ أن استخدام البطاقة الائتمانية لا يمكن أن يتم من غير وجود هؤلاء الأطراف الثلاثة.

- بطاقة الائتمان تمثل لحاملها الملاءة والثقة: فطالما أن بطاقة الائتمان تتمتع بالقبول على نطاق واسع محلياً ودولياً ولدى المتعاملين الإقتصاديين، فإن هذا يعني أن حاملها يتمتع بملاءة وثقة في مجال المعاملات، فالبنك يمثل إئتمان للعميل أمام المحلات التجارية وأصحاب الخدمات.

- تعتبر البطاقة الائتمانية أداة وفاء، والسبب أن حاملها يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه التاجر أو صاحب الخدمة

¹ -زهير زواش _مرجع سابق_ص 25

² -بن منصور فريدة _الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر- حالة بنك الخارجي الجزائري-BEA وكالة ورقلة (مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية _تخصص بنوك ومالية) _ قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح _ورقلة _الجزائر_ سنة 2010 _2011ص 56

من خلال تقديمها ، دون الحاجة إلى حمل النقود ، فهي وسيلة فعالة للسداد ، ذلك لسهولة حملها وإستخدامها ، وكذا قبولها لدى أصحاب المحلات التجارية والخدمات .

2- انواع البطاقات البنكية

وتنقسم البطاقة البنكية الى قسمين:¹

أ - البطاقة الائتمانية غير القرضية :

ويطلق على هذا النوع من البطاقات ببطاقات المدین cards debit وهي وسيلة الكترونية للدفع الفوري وليس الدفع الآجل، و تعرف بأنها بطاقات بلاستيكية مغطنة تصدرها البنوك التجارية او مؤسسات مالية يستطيع حاملها عند استخدامها ان يحول مبالغ من حسابه لدى البنك التجاري الى حساب المستفيد سواء كان مطعما او متجرا او دائرة حكومية لدى نفس البنك، شرط ان تكون الجهة المستفيدة مشاركة في برنامج تحويل الاموال الالكتروني في ذلك البنك او المؤسسة المالية .

ب - البطاقة الائتمانية القرضية

هي عبارة عن وسيلة ائتمانية تحول حاملها بالشراء الآجل وتكون بشكلين هما :

-الشكل الاول : بطاقات ائتمان متجددة بموجب هذه البطاقة يمنح المصرف الزبون ائمانا يسمح له بسداد رصيد استخداماته بموجب البطاقة اجال طويلة، اذا اقدم حامل البطاقة على استعمال البطاقة بما هو اكثر من رصيد حسابه فان ذلك يعتبر بمثابة قرض من المصرف بالفائدة المتفق عليها في عقد اصدار البطاقة وتتراوح نسبة الفائدة بين 5.1 - 75.1 % شهريا اي بمعدل 18 - 21 % سنويا.

-الشكل الثاني : بطاقات ائتمان غير متجددة

تختلف هذه البطاقات عن سابقتها بأنها بطاقات غير متجددة ويجب ان يتم سدادها خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين المصرف والزبون وعادة لا تتجاوز الشهر . ويطلق عليها بطاقات الصرف الشهري cards change ويتقاضى البنك عادة عمولة سحب نقدي مقداره 4 %.

تشير دراسات احصائية اجريت عام 1994 في الولايات المتحدة الامريكية الى ان 2628 بطاقة ائتمانية تصدر ويتم تداولها لكل الف نسمة مقارنة باليابان التي تصدر 1945 بطاقة وان المواطن الامريكي يدفع قيمة 50% من مشترياته بواسطة البطاقات الائتمانية وارتفع عددها بنسبة 20 % عن 1993 بينما لا تتجاوز 786 بطاقة

¹-أ.د. أديب قاسم شندي _مرجع سابق_ ص 10-11

في اوربا وفي دراسة كندية اجريت عام 1998 وجدت ان الكنديين يستخدمون البطاقات في ابرام اكثر من 55% من صفقاتهم مقابل 30% للأمريكيين و 24% فقط بالنسبة للأوربيين.

3 - مزايا وعيوب البطاقات البنكية :

على الرغم من توفر العديد من الإيجابيات في البطاقات البنكية وذلك لحدتها وسهولة التعامل بها، الا انها تتميز في نفس الوقت ببعض العيوب تظهر عادة عند إستخدامها .

- المزايا:

تملك البطاقات البنكية العديد من المزايا التي تجعلها مصدر جاذبية ومحط إهتمام مختلف المتعاملين الإقتصاديين. وفيما يلي عرض لأهم مزايا البطاقات البنكية التي تمنح لحامل البطاقة، والتاجر وكذا المصرف¹:

1 -/بالنسبة لحامل البطاقة (العميل):

- تعتبر بطاقات الإئتمان أداة سهلة الإستخدام لسداد السلع الإستهلاكية والخدمات ، كبديل للشيكات والنقود، إذ يسهل حملها ، كما انها أكثر أمانا من النقود أو دفاتر الشيكات ؛

- إمكانية الشراء الفوري والدفع الآجل ؛

- يستطيع حامل البطاقة أن يسحب مبالغ نقدية من أي فرع من فروع المصارف الكبرى في العالم ؛

أدى إنتشار إستخدام بطاقات الإئتمان في مختلف دول العالم إلى التسيير على المسافرين الذين يزورون أكثر من دولة من خلال أداة دفع واحدة ، بدلا من حمل العملات الأجنبية المختلفة ؛

- تجنب حامل البطاقة الإجراءات المطولة التي تتم عند الشراء الآجل من التجار أو عند الإحتياج لنقود المصرف.

2 -/بالنسبة للتاجر:

- زيادة الإيرادات من بين السلع والخدمات إلى حملة البطاقات الذين يكون لديهم حافز للشراء دون إنتظار تواجد النقود معهم ؛

- ضمان التاجر حصوله على ثمن بضاعته وتحويلها إلى حسابه بالمصرف المصدر؛

- الإستفادة من إدراج إسم المتجر في الدليل الذي يوزعه مصدر البطاقة على حملة البطاقات ووضع شعار البطاقة في مكان ظاهر بالمتجر ، مما يمثل إعلانا مجانيا للتاجر ؛

¹ - بن منصور فريدة _مرجع سابق_ ص 64 ص 65

- تعطي البطاقات الائتمانية للمتجر الذي يتعامل بها ميزة تنافسية عن غيره من المتاجر الأخرى التي لا تتعامل بها.

3 -/ للبنك المصدر:

يمثل إصدار البطاقة الائتمانية للمصرف مصدرا جديدا للإيرادات المتأتمية عن طريق تجديدات الإشتراك المحصلة من حملة البطاقات ، العمولات المستقطعة من التجار ، فرق السعر في حالة السداد بالعملة الصعبة ؛
- إكتساب عملاء جدد للمصرف كالتجار الذين يقومون بفتح حسابات لهم في المصرف لقيد مستحقاتها وكذلك حملة البطاقات الذين يلجؤون لفتح حسابات لدى المصرف وإيداع مبالغ الضمان بها.
- العيوب:

هناك جانب سلبية عديدة لبطاقات الائتمان تختلف باختلاف أطراف البطاقة يمكن ترتيبها على النحو التالي:¹
1 -/ بالنسبة لحامل البطاقة العميل :

- ارتفاع نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من خلال البطاقة وخاصة عند التأخير؛
- إن حامل البطاقة ملزم بسداد قيمة ما إشتري حتى لو كانت ضائعة أو مسروقة منه ؛
- يمكن أن يخسر حامل البطاقة قيمة مشتريات إشتراها عبر الإنترنت بسبب عملية نصب على موقع إلكتروني لتاجر أو مقدم الخدمة.

2 -/ بالنسبة للتاجر :

- إن عدم تدقيق التاجر والتأكد من صلاحية البطاقة ومطابقة توقيعه أو عدم أخذ موافقة الجهة المصدرة على تجاوز العميل الحد الأقصى المسموح له بوقع العميل في خسارة مالية؛ عجز البنوك عن الوفاء بديون مستخدمي البطاقات ولو لمدة قصيرة سيعرض أهم المحلات التجارية التي تقبل البطاقة للإفلاس، ذلك أن المحلات التجارية تجري أعمال الشراء الخاصة بها وتسيير أمورها بناء على تسديدات الزبائن التي تصلها من البنوك، فلو توقفت هذه ولو لمدة قصيرة فإن ذلك سيؤدي لنشوء مشكلة سيولة خطيرة توقف كثيرا من المنشآت الاقتصادية عندها.

3- / بالنسبة للبنك المصدر

أدت السياسة المتراخية في إصدار البطاقات إلى زيادة الديون المعدومة التي تغرمها الجهات المصدرة للبطاقات كل سنة ، وبما أن حملة البطاقات قد لا يستخدمونها لمدة طويلة ؛ فإن ذلك يجعل من البطاقات الراكدة سبب في زيادة تكاليف البنك؛ يولد التعامل بالبطاقة خطرا على سيولة المصرف نظرا لكبر هذا التعامل ، كما أن حجم

¹ - بن منصور فريدة _مرجع سابق_ ص 65 ص 66

القروض المأخوذة من قبل حملة البطاقات يدعو المصرف إلى تخفيض استثمارته في الحالات الأخرى ، كذلك قد تسوء صورة المصرف أمام العملاء الذين يعتقدون أن استعمال البطاقات سبب من أسباب الغلاء.

فرع الثاني: النقود الإلكترونية:

تعتبر النقود الإلكترونية إحدى منجزات الثورة الرقمية التي نعيشها، فهي من أحدث الصناعات التي توصلت إليها أنظمة تسوية المبادلات التجارية، والتي تهدف إلى تسهيل الوسائط النقدية من جهة وتخفيض تكاليف الإنجاز من جهة ثانية ، وتوفير درجة عالية من الأمان للحقوق المالية ، وقد حظيت بقبول دولي سواء على مستوى الأشخاص أو المؤسسات المالية التي تتعامل ، بالإضافة إلى تماشيها مع طبيعة المعاملات الإلكترونية التي تتم عن بعد دون حضور المتعاقدين.

مفهوم النقود الإلكترونية : هي عبارة عن قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني مخزنة على وسيلة الكترونية في شكل أرقام رمزية ذات قيم معينة ومختلفة، تمثل حقا لصاحبها على مصدر هذا النقد والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة أي أنها قائمة على مبدأ الدفع المسبق، وتكون مستقلة عن أي حساب مصرفي كما يمكن استعمالها في دفع المشتريات عبر شبكة الانترنت.¹

ب- خصائص النقود الإلكترونية :

- تتمتع النقود الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها كالتالي:²
- تسمح النقود الإلكترونية بتحويل الأموال من شخص لأخر عن طريق التحويلات المالية الإلكترونية ؛
 - تحتفظ النقود الإلكترونية بقيمتها المادية في صورة معلومات إلكترونية غير مرتبطة بأي حساب مصرفي ؛
 - يمكن تقسيم النقود الإلكترونية إلى وحدات نقدية صغيرة وذلك لتسهيل إجراء المعاملات ذات القيم المحدودة؛
 - غالبا لا تشترط طرف ثالث لإظهار التبادل أو مراجعته أو تأكيده ؛
 - يعتبر النقد الإلكتروني سهل الاستخدام مقارنة مع وسائل الدفع الأخرى بالإضافة لسهولة تخزينه و إستخراجه؛
 - تحقق النقود الإلكترونية الثقة في التعامل بحيث يصبح غير ممكنا للمتعامل به إنكار قيامه بالدفع بعد إتمامه.

¹ - زهير زواش _مرجع سابق_ ص 46

² - بن منصور فريدة _مرجع سابق_ ص 68

الفرع الثالث : الشيكات الالكترونية

يعد الشيك الإلكتروني مظهر من مظاهر التطور التكنولوجي و التقني، حيث يعتبر من أبرز أشكال و أهم وسائل الدفع الإلكتروني التي تتناسب مع الخصائص المميزة للمعاملات الإلكترونية ، فهو يحقق السرعة في إنجازها والثقة بين المتعاملين ، كما أنه يتفق مع عالميتها ، حيث يتم تداوله عبر الإنترنت.

1- مفهوم الشيكات الالكترونية:

الشيك الإلكتروني هو المكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها و هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمة كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعاً رقمياً، يمكن التأكد من صحته الكترونياً إذ يتضمن ملفاً الكترونياً آمناً يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك، وجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى معلومات أخرى، تاريخ صرف الشيك وقيمته والمستفيد منه ورقم حساب المحمول إليه، وقد أثبتت نتائج الدراسات أن تكلفة تشغيل الشيك الإلكتروني أقل بكثير من تكلفة تشغيل الشيك الورقي حيث أوضحت أن تكلفة هذا الأخير سنتا بينما تكلفة تشغيل الشيك الإلكتروني 25 سنتاً فقط، ونظراً لأهمية الشيك الإلكتروني فإن عدة بنوك عملاقة تبنت فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الرقمية من أهمها (bank City) وبنك بوسطن وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي¹.

2- مزايا الشيكات الالكترونية

- هناك عدة مزايا للشيكات الالكترونية يمكن أن نوجزها فيما يلي:²
- توفير حوالي 50 % من رسوم التشغيل بالمقارنة مع بطاقات الائتمان ما يساهم في خفض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.
 - عدم تحميل الشيكات المرتجعة عن طريق الانترنت بالرسوم التي يتم تحميلها على الشيكات المرتجعة الورقية.
 - تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.
 - تلافي المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية التي يتم إرسالها بالبريد كالضياع أو التأخير.
 - تكلفة التشغيل يمكن أن تنخفض إلى 25 سنتاً وهو ما يحقق وفراً يزيد عن 250 مليون دولار.

¹ - زهير زواش _مرجع سابق_ ص 40

² - مرجع نفسه _ص 43

- البنوك التي تستخدم سنويا أكثر من 500 مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سنتا لكل شيك، ويتزايد عدد الشيكات بنسبة 3% سنويا.

3- عيوب الشيكات الإلكترونية :

- إن الشيكات الإلكترونية ، تتناسب مع التطور الحاصل للنقود بالشكل الذي يواكب التطور الهائل إنما يواجه العديد من المخاطر لعل من أبرزها ¹ :

- ضرورة إيجاد الصيغة المناسبة للتطور التكنولوجي والتقني لإمكانية استخدام هذه الشيكات ، ذلك أننا نجد العديد من الدول وبالأخص الدول النامية تفتقد البنية التحتية المناسبة لمسايرة هذا التطور فاستخدام الشيكات الإلكترونية يحتاج إلى أنظمة حاسوبية متطورة ذات تقنية عالية وثقافة معلوماتية عالية لدى المتعاملين وهذا ما لا نجد في العديد من الدول.

- قد تتعرض هذه الشيكات كأى رسالة بيانات إلى اختراقها والوصول إلى بياناتها الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المتعاملين هذه الشيكات إلى الحماية والأمن.

الفرع الرابع: المقاصة الإلكترونية والتحويل المالي الإلكتروني

ادى التعامل المصرفي المالي عبر الإنترنت والوسائل التقنية الحديثة الأخرى كالصيرفة عبر المحمول ، أو الصيرفة المنزلية إلى إحداث ثورة تكنولوجية في هذا القطاع أسهمت في تحسين التدفق النقدي عبر إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا وكذا المقاصة الإلكترونية والذي نتج عنه : سرعة تناقل النقد وإلى تقليل الأعمال الورقية ، والشيكات التقليدية.

أ- المقاصة الإلكترونية:

يمكن تعريف المقاصة الإلكترونية على أنها: " نظام لتسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية التي تتم في غرف المقاصة ، وتسجيل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنط ".²

وتقدم المقاصة الإلكترونية فوائد عديدة نذكر منها:

. تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة.

. إدارة أفضل للأموال ؛

. تعزيز وزيادة الثقة في التعامل بالشيكات ؛

¹ - بن منصور فريدة _مرجع سابق_ ص 72

² - مرجع نفسه_ ص 72

• زيادة الدقة في تحصيل الشيكات لأن معظم بيانات الشيكات وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطيسي .

ب -التحويل المالي الإلكتروني:

يعد التحويل المالي جزءا بالغ الأهمية للبنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت ، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة ، نقل التحويلات أو الدفعات النقدية من حساب بنكي لآخر إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة هذه التحويلات .

ويمكن تعريف نظام التحويلات المالية الإلكترونية " Transfer Funds Electronic،EFT " على أنه: " عملية منح الصلاحية (Permission) لبنك ما ، من أجل القيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر ؛ أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف أو أجهزة الكمبيوتر أو أجهزة المودم (Modems) بدلا من إستخدام الأوراق ، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية ،وهي شبكة تعود ملكية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية.¹

المطلب الثالث : مزايا وعيوب الدفع الالكتروني

سيتم التطرق في هذ المطلب إلى كل من مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني .

الفرع الأول :مزايا البنوك الالكترونية

للبنوك الالكترونية مزايا نذكر منها مايلي²:

- تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الالكترونية أي الرقمية، عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.
- لا تخضع لحدود : يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان الى آخر في العالم ، وفي أي وقت كان، وذلك لإعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعرف بالحدود السياسية.
- بسيطة وسهلة الإستخدام : تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تعتمد على ملء الاستثمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.
- تسرع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا، في الزمن الحقيقي دون الحاجة على أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية.
- تشجيع عمليات الدفع الآمنة : تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول

¹ -بن منصور فريدة - مرجع سابق ص 73

² -سميرة بريح -مرجع سابق ص 54

الحركات المالية الآمنة ، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب، لدعم بروتوكولات الطبقات الأمنية مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أمانا.

الفرع الثاني: عيوب وسائل الدفع الإلكتروني

للدفع الإلكتروني عيوب تتمثل فيما يلي¹:

- بالنسبة لحامله : زيادة الاتفاق على ما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد وهذا ما يضع حاملها في القائمة السوداء.
- بالنسبة للتجار : ان مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه او التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويجعل اسمه ضمن القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.
- بالنسبة لمصدرها : اهم خطر يواجه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

¹- أ. د. بودلال علي-اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كألية للتقليل من الكنتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري _مجلة اقتصاديات الاعمال الحرة والتجارة _ العدد الخامس مارس 2018 _جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان _الجزائر ص 220

خلاصة الفصل الثاني :

لقد أتاحت الصيرفة الإلكترونية للمصارف خدمات متطورة استطاعت من خلالها أن تتحول المصارف من العمل عن بعد أو ما يسمى بالمصارف الإلكترونية أو الافتراضية ، حيث يتعين على المصارف الإلكترونية أن تمتلك المعرفة و القدرة على وضع إستراتيجية شاملة، وكذلك تطبيقها بصورة دقيقة وسليمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من اعتماد هذه الصيرفة من جهة ومن جهة أخرى التحكم الأفضل للمصارف في نظام المعلومات و أساليب الاتصالات يحقق الجودة في الخدمات و السرعة في أداء تقديمها و انشاء علاقات مع العملاء .
فالعمل المصرفي الإلكتروني يتجاوز بدوره الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات البنكية ورفع كفاءة أداءها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : واقع تجسيد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد :

إن أي مشروع ناجح تسبقه دراسة دقيقة ومفصلة عن إمكانية تطبيقه أو اعتماده والنظام المصرفي الجزائري لتدعيم هذا المشروع يسعى لاعتماد الصيرفة الإلكترونية في أداء معاملاته وذلك بدراسة واقع مختلف القطاعات ومدى استعدادها لتدعيم هذا المشروع.

بالنظر إلى ما قدمته الصيرفة الإلكترونية من محاسن الاقتصاديات الدول عامة، والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تطوير نظامها المصرفي نظرا لتأثيره الكبير على الاقتصاد الوطني، والدور الذي يلعبه في تحسين الأدوات والأنظمة المصرفية على المستوى المحلي، ونظرا للمشاكل التي وقفت أمام تطور النظام المصرفي المحلي، تم اقتراح العديد من المشاريع والأفكار غير أن ما ينتظر منها أكثر بكثير مما تحقق فعلا .

ويتطرق هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الاطار العام للصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الثاني : واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر والخدمات الإلكترونية المقدمة في أهم البنوك الجزائرية.

المبحث الثالث : تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وتحديات تطبيقها وسبل تفعيلها .

المبحث الأول : الإطار العام للصيرفة الإلكترونية في الجزائر

في الوقت الذي شهدت فيه الكثير من البنوك في مختلف دول العالم توسع الصيرفة الإلكترونية، توجهت الجزائر نحو الدخول في الإقتصاد المصرفي فرض على المصارف الجزائرية مواجهة هذه التغيرات المستجدة، فقد خاض الجهاز البنكي الجزائري منذ سنة 1990 تجاربا مختلفة لتجسيدها لدى فروعه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة والبرامج المسطرة لمسايرة التغيرات إلا أن وتيرة التطورات في مختلف دول العالم كانت أكبر من وتيرة الجهود المبذولة في الجزائر، وهو ما جعل البنوك الجزائرية متأخرة تكنولوجيا وبعيدة كل البعد عن المعايير الدولية في مجال الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الأول : تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

ما شهدته العالم من تطورات تكنولوجية في مجالي الاعلام والاتصال، فقد فتحت أمام القطاع البنكي لدى العديد من الدول المتقدمة أسواق كبيرة ومتعددة، حققت البنوك من خلالها عائدات مالية ضخمة جراء اعتمادها أسلوب الصيرفة الإلكترونية. وفي ظل التوجه الإلكتروني الجديد للنشاط البنكي في مختلف دول العالم، فقد أصبحت البنوك الجزائرية ملزمة بعصرنة خدماتها من خلال اعتماد أسس الصيرفة الإلكترونية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لنشر ثقافة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر إلا ان واقع البنوك الجزائرية أثبت تأخرا كبيرا وبعدا واضحا عن المعايير البنكية الدولية، فقد ظلت خدماتها تقليدية لا تواكب حداثة الخدمات البنكية المقدمة لدى البنوك الناشطة في الدول المتقدمة.

ومر مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجهاز البنكي الجزائري بخطوات بطيئة وعرف تأخرا كبيرا في تنفيذ أولى خطواته بالمقارنة مع البنوك العالمية، فلم يتم بعثه إلا في بداية سنوات التسعينيات 1990 بظهور أول بطاقة بنكية (CASH) في بنك التنمية المحلية وإدراج أول نظام مساعد للعمليات البنكية الخارجية (SWIFT) سنة 1991. ولم تشهد فترة التسعينيات إنجازات ذات أهمية في مجال الصيرفة الإلكترونية إلا بإنشاء شركة لتأديتي المعاملات المصرفية والنقدية المشتركة (SATIM) سنة 1995.

وقد اتضح بظاً وتيرة انتشار الصيرفة الإلكترونية في الجزائر مقارنة بالدول المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تضاعف فيها مرتين عدد البنوك التي تقدم خدمات إلكترونية في فترة وجيزة بين الثلث الثالث لسنة 1999 ومنتصف سنة 2001، حيث تمثل هذه البنوك أكثر من 90% من مجموع أصول النظام البنكي الأمريكي وفي سبيل تدارك التأخر الحاصل في مجال الصيرفة الإلكترونية والرغبة في الاندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي ومسايرة التطورات الحاصلة في النشاط البنكي في مختلف دول العالم فقد تطلعت السلطات الجزائرية خلال الفترة 2000

- 2010 إلى عصرنة القطاع البنكي من خلال إبرام عقود تخص الصيرفة الإلكترونية مع شركات أجنبية وإصدار أول بطاقة دفع دولية سنة 2004 وإنتاج أول بطاقة إلكترونية ذكية من الشركة الجزائرية HBTechnology سنة 2008، وقد كان اعتماد نظامي المقاصة الإلكترونية والتسوية الإجمالية الفورية RTGS سنة 2006 أكبر إنجاز في هذه الفترة لتجسيد مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجهاز البنكي الجزائري.

ولم تشهد الصيرفة الإلكترونية بعد هذه الفترة خطوات جادة أخرى سوى إدراجها ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية سنة 2013، وذلك في إطار خطة متعددة القطاعات تعرف باستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013.¹

وعموما، لم يعتمد الجهاز البنكي الجزائري أسلوب الصيرفة الإلكترونية بشكل مباشر وإنما تم إدراج النشاط الإلكتروني بشكل مرحلي كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 1 : كرونولوجيا تطور الصيرفة الإلكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري

تطورات الصيرفة الإلكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري	
1990	ظهور أول بطاقة بنكية CPA (بطاقة السحب CASH).
1991	إدراج أول نظام مساعد للعمليات البنكية الخارجية SWIFT .
1992	إدراج البرامج المعلوماتية لفحص و تحليل عمليات الإئتمان والتجارة الخارجية.
1993	تعميم برامج الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
1994	بداية العمل ببطاقات السحب والتسديد دون انتشارها في جميع الوكالات البنكية.
1995	إنشاء شركة تآلية المعاملات المصرفية والنقدية المشتركة SATIM .
1996	مساهمة SATIM بإنشاء شبكة نقدية إلكترونية مشتركة بين البنوك RMI .
1998	انطلاق تشغيل نظام السحب للتسويات المالية بين مختلف البنوك التجارية.
2002	تكليف شركة تآلية المعاملات البنكية والنقدية المشتركة SATIM بإدارة نظام الدفع ما بين البنوك.
2003	إبرام عقد بين شركة SATIM والشركة الفرنسية System Data Ingenico لتعميم النقد.
2004	إصدار أول بطاقة دفع دولية.
2006	بداية العمل وفق نظامي المقاصة الإلكترونية والتسوية الإجمالية الفورية RTGS
2008	إنتاج البطاقة الإلكترونية الذكية من الشركة الجزائرية HBTechnology و بداية العمل ببطاقة إلكترونية ما بين البنوك CIB .

¹ - د. بن عمر خالد و د. بورزامة جيلالي _ واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معوقات التوسع ومتطلبات النجاح _ مجلة بحوث اقتصادية عربية _ العدد 80 - يونيو / حزيران 2019 _ جامعة بوقرة بومرداس _ الجزائر _ ص 98 - ص 99

2010	بلوغ عدد بطاقات الإلكترونية المتداولة ما بين البنوك CIB مليون بطاقة.
2013	إدراج مشروع الصيرفة الإلكترونية ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية.
2014	توافر نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS بشكل شبه كلي في الجهاز البنكي الجزائري وتحقيقه أكبر عدد من العمليات المنجزة.

المصدر : د. بن عمر خالد و د. بورزامة جيلالي _مرجع سابق _ ص 100

المطلب الثاني : الهيئات التي تسيّر المعاملات الإلكترونية و أنظمة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

يتناول هذا المطلب الهيئات التي تسيّر المعاملات الإلكترونية، وأهم أنظمة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

الفرع الأول : الهيئات التي تسيّر المعاملات الإلكترونية في الجزائر

بغية تطوير النظام المصرفي لمسايرة التحولات العالمية، والتكفل الجيد بإدخال وتعميم المعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية، بادر بنك الجزائر إلى القيام بعدة إجراءات وتدابير لتطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك الجزائرية، وتحسين الخدمة البنكية وتنويع وسائل الدفع .

وتتمثل الهيئات التي تسيّر المعاملات الإلكترونية في الجزائر في ما يلي:¹

1- مؤسسة النقد الآلي ما بين البنوك SATIM:

مؤسسة النقد الألب والعلاقات التلقائية بين البنوك هي مؤسسة متكونة من ثمانية بنوك جزائرية البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحمية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني لتمويل والاحتياط ، القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، تم إنشاؤها سنة 1995 ، تعد واحدة من الأدوات الفنية المصاحبة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز بطاقات الدفع.

2- الشبكة النقدية بين البنوك (RMI Réseau Monétique Interbancaire) :

تشرف مؤسسة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين البنوك، وتعمل على ربط مراكز التوزيع بمختلف المؤسسات المشاركة في وظيفة السحب؛ حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز لاعتراض على البطاقات(الضائعة أو المزورة) .

فعملية السحب تتطلب ترخيصا يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض (الطلب) ، وفي حالة

¹ - د. سعيدة حركات و د. سارة بن غيدة _ البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية - واقع وتحديات - مجلة البحوث الاقتصادية والمالية _ المجلد السابع - العدد الاول _ جوان 2020 _ جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي _ الجزائر _ ص - 68 ص 69

القبول يراقب المركز السقف المسموح به لكل عميل، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية، والسحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه، بعد ذلك على الساعة صفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي أقيمت في ذلك اليوم، وتنظيماً حسب كل بنك موجود في الشبكة بين المراكز وجميع البنوك المشاركة، وتسجل العمليات لدى جميع البنوك، ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات البنوك. ولهذا يمكن القول أن عملية السحب تتم وفق أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين البنوك ومؤسسة SATIM وهذا ما يحدث نوعاً من المخاطر، إضافة إلى إحجام الأفراد على التعامل بهذه الوسائل، مما يجعل الإقبال عليها ضعيفاً لأسباب عديدة منها كثرة الأعطاب والأخطاء والميول للحرية والأحجام عن إظهار أي معلومات، إضافة إلى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية.

3 - مجموعة الفائدة الاقتصادية المصرفية الإلكترونية في الجزائر

يعد إنشاء نظام دفع إلكتروني فعال إحدى أولويات السلطات العامة الجزائرية، وهو جزء من أدوات تحديث النظام المصرفي.

أنشأت مجموعة الفائدة الاقتصادية للصيرفة الإلكترونية في الجزائر في جوان 2014، وتعد هذه البيئة التنظيمية مسؤولة على توضيح مهام وخصائص المشاركين في النظام المصرفي الإلكتروني، وهو ما سيمكن من إنشاء نظام مصرفي إلكتروني متكامل بين البنوك من خلال إشراك، Algérie post، مع ضمان الانفتاح على العالم من خلال فيزا و ماستركارد.

الفرع الثاني: أنظمة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن الجهاز المصرفي الجزائري شهد تكافل الجهود الوطنية والدولية من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع في، ذلك من خلال إقامة عدة أنظمة تتمثل فيما يلي :

1 - نظام التسويات الإجمالية الفورية الجزائري ARTS Algeria Real Time Settlement:

نظام التسوية الإجمالية الفورية هو : "نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

كما عرف بأنه: "نظام دفع بين البنوك للمبالغ الكبيرة أو المستعجلة التي تفوق قيمتها 10 ملايين دينار، مع تنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي.

نظام التسويات الإجمالية الفورية العديد من الوظائف منها :

- مراقبة أوامر الانتظار ؛

- تسوية الأوامر وفق طبيعتها؛
 - تخصيص مبالغ المقاصة؛
 - المعالجة في نهاية اليوم؛
 - إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام.
- أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:
- تلقي ومراقبة الأوامر؛
 - إصدار وتلقي الأمر بنظام التسويات الإجمالية الفورية؛
 - متابعة خطوط الانتظار للمشاركين المعنيين المباشرة أو غير المباشرة. -
- يمكن تلخيص نسبة توافر نظام ARTS في الجزائر، وعدد العمليات المعالجة على مستواه ومتوسط حجم التداول اليومي، بالإضافة إلى هيكل عمليات الدفع المعالجة في نظام التسويات الإجمالية خلال العشر سنوات الأخيرة في الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : تطور نظام معاملات ARTS في الجزائر في الفترة (2007-2017)

السنوات	نسبة توافر النظام	عدد العمليات	مبالغ العمليات	متوسط حجم التداول اليومي	متوسط قيمة التداول اليومي	نسبة التحويلات لصالح العملاء	نسبة التحويلات بين البنوك
2006	-	142373	169635	630	750.6	-	-
2007	-	176900	313373	705	1248.5	-	-
2008	99.34	195175	607138	776	2418.3	45.2	54.5
2009	99.56	205736	649740	813	2568	55.7	50.6
2010	99.93	211561	587474	833	2313	55.7	44.2
2011	99.77	237311	680123	945	2710	61	39
2012	99.77	269557	535236	1070	2124	64.3	35.7
2013	99.99	290557	359026	1148	1415	67.1	32.9
2014	99.99	314375	372394	1243	1472	67.1	30.9
2015	100	334749	265141	1313	1040	71.4	28.6

30.2	69.8	306.1	1314	201692.3	328404	100	2016
26.5	71.7	396.4	1346	99896.3	339227	100	2017

المصدر : د. سعيدة حركات و د. سارة بن غيدة _مرجع سابق_ ص 71

من خلال الجدول رقم 2 يتضح لنا أن نسبة توافر النظام شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من

2012 إلى 2017، إذ تعبر هذه النسبة على العلاقة بين التشغيل الفعلي للنظام المقاس بالساعات ومدة الافتتاح الاسمي للنظام لإجراء المعاملات، أي 8 ساعات لكل يوم عمل (251 يوم عمل في 2017) يعتبر هذا النظام مطابقا للمعايير المعمول بها عموما لقياس الموثوقية العملية لأنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة .

كما سجلت العمليات المعالجة على مستوى نظام التسويات الإجمالية ارتفاعا من 142373 عملية سنة 2006 إلى 339 277 عملية سنة 2017، أما مبالغ العمليات فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، و يفسر هذا التراجع للقيم المتفاوض بشأنها، بصفة خاصة، بالانخفاض القوي المسجل في عمليات السياسة النقدية¹، التي تجمعت بحدة خلال السنة قيد الدراسة لتبلغ إجمالي قدره 18618.4 مليار دينار، أي انخفاض قدره 85.5% مقارنة بالسنة السابقة، كمتوسط يومي، عالج هذا النظام 1 346 عملية، بمبلغ قدره 396.4 مليار دينار في 2017، مقابل 1 314 عملية، بمبلغ قدره 806.8 مليار دينار خلال السنة السابقة.

أما فيما يخص هيكل عمليات الدفع المعالجة في نظام التسويات الإجمالية تهيمن دوما التحويلات لصالح عملاء البنوك (بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصارف التجارية و بريد الجزائر)، بحصة قدرها 7.71 %، مقابل 69.8% في 2016، بينما لا تمثل المعاملات ما بين البنوك سوى 26.5 % مقابل 30.2 % في 2016.²

- نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك في الجزائر ATCI Algérie Télécompensation Interbancaire :
عرفت المؤسسات البنكية ومكاتب بريد الجزائر وهيئات الخزينة العامة في 15 ماي 2006 انطلاق صيغة نظام الدفع النقدي بواسطة المقاصة الآلية، ويعتمد هذا النظام على الإدخال الآلي للبيانات الرقمية وصور الشيكات على الماسح الضوئي.

من الشروط المسبقة التي يجب أن تتوفر لتشغيل نظام معلوماتي في الجهاز المصرفي الجزائري ما يلي :
- تعيين لجنة للقيادة تعمل على إنشاء هيئة (شبكة) مستقبلية للمقاصة الإلكترونية، وتشرف على جميع مشاريع

¹ - د. سعيدة حركات و د. سارة بن غيدة _مرجع سابق_ ص 70

² - مرجع نفسه ص 71

العصرنة المهيكلة للقطاع المصرفي والمالي؛

- أوكلت لجنة القيادة إلى بنك الجزائر وأنشئت فروع لها ؛

- تم إنشاء شركة بنكية جديدة لخدمات تقوم بتسيير هذا النظام.

كما يسمح نظام المقاصة الإلكترونية الذي دخل حيز الإنتاج في ماي 2006، بتبادل كافة وسائل الدفع

للمدفوعات صكوك، أوراق تجارية، تحويلات ، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات.¹

والجدول التالي يبين تطور التعاملات المالية المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 3 : تطور المعاملات المالية من خلال نظام ATCI في الجزائر للفترة (2007-2017)

السنوات	نسبة توافر النظام	عدد العمليات	مبالغ العمليات	متوسط حجم التداول اليومي	متوسط قيمة التداول اليومي	نسبة التحويلات لصالح العملاء	نسبة التحويلات بين البنوك
2007	6929	5452.1	-	-	56	1011	14.6
2008	9320	7188.2	12.5	1161	66	1530	16.4
2009	11139	8534.7	17.2	1915	7023	2101	18.9
2010	13818	8878.1	20	3758	7252	3687	26.7
2011	17062	10581.6	28.4	4848	7667	4406	25.8
2012	17387	11766.1	22.7	3953	8034	5227	30.1
2013	19470	12661.6	23.52	4570	8210	6479	32.3
2014	20750	13979	22	4560	8490	7470	36
2015	20756	15892	14.9	3089	-	8748	41.82
2016	20984	17639.5	10.5	2200	-	10060	47.9
2017	22900	18753.8	13.05	2994	8300	11426	49.79

المصدر : د. سعيدة حركات و د. سارة بن غيدة _مرجع سابق_ص 73

من خلال الجدول رقم 3 يتضح لنا أنه خلال سنة 2017 التي عرفت 251 يوم تبادل، عالج نظام المقاصة

الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، ما يعادل 22.9 مليون عملية ، بقيمة قدرها 18753.8

¹ - مرجع نفسه ص 72

مليار دينار، مقابل 21.0 مليون عملية بقيمة قدرها 17639.5 مليار دينار في 2016 أي بارتفاع معتبر بلغ 9.3% من حيث الحجم و 6.3% من حيث القيمة كمتوسط يومي للتبادل ، عالج هذا النظام، في 2017 متوسط حجم يومي قدره 91 419 عملية، بقيمة إجمالية تعادل 74.7 مليار دينار، مقابل 82 296 عملية ، بقيمة 69.2 مليار دينار في 2016.¹

من حيث عدد المعاملات ، مثلت الصكوك والتحويلات التي مقاصتها إلكترونيا في 2017 الحصة الأكبر بنسب تساوي 36.2% و 29.8% على التوالي، من الحجم الإجمالي لمتوسط وسائل الدفع المتبادلة، تعكس الزيادة في حجم المدفوعات الارتفاع الواضح في المدفوعات عن طريق التحويلات التي أصبحت مهيمنة ، على حساب المدفوعات عن طريق الصكوك.

فيما يخص الأوراق التجارية، يعمل بنك الجزائر بإعداد مشروع توحيد هذه الأوراق ، وذلك سيسمح للمصارف ولبريد الجزائر بتبادل هذه الأوراق ، في صيغة رقمية ثلثيا تسجيلات وصور ممسوحة لهذه الأوراق.

أما ما يتعلق بالبطاقات، تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2017 ، تم الترخيص للشروع في النشاط لأربعة وعشرين تاجرا عبر شبكة الانترنت ، مما يسمح لحاملي البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف) بالدفع عبر الانترنت ، لقي هذا النوع من الدفع في 2017 رواجاً واسعاً وقبولاً كبيراً لدى حاملي هذه البطاقات، بفضل التسهيلات التي يوفرها الدفع عن بعد، هذا ما يشير إلى تسارع وتيرة الدفع عبر الانترنت بعد صدور القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية .

كما عرفت عدد عمليات التحويل أيضا تطورا مستمرا من 1011 مليون عملية سنة 2007 بنسبة 14.6 من المعاملات الكمية، إلى 11 426 مليون عملية بنسبة 49.79% سنة 2017 ،أي أنها تضاعفت بنسبة كبيرة.²

3 -الصيرفة عبر الخط في الجزائر (الجزائر لخدمة الصيرفة الإلكترونية AEBS) :

إن أحد أهم أنظمة الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري هو الصيرفة عبر الخط، أو ما يعرف بالجزائر E-Algeria Banking services لخدمات الصيرفة الإلكترونية ، وهي شركة انشأت في جانفي 2004 ركزت في البداية على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية، نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية DIGRAM EDI الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة

¹ - د. سعيد حركات و د. سارة بن غيدة _مرجع سابق_ ص 73

² - مرجع نفسه ص 74

بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثالث مؤسسات جزائرية هي MAGACT MULTIMEDIA و ANGINERING SOFT ومركز البحث في الإعلام العملي والتقني CERIST لتنشأ شركة مختلطة سميت بـ"الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية"، تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد، بعرض تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة، كذلك تقوم بتسيير تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف عملائها لأنها أنشأت من اجل هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية من خلال تقديم خدمات عن طريق برمجيات متعددة DES LOGICIELS وذلك بتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية.¹

المطلب الثالث : أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

رغم كل المعوقات التي تواجه تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة ستؤدي إلى حدوث العديد من التغييرات الإيجابية على النظام المصرفي الجزائري بصفة خاصة و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وذلك من خلال :

الفرع الثاني : تأثير الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري:

- إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام ما يلي:²
- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية : خاصة في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، علما أنها تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي .
 - تخفيض التكاليف : من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الإنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية.
 - تعزيز الشفافية : إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و الترويج لخدمات و الإعلام عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

¹ - د. سعيد حركات و د. سارة بن غيدة _ مرجع سابق _ ص 74

² - د. بن خالدي نوال و د. بن يوب لطيفة _ الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية : بين السعي لكسب رضا العميل وتحديات الواقع _ مجلة الابتكار والتسويق _ المجلد 6 - العدد 1 _ جانفي 2019 _ جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان وجامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس _ ص 198 - ص

- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر: من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها وترقيتها.

الفرع الثاني : تأثير الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري

للسيرفة الإلكترونية تأثير على الاقتصاد الجزائري نجلها في الآتي: ¹

- بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة، وبذلك تساهم الصيرفة الإلكترونية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الاقتصاد.

- محاربة الاقتصاد الموازي:

لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار والذي ساهم في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي و تفشي ثقافة الاكتناز، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية، وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا، و بالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية و بالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

- تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:

إن أساس ظهور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية، و بالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذه التجارة.

¹-د. بن خالدي نوال و د. بن يوب لطيفة _مرجع سابق_ ص 197 - ص 198

المبحث الثاني : واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر و الخدمات الإلكترونية في أهم البنوك الجزائرية
 مما لا شك فيه أن النمو السريع لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الدفع الحديثة نتج عنه آثار كبيرة جعلت الاقتصاد العالمي يستفيد من مزايا كثيرة أهمها السرعة والفاعلية، خاصة على مستوى المصارف والتي أفرزت ما يعرف بالصيغة الإلكترونية والمتمثلة في البنوك الإلكترونية سوف يتيح لنظام المصرفي دخول العصرنة من أبوابها الواسعة ، وفي ضوء التغيرات المستجدة ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية جديدة ومواكبة التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستفادة من المزايا التي يتيحها استخدام الانترنت .
 حيث في السنوات الأخيرة عملت الجزائر على عصرنة قطاعها المالي و البنكي وذلك بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وظهور خدمات بنكية جديدة تتسم بالسرعة والأمان وتتماشى مع رغبات العملاء.

المطلب الأول : استعمال وسائل الدفع الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في البنوك التجارية
 في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لاسيما من حيث أنظمة الدفع، ف قد سعت البنوك الجزائرية إلى تحديث وسائل الدفع وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال تماشيا مع التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، منتقلة من وسائل دفع تقليدية إلى وسائل دفع إلكترونية.
 فالجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة متقدمة من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، إلا أنها وعت أهمية هذا الاستثمار وبدأت في العمل على تطويره من خلال إعداد البنية التحتية الضرورية من أجل بلوغ تلك المرحلة بهدف إعداد مجتمع للمعلومات، وقد تجسد ذلك من خلال التطور الملحوظ الذي شهده استخدام مختلف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

1-البطاقات البنكية في الجزائر : يعتمد النظام المصرفي الجزائري بنسبة كبيرة على بطاقات السحب حيث تم إنشاء بطاقات السحب الخاصة بكل مصرف، فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي بنك الجزائر الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الخارجي الجزائري، صندوق التوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة الجزائري، هذه الشركة أنشأت عام 1995م وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دج، وذلك من اجل أهداف الشركة المتمثلة في :

- أ- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري؛
- ب- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف؛
- ج- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود؛
- د- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يرم المصرف مع شركة SATIM يجدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال وإجراءات التسليم، بالإضافة إلى عملية الربط ما بين الخدمات الآلية ومصالحها SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية شاة محمولة إلى سجل متصل هيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين المصارف.

وقد قامت شركة SATIM بإصدار بطاقة السحب ابتداء من سنة 1997، والتي يتم استخدامها بوجود أجهزة الصرافات الآلية المنتشرة في مختلف ربوع الوطن والتي وصل عددها بنهاية سنة 2017 حوالي 12500 صراف آلي.¹

حيث عرفت بطاقات الدفع تطورا، ملحوظا خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائري.

وقد مرت بطاقات الدفع بعدة مراحل وهي كالتالي :

جدول رقم 4 : مراحل تطور بطاقات الدفع في الجزائر

مراحل تطور بطاقات الدفع في الجزائر	
بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك.	1998
الإطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني le interbancairpaiement de système حيث أعطي دور الإشراف و الريادة و التنسيق ما بين البنوك لشركة satim، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية و الخاصة لتبادل المعلومات و التنسيق في عمليات السحب و الدفع للموزع الآلي.	2002
تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات ENV .	2004
انشاء جمعية (COMI: comité monétique interbancaire)	2005
البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب و معرفة النقائص.	2006
تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.	2007
أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر و المناطق الأهلة بالسكان ، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين.	2008

المصدر: مقدم عبد الجليل - واقع و رهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني و أثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بشار Global Journal of Economics and Business Vol. 5, No. 2, 2018, p.175 - p.187

¹ - د اوصغير لويذة _ خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري _ مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE_ العدد السابع_ سبتمبر 2018 _ جامعة بوج بوعريج _ الجزائر _ ص 375

2- شبكة الاتصالات الالكترونية:

بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية وكذلك عدم تزايد هذه الخدمات، هذا التعامل الذي كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل (العامل هو زيادة الطلب) ، و رغم ذلك فقد درت بعض المؤسسات إصدار بطاقات السحب مثل:

* بطاقة السحب من الصرافات الآلية (DAB) لمؤسسة البريد.

* البطاقة المصرفية للسحب والدفع للمصارف التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك، بنك البركة الجزائري.¹

3- الانترنت : عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني cerist، الذي أنشأ في مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي كان من مهامه الأساسية آنذاك هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية دولية.

ومنذ سنة 1994 عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، ففي نفس السنة كانت الجزائر مرتبطة بالانترنت عن طريق إيطاليا تقدر سعة الارتباط بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية (KO 9.6)، وهي سرعة جد ضعيفة، وفي سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64000 حرف في الثانية يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس، وفي سنة 1998 تم ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة واحد ميغابايت في الثانية، وفي مارس 1999 أصبحت قدرة الانترنت في الجزائر بقوة 02 ميغابايت في الثانية.²

4- استخدام الهاتف في الخدمة المصرفية:

لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت أو المحمول، رغم ما شهدته هذا

¹ - بزخامي سليمة _ اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - BADR وكالة سيدي لخضر _ مذكورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي تخصص تسويق _ قسم العلوم التجارية _ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير _ جامعة عبد الحميد ابن باديس _ مستغام _ الجزائر _ سنة 2014-2015 _ ص 109

² - د اوصغير لويظة _ مرجع سابق _ ص 376

الاحير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية وعلى المصارف الاستفادة من عدد مشتركى خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لطلب أكبر عدد من الزبائن.¹

المطلب الثاني : الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة

للوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال :

1- الموزع الآلي للأوراق DAB:

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينة في القطاع البنكي، فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ معين من المال بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورة للمستهلك.²

الجدول رقم 5 : الموزع الآلي للأوراق DAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق المالية DAB	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة سحب. يوجد في الشوارع، المحطات، وأماكن أخرى. يعمل دون انقطاع	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة. هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: مقدم عبد الجليل - مرجع سابق 179

2 - الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB:

الشبايبك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا، بالنسبة للموزع الآلي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثال قبول الودائع، طلب صك،

¹ - بزخامي سليمة - مرجع سابق - ص 110

² - مقدم عبد الجليل واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار Global journal of economics and business Vol 5_N02_2018 - جامعة الطاهري محمد - بشار - الجزائر - ص 179

عمليات تحويل من حساب إلى حساب... الخ. فالشبايك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك.¹

جدول رقم 6 : الشباك الأوتوماتيكي GAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يحول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، الطلب الشيكات... إلخ	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدارات مغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضله رمز سري.	يستعمل من طرف الزبائن: _ في أوقات غلق البنوك. - الزبون المستعجل.

المصدر: مقدم عبد الجليل - مرجع سابق 180

3- نهائي نقطة البيع الإلكترونية TPV :

إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقات الائتمان والوصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزاً أو رقماً سرياً خاصاً به وهو الذي يعرف برقم التعريف الشخص السري PIN يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر ، يتم كل هذا في جزء من الثانية.²

¹ - مقدم عبد الجليل _ مرجع سابق _ ص 179 - ص 180

² - مرجع نفسه _ ص 180

المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية التي تقدمها أهم البنوك الجزائرية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخدمات المقدمة من قبل البنوك الجزائرية وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 7 : الخدمات الإلكترونية المقدمة في أهم البنوك الجزائرية

البنك	الخدمات البنكية الإلكترونية التي يقدمها	موقع البنك على النت
بنك الجزائر	المقاصة الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الإلكترونية.	http://www.bank-of-algeria.dz
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بطاقة CIB العادية والذهبية و بطاقة سحب و دفع وطنية، بطاقة CBR هي بطاقة سحب وطنية صالحة فقط في الجزائر، بطاقة بدر توفير : TAWFIR BADR البنك الإلكتروني BADR.net الموزع الآلي للأوراق النقدية: DAB الشبايبك الآلية للأوراق : GAB شبكة نقدية بنكية EBEI محطة الدفع الإلكترونية de Electronique Paiement Terminal : ويطلق عليه TPE	www.badr-bank.dz
بنك التنمية المحلية	بطاقة الكلاسيكية و الذهبية CIB carte inter bancaire بطاقة فيزا الدولية الكلاسيكية والذهبية البنك الإلكتروني E-bdl	www.bdl.dz/Algerie
البنك الوطني الجزائري	خدمة البنك الإلكتروني BNA.net بطاقة CIB لعادية والذهبية التسديد الجبائي عبر الإنترنت خدمات الرسائل الإلكترونية	www.bna.dz
القرض الشعبي الجزائري	بطاقة CIB العادية والذهبية la carte de retrait CPA cach بطاقة السحب بطاقة الفيزا الكلاسيكية والذهبية بطاقة الماستر كارد	www.cpa-bank.dz

www.bea.dz	البنك الإلكتروني: والذي يقدم خدمات متنوعة عبر الإنترنت. بطاقة CIB العادية والذهبية. بطاقة نفضال: بطاقات الوقود نفضال تسمح بدفع ثمن مشتريات الوقود بكل سهولة.	البنك الخارجي الجزائري
	بطاقة BCI عصرنة دفاتر التوفير اليومية وتحويلها إلى بطاقات مغناطيسية: بطاقة توفير: تسمح باستغلال الرصيد في أي مكان من دون الحاجة إلى التنقل إلى الوكالة التي تم إيداع الأموال فيها.	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
www.poste.dz	بطاقة السحب تسديد فاتورة الجزائرية للمياه، سونلغاز، فاتورة الماء و التطهير سيال، عبر الم وقع https://baridinet.poste.dz/ade موقع eccp.poste.dz من أجل معرفة الرصيد	بريد الجزائر
www.albaraka-bank.com	بطاقة السحب والدفح الصراف الآلي	بنك البركة الجزائر
www.ag-bank.com	بطاقة ماستر كار بطاقة فيزا كار الصراف الآلي	بنك الخليج الجزائر
www.alsalamalgeria.com	بطاقة السلام للدفح والسحب أجهزة الدفع الآلي أجهزة السحب الآلي	بنك السلام
www.arabbanking.com.dz	بطاقة السحب GAB و هي متواجدة بشكلين أزرق و فضي حيث يمكن استخدامها على أي شبكة ATM في الجزائر. ABC Online و المتاحة 24/24 سا و التي تسمح ب: عرض و تحرير الأرصدة، عرض و تحرير البيانات المصرفية مع تاريخ المعاملات، إبداء رأي العميل و طلب دفتر شيكات الصراف الآلي	المؤسسة المصرفية العربية "ABC" - "الجزائر"
www.natixis.com	خدمات مصرفية متعددة عن طريق الإنترنت	بنك ناتكسيس
www.societegenerale.dz/	بطاقة CIB	سوسيتيه جنرال

	الجزائر	خدمات مصرفية الكترونية عن طريق الإنترنت الصراف الآلي
www.arabbank.dz/ar/	البنك العربي الجزائري	بطاقة فيزا الدولية الصراف الآلي عربي أون لاين: خدمات مصرفية عبر الإنترنت في أي زمان و من أي مكان بطاقة CIB والتي تمكن العميل من السحب النقدي من أي صراف آلي يحمل شعار CIB والقيام بعمليات الشراء دون قيد فوائد مدينة.
www.housingbankdz.com/	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر	E-Banking(BANQUE ONLINE) بطاقة CIB
www.fransabank.com	فرانس بنك الجزائر	خدمات مصرفية عن طريق الانترنت
www.algeria.hsbc.com	إتش إس بي سي الجزائر	خدمات مصرفية عن طريق الموقع

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مواقع البنوك

المبحث الثالث: تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وتحديات تطبيقها في الجزائر وسبل مواجهتها

رغم الجهود المبذولة في توسيع نطاق تطبيق المعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية، إلا أنها مازالت جد ضئيلة ومحدودة مقارنة بالعديد من الدول العربية، بسبب مجموعة من الأسباب تقف عائقا وراء انتشارها، هذه الأسباب تتطلب مجموعة من السبل للقضاء عليها أو على الأقل التقليل منها.

المطلب الأول: تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

من خلال إجراء عملية التشخيص لواقع الصيرفة الإلكترونية في الجهاز البنكي الجزائري، فقد تبين أنها تعاني مما يلي:¹

أ- ضعف استخدام البطاقات البنكية:

تكمّن نقاط ضعف استخدام البطاقات البنكية في الجزائر فيما يلي:

- قلة عدد البطاقات البنكية مقارنة بعدد مالكي الحسابات البنكية في الجزائر، إذ بلغ عددها سنة 2014 ما يقارب 7 مليون بطاقة من أصل 24 مليون حساب.

- آلة عدد البطاقات البنكية الدولية عدد قليل جدا من بطاقة ماستر كارد الصادرة عن بنك الخليج الجزائر وبطاقة فيزا الصادرة عن بعض البنوك العمومية، وقلة أماكن استخدامها في السوق البنكية واقتصارها على بعض الفنادق الضخمة وبعض شركات الأعمال الخاصة.

- محدودية الخدمات عند استخدام البطاقات البنكية واقتصار أغلبها على الإطلاع على الرصيد أو السحب دون الانتشار الواسع لخدمة التحويل المالي المحلي والدولي.

ب- ضعف استعمال الصيرفة الهاتفية في البنوك الجزائرية ماعدا خدمات الإطلاع على الرصيد ودفع بعض الفواتير المحددة، التي تستعمل البنوك الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الثابت أو المحمول، وهذا رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة ورغم العدد الكبير من مشتركى خدمة الهاتف في الجزائر، وهي الشبكة التي يمكن أن تساهم في تقديم الخدمات المصرفية لأكثر عدد ممكن من الزبائن ويعتبر عدم الاستثمار في سوق الصيرفة عبر الهاتف في الجزائر بمثابة الفرصة الضائعة الكبيرة بالنسبة للبنوك الجزائرية وذلك لضخامة حجم سوق الهاتف الخليوي في الجزائر حوالي 30 مليون متعامل إلى غاية بداية سنة 2016، والتي كان

¹ - د. بن عمر خالد و د. بورزامة جيلالي _مرجع سابق_ ص 105 - ص 106 - ص 107

بإمكانها استغلالها لحل مشكلة السيولة التي يعاني منها كل من بريد الجزائر والبنوك التجارية بالإضافة إلى تحقيق أرباح مع توفير الوقت والجهد والتكاليف.

ج- غياب أنظمة قوية لمجابهة مخاطر الصيرفة الإلكترونية إن التفكير في توفير وسائل الدفع الإلكتروني والاعتماد على نظامي التسوية الإجمالية الفورية والمقاصة الإلكترونية أمر غير كاف لنجاح ممارسة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، باعتبار أن أمر إدارتها يقتصر على بعض شركات التآلية وتسيير العمليات الإلكترونية بين البنوك دون الاعتماد على أنظمة إلكترونية قوية مكافئة لقوة المخاطر التي تهددها بما في ذلك المخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر السمعة.

إذ يجب على السلطات عند مراقبة المصارف والإشراف عليها التأكد أنه لدى المصارف لجنة المدفوعات ونظام التسوية التابعة للجنة بازل، نموذجاً لحماية نظام الأموال الإلكترونية نظاماً إدارياً جيداً وإستراتيجية واضحة ومحددة وكافية للسيطرة على هذه المخاطر، حيث أعدت يتضمن المحاسبة والمراقبة الداخلية المستمرة والفصل بين المسؤوليات والمعلومات التي تصل إلى موظفي المصرف إضافة إلى الفحص والتطوير المستمر لأجهزة الحاسوب وأنظمة المعلوماتية فيها والاستخدام المادي للمعلومات المنقولة إلكترونياً

د- محدودية الممارسات الصيرفية عبر الإنترنت

على الرغم من البرامج المستقبلية المسطرة والتصريحات المتكررة من قبل مسؤولي البنوك في الجزائر لممارسة الصيرفة باستخدام تكنولوجيا الإنترنت إلا أن تجسدها فعلياً لم يخطو خطوات كبيرة، ويرجع ذلك إلى غياب التعاون والتنسيق بين البنوك الجزائرية في مجال الصناعة الإلكترونية مع فقدان ثقافة التسوق عبر الإنترنت لديها. إذ بقي النظام المصرفي الجزائري متأخراً في استعمال التكنولوجيا وأنظمة الدفع الحديثة، فليس هناك ما يسمى بالعمل المصرفي عبر الإنترنت، وذلك لأن معظم البنوك الجزائرية تمتلك مواقع تعريفية أو إخبارية فقط وليس لتقديم الخدمات، ولم يعد في الجزائر من يتحدث عن التجارة الإلكترونية رغم انتشارها في العالم، وذلك لغياب القاعدة الهيكلية التي تستند إليها وهي العمل المصرفي عبر الإنترنت.

هـ - الافتقار لشبكة ربط إلكترونية قوية مع البنوك العالمية على الرغم من الجهود المبذولة من مختلف البنوك الجزائرية لتطوير شبكة اتصالات إلكترونية مع البنوك العالمية إلا أنها ظلت دائماً متأخرة وبطيئة وغير قادرة على إدارتها والتحكم فيها، ويرجع ذلك إلى اعتمادها على حلول أو أنظمة مستوردة وغير مصممة حسب أبعاد وخصائص السوق الجزائرية. وهذا الوضع أتاح فرصة ثمينة للبنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر سوسيتي جنرال،

(الاستقطاب أغلب الزبائن طالبي الخدمات الإلكترونية البنكية الدولية، باعتبارها تتوفر على شبكة ربط مع البنوك العالمية أقوى مما هو متوفر لدى البنوك الجزائرية).

المطلب الثاني : -تحديات توسيع نطاق تطبيق المعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية:¹

النظام البنكي الجزائري يعرف تأخرا كبيرا فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات ، و على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنوك لنقل العديد من التقنيات المصرفية الحديثة والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات يمكن إدراجها كالتالي :

- انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام و الاتصال .
 - قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا استعمال مستخدمين و إطارات متخصصة في هذا الميدان .
 - عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام المصرفي الإلكتروني .
- هذا النظام حديث في العالم العصري يتطلب خبراء في ميدان الإعلام الآلي و الاتصال ، وهذا الشيء تفتقر إليه بلادنا .

- نظام الأمن المعلوماتي غير فعال في بلادنا .

-ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع كالتقص في الشبكة العالمية للمعلومات Internet ،وكذلك نقصها وضعفها ما بين البنوك.²

-نقص التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية ، وخصوصًا المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية.³ ويرجع كذلك عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الإنترنت أيضا إلى نقص الإعلام والاتصال فالشعب الجزائري عموما لا يملك ثقافة تكنولوجية متطورة، فهو يفضل دائما التعامل الشخصي مع البنك.⁴ وبمجملة هذه الأسباب تبقى الجزائر نوعا ما بعيدة عن تبني الأسلوب الجديد في النظام البنكي لها بالرغم من مزاياه الجمة.

¹-بوخاري فاطنة واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية و آليات تفعيلها في البنوك الجزائرية - دراسة حالة الجزائر من(2017-2002)مجلة العلوم

الإدارية والمالية المجلد 4_العدد 2 خاص - 2020 جامعة الجيلالي ليايس _سيدي بلعباس_الجزائر_ص 148

²-د.بن خالدي نوال و د. بن يوب لطيفة _مرجع سابق _ 200

³- مرجع نفسه_ص 200

⁴- مرجع نفسه_ص 200

المطلب الثالث : حلول و سبل تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

1

من أجل تبني نظام مصرفي متطور في بلادنا أي بنك إلكتروني فعال يجب ما يلي:

- العمل على تكوين إطارات متخصصة في ميدان نقل المعلومات .
- تحسيس المستهلك الجزائري بمميزات البنك الإلكتروني ، وهذا من خلال الإشهار و أيام دراسية في هذا المجال ... الخ.
- العمل على تطوير وتدعيم النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق خصوصا بتحويل رؤوس الأموال الافتراضية، وضد كل تجاوز محتمل لأنه في الواقع القطاع البنكي هو حساس خصوصا إذا تعلق الأمر بنقود الدولة أو التوفير .
- تحسين أنظمة الاتصال و التحويل.
- العمل على خلق شبكات الانترنت بين البنوك لتسهيل تسيير التحويل.
- العمل على تأمين كل من الخدمات و التحويلات الإلكترونية ضد كل من أعمال القرصنة.
- تحسين فعالية التجهيزات ضد أي عجز طارئ.

¹ - بوخاري فاطنة _مرجع سابق_ ص148 - ص149

خلاصة الفصل

إن نجاح البنوك الإلكترونية في التحول نحو الصيرفة الإلكترونية بكافة محاورها هو أمر مرهون بمدى تنفيذ استراتيجيات إرساء نظام عصري متطور ،
 ويجب على البنوك مسايرة التطورات الحاصلة في مجال المعاملات المالية الإلكترونية وذلك بتبنيها الصيرفة الإلكترونية التي جاءت بوسائل إلكترونية متطورة كالبطاقات البنكية...
 غير ان وسائل الدفع تختلف من جهاز مصرفي إلى آخر حسب تطور الدول ، وتعتبر الجزائر من الدول السائرة في تحديث جهازها البنكي وتطويره.

وقد عرفت الصيرفة الإلكترونية في الجزائر عدة أنواع من وسائل الدفع الإلكترونية و الأنظمة : كالمقاصة الإلكترونية ، و نظام التسوية الإجمالية ، و أجهزة الصراف الآلي ، و الانترنت المصرفي ، كما يجب أن تتوفر لها بنية تحتية أساسية لإرساء و بناء صيرفة إلكترونية قوية، و بالنظر إلى البنوك الجزائرية نرى أن معظمها يعاني من نقص في الخدمات المصرفية الإلكترونية ، بحيث ينحصر نطاق تعاملها على البطاقات الائتمانية ، والذي ما زال في البداية رغم العدد الهائل من المجهودات المبذولة من البرامج المعدة التي لم تعرف النور بعد، كما أنها خلفت العديد من المخاطر و المشاكل والمعوقات التي حالت دون تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، لكن رغم ذلك تسعى الدولة الجزائرية إلى العمل على استخدام وتطوير هذه التقنيات والأدوات و الوسائل الحديثة و الجديدة لعصرنة نشاطها المصرفي و محاولة تعميمها على جميع المصارف .

خاتمة

خاتمة عامة:

المنظومة المصرفية هي محرك رئيسي للنشاط الاقتصادي , فالجزائر المستقلة أدركت أهمية هذا القطاع , فلم تتوقف عند الموروث عن الاستعمار بل عملت على إنشاء منظومة مصرفية وطنية تستجيب لظموحاتها وتوجهاتها وذلك على أنقاض البنوك الأجنبية التي تم تأميمها , لكن خلال أكثر من نصف قرن من النشاط المصرفي وفي ظل التحولات و الأحداث الكثيرة التي عرفتها الجزائر ظل هدف إصلاح هذه المنظومة وعصرنتها لتطلع بدورها من خلال العديد من ورشات الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في مختلف فترات النشاط , ولعل أهم هذه الإصلاحات ما جاء به قانون النقد والقرض لسنة 1990 , في مسعى لتحرير القطاع المصرفي بما يتماشى والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق , وما تبعه من تدابير لتكييف آليات الرقابة المصرفية مع المعايير الدولية , و لعصرنة المنظومة المصرفية عن طريق إرساء قواعد الدفع الإلكتروني لما له من ارتباط بالنشاط الاقتصادي وبالحياة اليومية للأفراد وبما يساهم في التحكم في الوضعية النقدية .

فوجود نظام مصرفي قوي يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية مثل التشغيل والنمو وبالتالي المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية للبلد.

و لقد غيرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جوانب كثيرة من حياة المجتمعات، و أوجدت عدة خدمات جديدة كالصيرفة الإلكترونية التي بدورها قدمت آفاقا واسعة لكل من الأنظمة والمتعاملين بها، وكان هدفها دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تقديم خدمات متنوعة ومتطورة ذات جودة عالية والتي لا تتحقق إلا بتوفر المعلومات عن مستويات الجودة من منظور العملاء ، فإن كانت لها مزايا فإنها قد واجهت عراقيل في بعض الدول عسرت انتشارها لدافع واحد مشترك وهو عامل الثقة، لكنها في تطور مستمر لمحاولة تعميم واكتساح كل ميادين استخدامها.

إذ يعتبر نظام الدفع لأي اقتصاد مؤشرا على مدى سيره وعمله، وهو ما جعل المصارف في مختلف دول العالم تدرك بأن تطوير العمل المصرفي والقفز به إلى اتجاهات معاصرة تتماشى مع الوسائل التكنولوجية المتطورة يتطلب سرعة في معالجة المعاملات والصفقات من حيث التنظيمات القانونية ودرجة الأمان العالية.

و تأثرت الجزائر كغيرها من الدول بتداعيات العولمة المالية والمصرفية، إذ عملت البنوك الجزائرية قبل كل شيء على تفعيل شبكة الانترنت كونها من أهم عوامل نجاح البنوك والمؤسسات المالية في العصر الحديث، كما وضعت إستراتيجية شاملة للنهوض بالصيرفة الإلكترونية معتمدة بذلك على عوامل وبنى تحتية متطورة تمكنها من استيعاب كل المعاملات الإلكترونية ، و تطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة

في أوضاع السوق المصرفية، و تطوير الوعي المصرفي لدى الجزائريين عبر وسائل التعرف على القنوات الالكترونية من جهة، ونشر الثقافة المصرفية الالكترونية وأدواتها من جهة أخرى.

نتائج إختبار الفرضيات :

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض من جوانبه ، يمكننا اجراء إختبار لفرضياته كالتالي :

الفرضية الأولى : هذه الفرضية خاطئة ، حيث أن الإصلاحات الإقتصادية عموما وإصلاح النظام المصرفي منذ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 ، قطعت أشواطا كبيرة في اتجاه ما يستلزمه الإقتصاد العالمي، يتصف بالتسيير الإداري إذ تعوزه المهنية ، الفعالية ، تجارية ، التحكم في التكاليف وتوفر الأمن في نظم المعلومات وسرعة التفاعل فيها .

الفرضية الثانية : من خلال دراستنا للفصل الثاني لموضوع الصيرفة الإلكترونية التي كانت في بدايتها مجرد خدمات إلكترونية تقدم في المصارف التقليدية بواسطة جهاز الكمبيوتر ، ولكن مع الثورة التقنية التي شاهدها العالم والإنتشار الواسع في شبكة الإنترنت فحولت هذه المصارف إلى تقديم خدمات في بيئة إفتراضية دون حاجة العميل الإتصال المباشر بالمصرف، وهو ما يميزها على المصارف العادية، وبالتالي فهذه الفرضية صحيحة .

الفرضية الثالثة : هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد ، حيث أن هناك علاقة كبيرة بين التأخر الملحوظ الذي يشهده النظام المصرفي الجزائري وعدم مواكبته للتطورات العالمية التي مست مختلف القطاعات ، ومن بينها قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال ، وفي ما يخص الجهود الجزائرية المبذولة لعصرنة القطاع المصرفي ، فمن خلال دراستنا لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية وجدنا لأنها تسعى للتحديث خلال المشاريع والخطط المستقبلية الموضوعة، منها تطوير وسائل الدفع الإلكترونية وكذلك نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية، وزيادة الإنفاق الإستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال .

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج:

- يرجع عدم إقبال الزبائن على بعض أنواع البطاقات الإلكترونية إلى تكاليف الخدمات التي تحملها هذه البطاقات وإلى شروط الإنخراط والتعاقد عليها لاسيما امتلاك رصيد أدنى ودائم في الحساب البنكي؛
- فيما يخص وسائل الدفع الالكترونية هنالك جهود من قبل السلطات الجزائرية تتمثل في إصدار بعض البطاقات البنكية الالكترونية وتطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إلا أنها دون التطلعات؛

- لا تزال البنية التقنية التحتية للصيرفة الالكترونية بالبنوك الجزائرية غير مهياًة كما ينبغي وتحتاج إلى بناء شبكة انترنت وتأمين خدمة اتصالات تضمن خدمة الزبائن على أكمل وجه؛
- تطوير المنظومة القانونية ومسايرتها للأحداث لا سيما وأن هذا المجال سريع التطور ويتطلب تحديث القواعد القانونية تجنباً للفراغ القانوني وللحد من الجريمة الالكترونية والاختلاس القانوني؛
- تشجيع البحث العلمي حول وسائل الدفع الالكترونية بتوفير الموارد المادية والتكنولوجية والبشرية اللازمة للباحثين من أجل خلق محيط الكتروني متفاعل ومطور ويشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات؛
- تحديث برنامج وزارة التعليم العالي على مستوى التخصصات المتعلقة بمجال البنوك والمالية بما يتوافق و الصيرفة الالكترونية وفتح الآفاق للأقطاب الجامعية للإطلاع والمشاركة في تطوير هذا المجال خدمة للعلم من جهة، وخدمة للمصارف والهيئات ذات العلاقة من جهة أخرى؛
- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح التوصيات التالية:
- يتعين على المصارف التجارية أن تقوم برصد مخصصات مالية معينة بهدف تنفيذ حملة تثقيفية وتوعية شاملة ومكثفة لعملائها لتسويق ونشر ثقافة الصيرفة الالكترونية بينهم وتشجيعهم على استعمالها، فضلاً عن عقد دورات تعليمية لكيفية استخدام وتنفيذ الخدمات المصرفية الالكترونية ؛
- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بالاستعانة ببيوت الخبرة والاستشارة الدولية في مجال تدريب الإطارات البنكية على استخدام أحدث النظم البنكية؛
- فتح المجال لخصوصية البنوك لأن معظم البنوك الجزائرية بنوك عمومية ذات هدف تنموي وليس ربحي وبالتالي فالمنافسة تكون محدودة؛
- ضرورة انضمام الجزائر إلى بنك التسوية الدولية، فهذا البنك هو بنك تنتمي إليه معظم المصارف المركزية في العالم، فهو يساعد البلدان المنظمة إليه على إقامة أنظمة دفع الكترونية وتبني الصيرفة الالكترونية من خلال الدعم الفني والمالي والتقني المقدم من طرفه.

آفاق الدراسة :

على ضوء ما عرضناه في هذا البحث وما توصلنا إليه من نتائج وكذلك ما تم وضعه في التوصيات ظهر لنا إشكاليات جديدة تستلزم النقاش والبحث نذكر منها :

- أثر إستخدام الصيرفة الإلكترونية على تنافسية البنوك والمؤسسات المالية .
- مستقبل اليد العاملة في ظل إستخدام الصيرفة الإلكترونية .
- سبل تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر .
- تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً - كتب:

1. فريد راغب النجار _ الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي _ مؤسسة شباب الجامعة _ الاسكندرية _ مصر _ 2004 .

ثانياً - المجلات والدوريات العلمية :

2. أ.د. بودلال علي - اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كألية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري _ مجلة اقتصاديات الاعمال الحرة والتجارة _ العدد الخامس مارس 2018 _ جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان _ الجزائر .
3. أ.ريان عثمان _ واقع البنوك الالكترونية في العالم العربي _ المجلة الدولية الأداء الاقتصادي _ العدد الثالث جوان 2019 _ مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الدولية _ جامعة احمد بوقرة _ بومرداس _ الجزائر .
4. أ.د. اديب قاسم شندي _ الصيرفة الالكترونية وانماطها وخيارات القبول والرفض _ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة _ العدد (27)(2011) _ جامعة واسط .
5. بوخاري فاطنة واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية و آليات تفعيلها في البنوك الجزائرية - دراسة حالة الجزائر من (2002-2017) _ مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد 4 _ العدد 2 خاص - 2020 جامعة الجليلي لياس _ سيدي بلعباس _ الجزائر .
6. د اوصغير لويظة _ خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري _ مجلة اقتصاديات المال والاعمال _ JFBE العدد السابع _ سبتمبر 2018 _ جامعة بوج بوعريج _ الجزائر .
7. د. اوصغير الويظة _ خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري _ مجلة . اقتصاديات المال والاعمال _ JFBE العدد السابع - سبتمبر 2018 .
8. د. بن عمر خالد و د. بورزامة جليلي _ واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين معوقات التوسع ومتطلبات النجاح _ مجلة بحوث اقتصادية عربية _ العدد 80 - يونيو / حزيران 2019 _ جامعة بوقرة بومرداس _ الجزائر .
9. د. عائشة موزاوي _ الصيرفة الالكترونية بين التنظيم والتقييم _ مجلة البديل الاقتصادي - العدد (01) - (2020) _ جامعة يحي فارس بالمدينة _ الجزائر .

10. د.بن خالدي نوال و د. بن يوب لطيفة_ الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية: بين السعي لكسب رضا العميل وتحديات الواقع_مجلة الابتكار والتسويق_المجلد 6- العدد 1_جانفي 2019_جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان وجامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس .
11. د.سعيدة حركات و د. سارة بن غيدة_ البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية - واقع وتحديات - مجلة البحوث الاقتصادية والمالية_المجلد السابع - العدد الاول_جوان 2020_جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي_الجزائر .
12. الزاوي خيرة، نوري منير_ مساهمة الصيرفة الالكترونية في تعزيز الميزة التنافسية للبنوم الجزائرية_مجلة العلوم الإدارية والمالية - العدد : (02 خاص)-(2020)_جامعة حسيبة بن بوعلي_الشلف_الجزائر.
13. ط.د. كريمة بن شنيينة - أ. عبد القادر مطاي_مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر AL-RIYAD For Business Economics - vol 05 N° 01 January 2019
14. طالبة. د- هالة عبدلي_ الصيرفة الالكترونية الية لضمان جودة الخدمات المصرفية_مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية - العدد الاول: جوان 2017_جامعة خنشلة_الجزائر_ص 385 ص 386
15. علي محبوب، علي سنوسس_واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر كنموذج_مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية_العدد : (02) - (2020)_مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر .
16. مقدم عبد الجليل واقع ورهانات تطبيق انظمة الدفع الالكتروني واثرها على اداء البنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بشار Global journal of economics and business Vol 5_N02_2018_جامعة الطاهري محمد- بشار_الجزائر.
17. هداية بوعزة_انفتاح القطاع المصرفي على حرية المنافسة واثره في بروز البنوك الالكترونية_حوليات جامعة 1_العدد : (04)-(2020)_كلية الحقوق والعلوم السياسية_جامعة وهران 2_الجزائر .
18. Bank for international statements :Basil commit on Banking supervision, management and supervision of cross Borden electronic banking activities, July (2003)

ثالثا - الأطروحات والمذكرات الأكاديمية :

19. أ.علي قابوسة _المصارف الالكترونية :الفرص والتحديات - حالة الجزائر _قسم الاقتصاد _المركز الجامعي بالوادي الجزائري.
20. أمينة بلقاسمي-ادارة مخاطر وعمليات البنوك الالكترونية وفق لجنة بازل الثانية _ (مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية _تخصص مالية وبنوك _شعبة العلوم الاقتصادية _ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير _جامعة ام البواقي _الجزائر سنة 2013 - 2014.
21. بزخامي سليمة _اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - **BADR** وكالة سيدي لخضر - _مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي تخصص تسويق _قسم العلوم التجارية _ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _جامعة عبد الحميد ابن باديس _مستغانم _الجزائر _سنة 2014-2015.
22. بعلي حسني مبارك_امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة_ مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع ادارة مالية _قسم علوم التسيير_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير_جامعة منتوري قسنطينة_الجزائر.
23. بن منصور فريدة _الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر-حالة بنك الخارجي الجزائري-**BEA** وكالة ورقلة (مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية _تخصص بنوك ومالية) _ قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح _ورقلة _الجزائر _سنة 2010 _2011.
24. بورمة هشام_النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية_ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير_تخصص ادارة مالية_شعبة علوم تسيير_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير_مدرسة الدكتوراه اقتصاد ماناجمنت _جامعة 20 اوت 1995م_سكيكدة_الجزائر.
25. بوشرمة عبد الحميد_الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية_ مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية_فرع تحليل اقتصادي_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير_جامعة العربي بن مهدي _ام البواقي_الجزائر_سنة2009/2010.
26. زهير زواش _دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية - دراسة حالة الجزائر _ (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية) _شعبة علوم اقتصادية _ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير _جامعة العربي بن مهدي _ام البواقي _الجزائر _سنة 2010-2011 .

27. سميرة بريح _ دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية - دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تقرت - وبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي خلال الفترة الممتدة 2008-2014_ (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي _ميدان العلوم الاقتصادية _تخصص بنوك) _قسم العلوم الاقتصادية _كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي _الجزائر _سنة 2014-2015 .
28. صوفان العيد_ دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برامج الخصخصة_ دراسة التجربة الجزائرية_ مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماحستر في علوم التسيير_ فرع ادارة مالية_ قسم علوم التسيير_ كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة_ الجزائر_ سنة 2010-2011.
29. قدوة سلاوي_ تطور النظام المصرفي في التشريع الجزائري_ مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق_ تخصص قانون اعمال _قسم الحقوق_ كلية الحقوق والعلوم السياسية_ جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي_ الجزائر_ سنة 2018_ 2019_ .
30. لعرباوي امين_ حرير ياسين_ الاصلاحات البنكية في الجزائر واقع وافاق _ مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر_ تخصص مالية_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية_ جامعة ابو بكر بلقايد_ تلمسان_ الجزائر_ سنة 2015_ 2016.
31. معمري نارجس تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3_ دراسة حالة بنك التنمية المحلية_ اطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه LMD تخصص نقود وبنوك _قسم العلوم الاقتصادية_ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة اكلي محند اولحاج_ البويرة_ الجزائر سنة 2019- 2020.
32. نادية عبد الرحيم _تطورات الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر_ (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماحيستتر في العلوم الاقتصادية - فرع نقود وبنوك) _ قسم العلوم الاقتصادية _ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _ جامعة الجزائر 3 _الجزائر _سنة 2010-2011.

رابعاً - مؤتمرات والملتقيات العلمية :

33. قدة حبيبة _مداخلة بعنوان: اليات وظوابط البنوك الالكترونية _محور المداخلة: تطور السياسات العمومية لعصرنة المرافق العامة _كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة قاصدي مرباح في 18-11-2018.

خامساً - مواقع الإنترنت :

34. منتديات ستار تايمز_اصلاحات النظام المصرفي الجزائري تاريخ الاصطلاح 29 افريل 2021 على الساعة 20:22 <https://www.startimes.com/?t=16808777>